وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
رئاسة جامعة بابل
كلية التربية
قسم اللغة العربية

علة كثرة الاستعمال في كتاب سيبويه
دراسة لغوية - نحوية

رسالة تقدمت بها الطالبة

شيماء عبد الزهرة نعمان ذرب المالكي

إلى مجلس كلية التربية في جامعة بابل ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير في اللغة العربية وآدابها / اللغة والنحو .

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

سعدون أحمد علي الربيعي

1429هـ **2008م**

MULTIFARIOUS INVALID USES
IN
SIBAWAYH`S BOOK (180HD)
LINGUISTIC GRAMMATICAL STUDY

A thesis
Submitted to the Council of the college of
Education- University of Babylon
In partial fulfillment of the Requirements
for the Master Degree in
The Arabic language and It`s Arts.

By
Shaima`a Abudl Zahra
Al-Maliki

Supervised by
Dr. Sadoon Ahmed Al-Rubeie

1428 **2008**

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

﴿ الرَّحْمَنُ ۞ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ۞ خَلَقَ الْإِنسَانَ۞
عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴾

صدق الله العظيم

{ سورة الرحمن / الآيات 1-4}

بسم الله الرحمن الرحيم

إقرار المشرف

أشـــهد أنّ إعـــداد هـــذه الرســـالة الموســـومة بـــ (علـــة كثـــرة الاســـتعمال فـــي كتـــاب ســـيبويه – دراســـة لغويـــة نحويـــة) قـــد جـــرى بإشـــرافي فـــي قســـم اللغـــة العربيـــة بكليـــة التربيـــة – جامعـــة بابـــل ، وهـــي جـــزء مـــن متطلبـــات نيـــل درجة ماجستير في اللغة العربية وآدابها/ لغة .

المشرف على الرسالة .
الاسم : د. سعدون أحمد علي
الدرجة العلمية: أستاذ مساعد.
الإمضاء:
التاريخ : / / 2008

بناءً على التوصيات المتوافرة أُرشّح هذه الرسالة للمناقشة

رئيس قسم اللغة العربية
الاسم: عامر عمران الخفاجي
الدرجة العلمية : أستاذ مساعد
الإمضاء:
التاريخ: / / 2008

الإهداء

إلى : أرواح الشهداء الذين سالت دماؤهم

ظلماً في بلدي (العراق)

أستاذي المشرف : دكتور سعدون الحمد علي

حباً واحتراماً

أبي: رمز العطاء

أمي: رمز الحنان والوفاء

أخوتي وذويهم : سندي في شدتي والرخاء

بناتي : سمية ، وشهد ، ورغد وساماً مدى الحياة

جميع الأصدقاء والقراء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع وكلي أملٌ أن ينال رضاكم

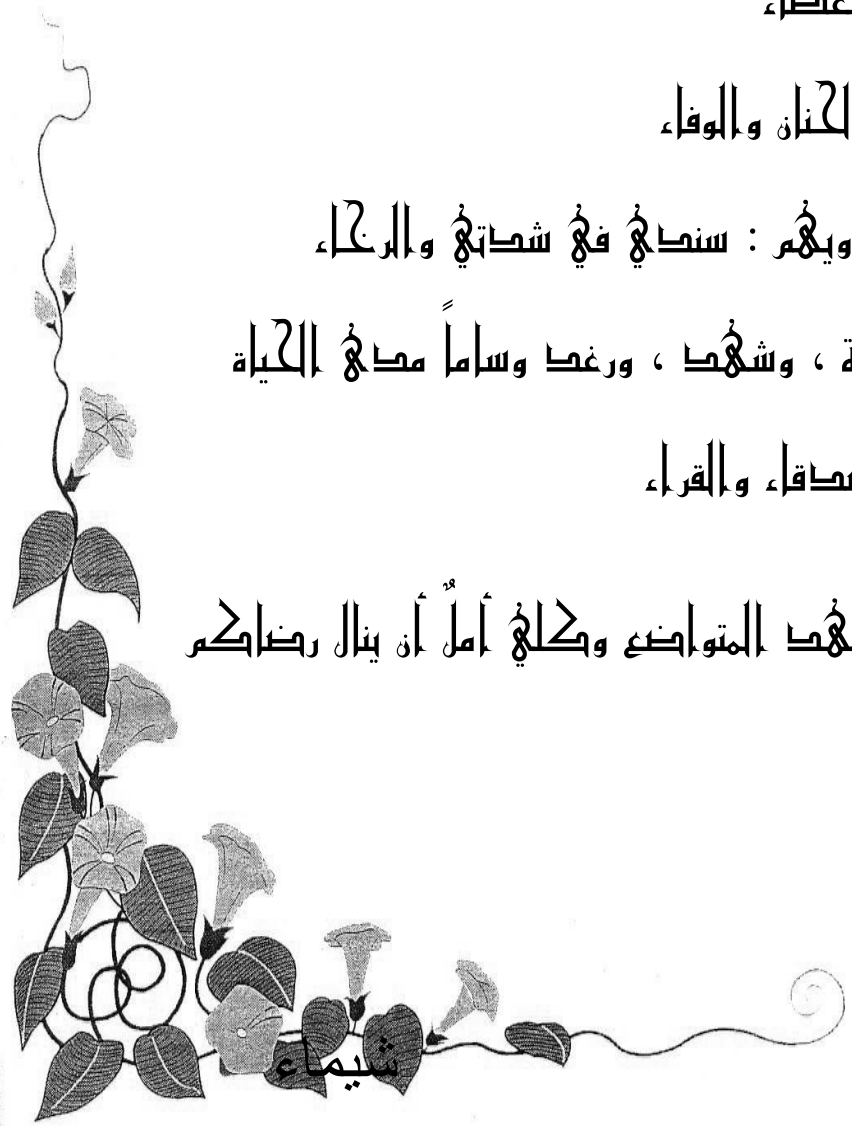

شيماء

Abstract

One of the earliest Arabic grammar books is that of Sibawayh in which he collected most of the Arabic sciences: linguistics syntax, morphology, semantics and poetic license . It is considered as the main resource of the Arabic science studies.

The justification in the Arabic language emerged and Arab linguists and grammarians like Younis bin Habeeb , Al-Khalil bin Ahmed Al-Farahidi and Amro bin Othman bin Qanber (known as Sibawayh) drew attention to the cause whether it was phonetic , morphologic or syntactic , They constrated on producing syntax explaining and clarifying the basic grammar as well as the exception .

Multifarious invalid uses were frequently shown in the earliest grammar books. Arab scientists intended to justify changes and developments occurred in words and constructions which were common in use.

Multifarious invalid uses were sometimes coincided with alleviating in the sense that the commoner use of speech ,the more need of alleviating . In other words ,scientists intended to abbreviate long and constructions when used commonly .

My thesis is entitled Mullifarious Invalid Uses in Sibawayh`s Book in which three chapters are introduced with enough details .

The first chapter contains the multifarious invalid uses of sounds , assimilation , substitution canting , caesura and silent sounds .

The second chapter studies the effect of such uses morphologically . Nouns and verbs are concerned carefully in this chapter .

Chapter three is devoted to the study of multifarious invalid uses in syntax. It presents verbs , nouns and letters with good examples .

The results and advantages of the research are included in the conclusion.

In sibawayh's book ,for example ,the definite article " al" corresponding to the definite article in the English can be changed phonetically. Thus, he explained that the " a" followed by the definite " 1" should be omitted in continuous speech.

Morphologically, he said that the word " Ibn " should be pluralized as " abneen" but speakers omitted the " a" of " abneen " to be " baneen " because of of its frequent use.

Syntactically , he permitted the vocative " ya" before the name of " Allah ",although the vocative never comes before nouns preceded by the definite article " al" in Arabic.

In conclusion ,multifarious invalid uses are conserved with ellipsis , abbreviation and alleviating in nouns , verbs and letters which are frequently used by speakers.

The researcher shows that the multifarious invalid uses obligate speakers to change and substitute certain words or sounds or phrases when the are used frequently.

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار اللجنة

نحـــن أعضـــاء لجنـــة المناقشـــة نشـــهد أنّنـــا اطّلعنـــا علـــى الرســـالة الموسومة بـ (علة كثرة الاستعمال في كتاب سيبويه – دراسة لغوية نحوية) التي أعدتها الطالبة (شيماء عبد الزهرة نعمان ذرب المالكي) وناقشناها في محتوياتها وفي ما له علاقة بها وهي جديرة بالقبول بتقدير ( ) لنيل درجة ماجستير في اللغة العربية وآدابها/لغة .

الإمضاء:
الاسم: د.علي ناصر غالب
الدرجة العلمية: أستاذ
التاريخ : / /2008
رئيس اللجنة

الإمضاء:
الاسم: د.ضرغام محمود عبود
الدرجة العلمية: أستاذ مساعد
التاريخ : / /2008
عضو اللجنة

الإمضاء:
الاسم: د.محسن حسين علي
الدرجة العلمية: أستاذ مساعد
التاريخ : / /2008
عضو اللجنة

الإمضاء:
الاسم: د.سعدون احمد علي
الدرجة العلمية: أستاذ مساعد
التاريخ : / /2008
عضو اللجنة (المشرف)

صادق مجلس كلية التربية على ماجاء في قرار لجنة المناقشة.

الإمضاء:
الاسم: لؤي عبدالهاني السويدي
الدرجة العلمية: أستاذ مساعد
التاريخ : / / 2008
عميد كلية التربية

المحتويات

الموضوع	الصفحة من	الصفحة الى
الإهداء		
المحتويات	أ	ج
المقدمة	1	6
التمهيد : العلة في العربية	7	10
مصطلح علة.	11	15
الفصل الأول: **علة كثرة الاستعمال في المجال الصوتي**	16	48
المبحث الأول: الإدغام	19	23
إدغام لام المعرفة	21	23
المبحث الثاني: الإبدال	24	27
1-الإبدال في ستّ	25	
2-الإبدال في استخذ	26	27
المبحث الثالث: الإمالة	28	32
1-ما أميل على غير قياس	30	
2-إمالة الألف عند وصل الحرف المكسور قبلها بها	31	32
المبحث الرابع: الوقف	33	36
ما يحذف من أواخر الأفعال في الوقف	34	36
المبحث الخامس: التقاء الساكنين	37	48
1-تحرك أواخر الكلم الساكن إذا حذفت ألف الوصل لالتقاء ساكنين لكثرة الاستعمال.	38	40
2-وصل همزة (أل) في الدرج	41	42
3-إسكان الهاء في (هُوَ، وهِيَ).	43	44
4-إسكان لام الأمر مع الفاء أو الواو	45	46
5- حذف نون لَدُن	47	
6- حذف التنوين	48	
الفصل الثاني: **علة كثرة الاستعمال في المجال الصرفي**	49	73
المبحث الأول: علة كثرة الاستعمال في الأسماء	51	64
1- الثلاثي المزيد	51	55
أ- زيادة الهمزة أو الميم في أوّل الاسم أو الصفة	51	52

ب- إثبات الياء أو الواو وحذفهما بعد هاء الإضمار	53	55
2- جموع التكسير	56	59
أ- جمعُ أسماء الرجال والنساء على فعائل	57	58
ب- جمعُ فُعلَةَ على فُعَل	59	
3- الحذف في الأسماء	60	64
أ- حذف ألف الوصل من (ابن) عند الجمع.	60	
ب- التصغير :	61	64
حذف الألف من (ذا ، تا) عند التصغير	62	63
ت- حذف الألف من (ها) التنبيه في هلُمَّ خطاً و لفظاً.	64	
المبحث الثاني : علة كثرة الاستعمال في الأفعال	65	73
1- الثلاثي المجرد	65	68
أ- مجيء يفعَل من فَعَلَ مفتوحاً	66	
ب- ماشذّ من الأفعال عن بابه	67	68
2- المزيد من الأفعال	69	73
أ- ما يبنى من أفعل على إفعالَّ	70	
ب- حذف الهمزة من الثلاثي المزيد عند صوغ المضارع منه	71	
ت- حذف بعض الحروف في الأفعال المضعفة	72	73
الفصل الثالث: علة كثرة الاستعمال في المجال النحوي	74	141
المبحث الأول: علة كثرة الاستعمال في الأسماء عند سيبويه	76	116
أولا: المعرب من الأسماء	76	109
أ- مرفوعات الأسماء:	76	79
1- المبتدأ والخبر: حذف خبر لولا	76	78
2- النواسخ: حذف اسم كان	79	
ب- منصوبات الأسماء:	80	101
1- المفعول فيه:حذف الظرف	81	
2- الممنوع من الصرف.	82	83
أ- الاستغناء بالصفة عن الاسم	82	
ب- منع الاسم المعرفة ذي الألف والنون الزائدتين من الصرف.	83	
3- النداء	84	96
أ- نداء لفظ الجلالة.	84	86
ب- حذف التنوين من المنادى المفرد.	87	
ت- حذف التنوين من الاسم المضاف في النداء.	88	89
ث- حذف ياء الإضافة في النداء.	90	92

ج- حذف الياء من (ابن أمّ ، وابن عَمّ) في النداء.	93	
ح- اتباع الفتح في النداء.	94	
خ- إثبات الهاء في (ياأبهْ ، ويا أمهْ).	95	96
4-الترخيم	97	99
5- جواز حكاية خبر من (العلم بالغلبة).	100	101
ت- مجرورات الأسماء:	102	109
1-حروف الجر: حذف حرف الجر وإبقاء عمله	102	103
2- القَسَم	104	106
أ- حذف الجار في القسم وإبقاء عمله	104	
ب- حذف المحلوف عليه	105	
ت- حذف نون(أيْمُن) ووصل همزتها	106	
3- الإضافة	107	109
أ- إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال	107	108
ب- إضافة كلا إلى المضمر	109	
ثانياً: المبني من الأسماء	110	116
1-حذف نون الوقاية من أنِّي وكأنَّي	110	
2- حذف اسم لا النافية للجنس	110	111
3- ملازمة الأسماء (ذا ,ذي، تا، ألا، ألاء) للبناء	112	
4- ملازمة ما ركب من جزأين وصار اِسما واحدا للبناء مع إضافة أو تعريف	113	114
5- بناء (أمسِ) على الكسر	115	116
المبحث الثاني: علة كثرة الاستعمال في الأفعال عند سيبويه	117	138
1- حذف الفعل لكثرة الاستعمال.	119	134
أ- في باب التحذير والإغراء.	119	126
ب- في باب الحال	127	128
ت- في باب النداء	129	131
ث- في باب التعجب	132	
ج- من أمَّا الشرطية	133	
2- حذف لام الفعل المضارع أو تسكينه بتأثير أحد عوامل الجزم.	134	
3- إضمار ضمائر الرفع في (نِعْمَ ، وبِئْسَ) وجواز اتصال تاء التأنيث بهما.	135	138
المبحث الثالث: علة كثرة الاستعمال في الحروف عند سيبويه	139	141
1- حذف الألف من (لا) وفتح (لن)	139	
2- حذف الجار من (أنَّ) مفتوحة الهمزة وإبقاء عمله	140	141

الخاتمة	142	
ثبت المصادر والمراجع	143	164
ملخص البحث باللغة الانكليزية	A	B

المقدمة

الفصل الأول
علة كثرة الاستعمال في المجال الصوتي

الصوت اللغوي ((عَرضٌ يخرج معَ النَّفَس مستطيلاً متصلاً ، حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده ، واستطالتهِ فيسمى المقطعُ أينما عُرضَ له حرفا، وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها))[1]. وهو ظاهرة طبيعية تستعملها الكائنات الحية على اختلاف انواعها، وهو وسيلة من وسائل التواصل عندها[2].

أمّا علم الأصوات: فهو دراسة أصوات اللغة، أي انه فرع من علم اللغة العام، لكنه يختلف عنها إذ إنَّه يُعنى بالمنطوق دون أشكال الاتصال الأُخرى[3].

وقد لقيت أصوات العربية من العلماء قديماً وحديثاً من العناية في بيان صفاتها ومخارجها وتعاملها ما جعلها واضحة بينة يستطيع الدارس بتأملهِ أن يحكم بموافقة أي صوت لما نطق به العرب أو مخالفته ذلك.

وكان الخليل بن أحمد الفراهيدي من أوائل من عُني بالكلام على أصوات العربية من علماءُ اللغة والنحو ، فالخليل بن أحمد الفراهيدي ذكر في مقدمة كتاب العين صفات الحروف ومخارجها وعدداً من القوانين الصوتية المتعلقة بها[4]. على أنَّ فيما كتبه تلميذه سيبويه ما مايُغني ، وقد تكلم سيبويه في باب الإدغام على مخارج الحروف وصفاتها وتعاملها كلاماً فيه من الدقة والإحاطة والشمول ما يجعل الدارس يرى أثره واضحاً جلياً في كل ما كُتِبَ بعده في هذا المجال[5].

ومما شغل الباحثين المحدثين بحث وجوه التطور المختلفة التي تلحق أصوات العربية، وكان من النظريات التي انتهى إليها المحدثون نظرية سَمَّوها (بلى الأَلفاظ) التي تعالج ما يصيب اللغة في جوانبها المختلفة، وكان للصوت نصيب واسعُ من تلك النظرية ، فقد لاحظ بعض العلماء المحدثين أن كثرة الاستعمال وكثرة الدوران على ألسُنِ الناس قد تصيب الألفاظ بشيء من التطور أو البلى في

(1) سر صناعة الإعراب، ابن جني: 6.
(2) ينظر: فقه اللغة ، د. حاتم صالح الضامن 140.
(3) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية ، د. تمام حسان 118، والمنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، د. عبد الصبور شاهين 26، وفي البحث الصوتي عند العرب ، خليل إبراهيم العطية 6 ، وعلم اللغة ، د. حاتم صالح الضامن 47 .

(4) ينظر: العين للخليل بن أحمد الفراهيدي 54-58، وأصوات العربية بين التحول والثبات ، د. حسام النعيمي 7-8.
(5) ينظر: أصوات العربية بين التحول والثبات 8.

معناها وفي صياغتها بما يمكن أن نسميه (البلى الصوتي) والذي يقف وراء ما يصيب الكلمات من بلى في معناها وفي صياغتها[1].

وقد نبه سيبويه في كثير من المواضع إلى أنَّ أكثر ما يعتري الحروف (أجزاء الكلمة) من تغيير أو حذف يقع في حروف العلة[2] . وتشير الدراسات الصوتية إلى أنَّ الحذف في حروف العلة والحروف الساكنة يكون كثيراً عند وقوعها في أواخر الكلمات حيث إن القطعة النهائية من الكلمات خائرة القوى ، وأَنها كثيراً ما تتعرض للتغيير والحذف ولاسيما إذا كانت أصوات لين أو اصواتاً ساكنة[3].

وأشار سيبويه إلى كثرة الحذف والتغيير في كلام العرب لكثرة الاستعمال فراراً من توالي الأمثال في المواضع التي تجتمع فيها ضمتان مع واو أو كسرتان مع ياء[4].

وفيما يأتي تبيـْنٌ لأَثر علة كثرة الاستعمال فيما نص عليه سيبويه في المستوى الصوتي:

(1) ينظر: اللغة لفندريس 237.
(2) ينظر: كتاب سيبويه 4/ 406.
(3) ينظر: الخصائص 1/225-226، واللغة لفندريس 88، وعلم اللغة للدكتور علي عبد الواحد وافي 275، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، دكتور طاهر سليمان حمودة 34-35.
(4) ينظر: كتاب سيبويه 4/191-192، وظاهرة بلى الألفاظ 185.

المبحث الأول
الإدغام

فصل سيبويه الكلام على الإدغام خير تفصيل ، وهو عنده حاصلٌ في صوتين يدخل فيه الأول في الآخر ويضل الآخر على حاله ، أي : إن الأوَّل يقلبُ فيدخلُ في الآخر حتى يصير هو والآخر من موضع واحد[1].

والإدغام عند سيبويه إما أَنْ يكون لصوتين متماثلين يدغم الأول في الثاني أو متقاربين في المخرج أو الصفة ، وقد تناول سيبويه الإدغام في أصوات العربية عامة إلا ما كان من إدغام العين في الحاء والغين في الخاء وقد استدركه عليه المبرد وذلك بقوله:((ولم يذكر ذلك سيبويه ، ولكنه مستقيم في اللغةِ، ومعروف جائز في القياس))[2]. ومن يتصفح كتاب سيبويه يرَ بوضوح أنَّ سيبويه قد أخرج حروف الحلق من أصل الإدغام فقد ذكر ذلك بقوله: ((وليست حروف الحلق بأصل في الإدغام))[3]. وهذا يفسر لنا سبب عدم ذكر سيبويه لهذا النوع من الإدغام ، أي : إدغام العين في الحاء ، والغين في الخاء.

ويرى علم الدين الجندي إن السرَّ في ميل العربية إلى هذا التقريب أو الانسجام أو المماثلة هو إن اللغة نشأت شفوية لم تقيد بقيود الكتابة واكتفى فيها أول الأمر بالسماع والنطق ومتى اقتصر أمر اللغة على السماع وعلى النطق وعلى الإنشاد فلابد أن تعنى كل العناية بهذا الانسجام أو التقريب الصوتي الذي يظهر في غير المماثلة في أبواب كثيرة كالإدغام والإبدال والإمالة[4] .

ويرى الدكتور عبد القادر مرعي إنَّ الصوت لا يدخل في الصوت وإنَّما يماثله فيصبح الصوتان صوتاً واحداً طويلاً، وهو ما عبر عنه علماءُ العربية بالمشَّدد والمضعَّف[5].

ويعد تعريف ابن جني لمصطلح الإدغام الأساس الذي انطلق منه علماء اللغة المحدثون في تعريفهم لهذا المصطلح ، فقد عرفه بأَنه تقريب صوت من صوت[6] . ونجدُ الكثير من علماء اللغة المعاصرين قد ساروا على وفق هذا التعريف [1].

---

(1) ينظر: كتاب سيبويه 4/104-105.

(2) المقتضب للمبرد : 1/ 208.

(3) كتاب سيبويه: 4/451.

(4) ينظر : اللهجات العربية في التراث ، علم الدين الجندي 1/267 .

(5) ينظر: المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر ، د. عبد القادر مرعي الخليل 181.

(6) ينظر: الخصائص 2/141.

وقد فرق علماء العربية القدماء بين مصطلحين من مصطلحات الإدغام هما : الإدغام الكبير وهو ماكان فيه الأوَّل من الحرفين متحركاً. والإدغام الصغير وهو ما يكون الأول منهما ساكناً[2]. وذكر سيبويه أن الإدغام قد يكون لإغراض منها : التخفيف ؛ لأَنَّ اللسان إذا لفظ بالحرف من مُخرجه ثم عاد مرة أُخرى إلى المخرج بعينه ليلفظ بحرف آخر مِثْلِهِ صَعُبَ ذلك[3]. ورأى أنَّ أكثر ما يكون ذلك في الأصوات الكثيرة الدوران على السُن الناس.

وفيما يأتي تبيينُ لمواضع الإدغام الصوتي في كتاب سيبويه مما كان لكثرة الاستعمال أثر فيه:

1- إدغام لام المعرفة

ذهب سيبويه إلى وجوب إدغام لام المعرفة في ما يعرفُ بالحروف الشمسية ، وقد علل السبب بكثرة استعمال لام المعرفة في الكلام، لكثرة موافقتها لحروف الفم ، فقد رأى أَنها تدُغمُ في ثلاثةَ عَشَرَ حرفاً لا يجوز معهن إلا الإدغام ، وقد ذكر ذلك بقولهِ:((ولامُ المعرفةِ تُدغم في ثلاثة عشَر حرفاً لا يجوز فيها معهن إلا الإدغام لكثرة لام المعرفة في الكلام ، وكثرةِ موافقتها لهذه الحروف ، واللام من طرف اللسان . وهذه الحروف أَحد عشر حرفاً منها حروف طرف اللسان ، وحرفان يخالطان طرف اللسان ، فلما اجتمع فيها هذا وكثرتها في الكلام لم يجز إلا الإدغام ، كما لم يجز في يرى ، إذ كثر في الكلام وكانت الهمزة تسُتثقل ، إلاَّ الحذف))[4].

والأَحَد عَشرَ حرفا التي ذكرها سيبويه هي: النون، والراءُ ،الدال، والتاء، والصاد، والطاء، والزاي، والسين، والظاء، والثاءُ، والذالُ. أما الحرفان اللذان خالطا طرف اللسان فهما الضادُ والشين، فقد رأى سيبويه أَنَّ الضاد استطالت لرخاوتها حتى اتصلت بمُخرج اللام، والشين كذلك حتى اتصلت بمُخرج الطاءِ ، وقد مثل لذلك بقوله: النُّعْمانُ ، والرَّجل[5]. وقد تابعه أبو البركات الانباري في عدِّ الحروف التي تُدغم فيها اللام ثلاثة عَشَرَ حرفاً ولم يعد (اللام) من الحروف الشمسية أيضا[6] .

---

(1) ينظر: في علوم القراءات مدخل ودراسة وتحقيق ، د. السيد رزق الطويل175، وفي اللجهات العربية ، إبراهيم أنيس 7، ومدخل إلى علوم اللغة الحديثة، قسطندي شوملي 118، وفي النحو العربي قواعد وتطبيق ، د. مهدي المخرومي 60.

(2) ينظر :السبعة في القراءات لابن مجاهد 113، والخصائص 2/141-142، والتبصرة في القراءات لمكي بن أبي طالب 110، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري 3/2، وفي اللهجات العربية 70-71.

(3) ينظر: كتاب سيبويه 4/ 446، والصحاح ، لإسماعيل بن حماد الجوهري 3/1095، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ، للشنتمري 2/1242.

(4) كتاب سيبويه : 4/ 457، وينظر: 4/ 154-155 من المصدر نفسه.

(5) ينظر: المصدر السابق الصفحة نفسها ، وشرح التسهيل لابن مالك 1/ 253-254.

(6) ينظر: أسرار العربية ، أبو البركات الانباري 291.

إلا أَنَّ مكي بن أبي طالب (ت 437هـ) رأى أَنها تُدغم في أربعة عشر حرفاً بلا اختلاف في ذلك ، فقد عدّ اللام من الحروف الشمسية[1].

وقد نحا نحوه ابن الحاجب (ت 646هـ) في عدها أربعة عَشَرَ حرفاً وذكر ذلك بقولهِ:((واللام المعرفة تدغمُ وجوباً في مثلها وفي ثلاثة عَشَرَ حرفاً))[2]. وقد أراد بالثلاثة عَشَرَ حرفاً النون والراء والدال والتاء والصاد والزاي والسين والطاء والظاء والثاء والذال والضاد والشين، وقد أدغمت وجوباً لكثرة لام المعرفة في الكلام، ولفرط موافقتها لهذه الحروف ، فجميعها من طرف اللسان إلا الضاد والشين . وقد أراد بمثلها (اللام) وبذلك بلغت أربعة عشر حرفاً.

وقد أثبتت الدراسات الحديثة صحة ما ذهب إليه سيبويه في أن لام المعرفة تدغمُ في ثلاثة عَشَرَ حرفاً ولا تدغم في اللام لأَنها لا تفنى في الصوت الآتي بعدها فناءً كاملاً بظاهرة الإدغام الرجعي التام فهي في نحو (لعُاب) تظهرُ واضحة بكل خصائصها دون أن تتأثر لأنها حرف قمري لا فرق بينها وبين اللام في نحو : الباب ، واللعاب...الخ[3].

وإذا ما حاولنا تفسير تلك الظاهرة، أي : إدغام لام المعرفة مع الحروف الشمسية وظهورها واضحة جلية مع الحروف القمرية نجد أَن التجاور والتجانس بين الحرفين المتقاربين يؤثر أحدهما في الآخر وهو بذلك قد منحه شيئاً من خصائصه إذا لم نقل كل خصائصه مما يجعلنا ننطق الصوتين صوتاً مضعفاً كالثاني وهذا ما يدعوه العلماء بالتأثر الرجعي[4].وهو لهذا يقع في أغلب الأصوات العربية باستثناء أصوات الحلق لأنها ليست بأصل الإدغام . وهذا يفسر لنا ظهور اللام مع أصوات الحلق لأن الأصوات القمرية لا تسمح بفناء الصوت فيها[5]. ولام المعرفة ليست من أصل الكلمة وإنما هي زائدة عليها لهذا لزمها السكون فقوي فيها الإدغام لكثرة استعمالها وللتفريق بينها وبين ما هو أصل وفرع . لأَن اللام الأَصلية لا يلزمها السكون[6].

(1) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، لمكي بن أبي طالب 141/1.

(2) شرح الشافية للرضي : 279/2.

(3) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية 212.

(4) ينظر: الأصوات اللغوية 187.

(5) ينظر: المقتضب 167/1، والأصوات اللغوية 187.

(6) ينظر: : شرح الشافية 79/3، و(أل) في اللغة العربية - دراسة نحوية لغوية ، سعدون أحمد علي الربيعي ، مخطوطة كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد 45.

المبحث الثاني

الإبدال

خص سيبويه بهذه الظاهرة بابا سمَّاه (باب حروف البدل في غير أن تدغم حرفاً في حرف وترفع لسانك من موضع واحد))[1] والإبدال هو ((جعل حرف مكان حرف غيره))[2]، أو ((إقامة حرف مكان حرف مع الإبقاء على سائر أحرف الكلمة)) [3] وهو نوعان:-

الإبدال الصوتي : يسمى أيضا الإبدال القياسي وهو الذي يحدث في واحد من تسعة أَحرف يجمعها قولك : ((هدأَتْ موطِيا))[4] ويشترط الصرفيون لذلك تقارب المخارج. قال ابن جني : ((أصلُ القلبِ في الحروف إنما هو فيما تقارب منها، وذلك:الدال، والطاء، والتاء ، والذال ، الظاء ، والثاء ، والهاء، والهمزة والميم ، والنون ، وغير ذلك مما تدانت مخارجه))[5]. ((وأمّا ما لم يتقارب مخرجاه البتة فقيل على حرفين غير متقاربين فلا يسمى بدلاً ، وذلك كإبدال حرف من حروف الفم من حرف من حروف الحلق))[6].

أما النوع الثاني فيسمى الإبدال اللغوي ويشترط في الحرف البديل أنْ يكون مقارباً للحرف المبدل وليس مجاوره نحو :هتلت السماءُ وهتنت[7].

---

(1) كتاب سيبويه : 4/ 237 .

(2) شرح الشافية : 3/ 197.

(3) الإبدال الصرفي وأثره في الاستخفاف ، د.صلاح كزارة ومولاي عبدالحفيظ طالبي، مجلة بحوث ، جامعة حلب ، ع 18، ص118.

(4) ينظر: شرح ابن عقيل 4/ 210 ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري 2/ 196.

(5) سر صناعة الإعراب : 197/1.

(6) المخصص لابن سيده : 13/ 274.

(7) ينظر: ظاهرة النيابة في العربية ، عبدالله صالح عمر بابعير (أطروحة دكتوراة) مخطوطة ، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 112-113، ومدخل الى علم النحو والصرف ، د.عبدالعزيز عتيق 18.

1- الإبدال في ستّ

ذهب سيبويه إلى بيان بعض ما شذَّ عن قياس نظائره في باب سمُّاه ((باب ما كان شاذاً مما خففوا على أَلسنتهم وليس بمطرد))[1] وذكر لذلك مثلاً قولهم : ستٌّ فإن أصلها سدْسُ ، فهو شاذٌ ، والدليلُ على شذوذ هذا الاسم أَنه لو كان يَلْزمُ فيه الإدغام لوقوع الدال الساكنة بين السينين لكان يَلْزمُ فيِ سُدْسِ الشيء سُتٌّ ، وفي سِدْسِ إظماء الإبل سِتٌ ، وهذا لا يتحدثُ به أَحدُ. ويرى سيبويه إنما شذَّ ستٌّ وستَّةٌ في الإدغام لأَنَّهما اسمان للعَدد ودَورهما في الكلام كثيرُ ، فاستثقلوا السينين المتطرفتين وبينهما دالُ ، والدالُ قريبة المخُرج من السين ، فقلبوا السين إلى أشبه الحروف بها وهي من مخرج الدال فاختاروا إبدال السين تاءً وكلاهما مهموس فصارت سدْتُ ثم أَدغموا الدال في التاءِ لأَنَّهما من مخرج واحد فقال: ((فمن ذلك سِتٌّ ، وإنما أصلها سِدْسُ . وإنما دعاهم إلى ذلك حيث كانت مما كثر استعماله في كلامهم ، أَنَّ السين مضاعفة وليس بينهما حاجز قوي والحاجز أيضا مُخرَجهُ أَقربُ المخارج إلى مُخرَج السين ، فكرهوا إدغام الدال فيزداد الحرف سيناً ، فتلتقي السينات ولم تكن السين لتدغم في الدال لما ذكرتُ لك . فأَبدلوا مكان السين أشبه الحروف بها من موضع الدال ، لئلا يصيروا إلى أثقل مما فروا منه إذا أدغموا. وذلك الحرف التاءُ))[2].

فقد رأى سيبويه أنَّ السبب الداعي الى هذا الإبدال هو كثرة الاستعمال بدليل قولهِ :((حيث كانت مما كثر استعماله في كلامهم)) ، والذي ساعدهم على هذا هو اختيارهم لصوت هو من مخرج الصوت المبدل منه مما خفف من ثقل السينات على اللسان ؛ لأَنَّهم يستعملون هذا الاسم كثيراً في كلامهم[3].

وترى الباحثة أنّ تحليل سيبويه لشذوذ (ستّ) على حال نظائره تحليلاً في غاية الدقة فقد عرض سيبويه ماحصل في اللفظ من إبدال وإدغام في شكل يسهل معه فهم ما أصابه من تغيير، ورجعَ السبب في ذلك الى كثرة الاستعمال فراراً من الثقل إذا ما التقت السينان.

وخلاصة القول إَنَّه كثيرٌ ما شابهت حروف الكلمة بعضُها بعضاً، وان هذا التشابه من أهم العوامل التي سوغت إبدال الحروف[4].

---

(1) كتاب سيبويه : 4/ 481.

(2) كتاب سيبويه: 4/ 481- 482.

(3) ينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه 1274/2، وشرح المفصل 152/10- 153، والممتع في التصريف ، لابن عصفور 715/2- 716.

(4) ينظر: التطور النحوي لبرجشتراسر 33.

2- الإبدال في استخذ

نرى سيبويه في موضع آخر يضرب لنا مثلاً في إبدال التاء سيناً في نحو قولهم : استَخَذَ يريدون اِتَّخذ فهو يقول: ((وقال بعضهم اسْتخَذ فلانُ أَرضاً، يريد اِتَّخذ أرضاً ، كأَنَّهم أبدلوا السين مكان التاء في اِتّخذ ، كما أبدلوا حيث كَثرتْ في كلامهم وكانتا تاءين، فأبدلوا السين مكانها كما أُبدلت التاء مكانها في ستٍّ وإنما فُعِلَ هذا كراهية التضعيف)) [1].

ويحتمل كلام سيبويه هذا وجهين: أَحدُهما أَنْ يكون اِتَّخذ بتشديد التاء ووزنهُ افتعل أُبدِلَ من التاءِ الأولى وهي تاءُ الفعلِ السين كما أُبدلت التاءُ من السين في ستٍّ ، واصلها سِدْسُ ، ويقوي هذا حذفهم التاء الأولى من يتقي، ويتسع[2]، فقالوا : يَتَقي ويَتَسِع ، وليس إبدال السين من التاء على مابينهما من الاشتراك في الهَمْسِ وتقارُب المُخرجين بأَشدَّ من حذفهما في تقيتُ ويتقي وذلك لاستثقال التشديد وكراهتهم له[3].

والوجه الآخر: أَنْ يكون أصله (استتخذ) فخذفوا التاء الثانية الساكنة ؛ لأَنَّهم لو حذفوا الأولى لاجتمع ساكنان فيؤدي الى تغيير ثان[4].

ويرى الجوهري (ت في حدود 400 هـ) أَنَّ ((الاتخاذ افتعال من الأَخذ، إلا أَنَّه ادغم بعد تليين الهمزة وإبدال الياء تاء ، ثم لما كثُر استعماله على لفظ الافتعال توهموا أَن التاء أصلية فبنوا منه : فَعَل يَفْعَل ، قالوا: تَخَذ يَتْخَذ))[5].

وقد أراد الجوهري أَنَّهم أبدلوا الياء تاء في الافتعال وحين كثر استعمال هذا اللفظ ظنوا أن التاء من أصل الكلمة وليس أصلها ياء فبنوا الثلاثي منه على تَخَذَ بزنة (فَعَلَ) ومضارعه بزنة (يَفْعَل) فكان يَتْخَذُ.

أما الدكتور حسام النعيمي فجوز أن يكون الذي قال: استخذ قد أراد استعل لا افتعل. فكان الأصل كما يرى استأخذ ثم سهلت الهمزة وبولغ في تسهيلها حتى سقطت كما نسمع اليوم من يقول ما ادري : مدري ، فصارت استخذ. ويكون وزنها على ما يرى الدكتور حسام (استعل) بحذف الفاء[6]. وترى الباحثة إنها مسالة لهجية لا علاقة لها بكثرة الاستعمال .

المبحث الثالث

الإمالة

(1) كتاب سيبويه : 4/ 483.
(2) ينظر: كتاب سيبويه 483/4.
(3) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه 2/ 1276 ، والممتع في التصريف 222/1- 223.
(4) ينظر: : النكت 2/ 1276 ، وشرح المفصل 154/10.
(5) الصحاح : 2/ 559.
(6) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية ، د. حسام النعيمي 153.

الإمالة هي : ((عدول بالألف عن استوائه وجنوح به إلى الياء فيصيروا مخرجه بين مخرج الألف المفخمة وبين مخرج الياء))[1] ، والإمالة ظاهرة صوتية تعليلها عند سيبويه هو الاقتصاد في الجهد العضلي، وقد عبر عنه بقولهِ:((إنَّما يرفع لسانه عن الحرف المتحرك رفعة واحدة))[2]. وهو بهذا قد شابه بين الإمالة والإدغام في الاقتصاد بالجهد العضلي[3]، ففي الإدغام يرفع المتكلم لسانه من موضع واحد ، وفي الإمالة يقربُ الحرف إلى الحرف على قدر ذلك. وعرفها ابن الجزري بقوله : ((والإمالة أن تنحوا بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء))[4] .

ومن خلال تعريفاتهم للإمالة نلمح أن معناها عندهم هو أن يَشوب الفتحةَ شيءٌ من الكسرة ، فينشأ لدينا صوت بين الفتحة والكسرة ، ولا ندري أكان قولهم هذا يعني أَنَّهم أرادوا استيعاب أنواع الإمالة كما صرَّح به الرضي[5]؟ فإن كان هذا ماعنوه فقد أصابوا من التوفيق جانباً، وإنْ كان قصدهم أنَّ هناك فتحة تمال قبل الألف؟ وهو ما قاله الرضي نفسه((إمالة فتحة قبل الألف إلى الكسرة))[6]. فيميل الألف نحو الياء ، وهذا لا تقره الدراسات الصوتية الحديثة ، إذ يرون انه لا وجود للفتحة قبل الألف[7] في نحو: كاتب وعابد ، بل هو مصوت واحد فقط هو الفتحة الطويلة كما يسميها المحدثون بل إن ما ذهب إليه القدامى في هذا الشأن مما لا يمكن أن يقع في المقطع العربي إذ معنى كلامهم أنْ يصبح لدينا قمتان في المقطع الواحد بشكل متتابع :

/ ع ـَ/ ، / ع ـَ ـَ /

قمة مقطع قمة مقطع

وهذا ما يرفضه المقطع العربي[8].

(1) شرح المفصل : 54/9 .

(2) المصدر نفسه الصفحة نفسها .

(3) ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، د. عبد العزيز الصيغ 255.

(4) النشر في القراءات العشر : 30/2 .

(5) ينظر: شرح الشافية 4/3 .

(6) المصدر السابق الصفحة نفسها.

(7) ينظر: الأصوات اللغوية 40.

(8) ينظر: توجيه القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن حتى نهاية القرن الثالث الهجري - دراسة صوتية ، جواد كاظم عباد (اطروحة دكتوراه) مخطوطة ، كلية الآداب،جامعة بغداد 256.

ويرى الدكتور حسام النعيمي أن لا اختلاف في إمالة الفتحة وإمالة الألف نحو الياء إذ في الحالتين يؤتى بالصوت بين الكسرة والفتحة أو بين الألف والياء[1].

وترى الباحثة إن ما ذهب إليه العلماء المحدثون لا ينهض دليلاً على عدم وجود فتحة قبل الألف فقد كان متقدم النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة والضمة الواو الصغيرة[2] ، فإذا احتاج الشاعر إلى إقامة الوزن مطل الحركة وأنشأ عنها حرفاً من جنسها . وهذا يفسر لنا ذهب إليه القدماء في هذا الشأن .

1- ما أُميل على غير قياس

ذكر سيبويه في باب ما أُميل على غير قياس ، وهو شاذٌ أن كثرة الاستعمال كانت وراء إمالة العرب لألف (الحجَّاج) إذا كان اسماً لرجلٍ علماً في حالتي الرفع والنصب ، لأَنّه من الاسماء التي كثر استعمالها ، فحُمِلَ على الإمالة لأَنَّ الإمالة أكثرُ في الكلام ، وقد أشار إلى ذلك بقوله:((وذلك الحجَّاج إذا كان اسماً لرجُل، وذلك لأنه كثر في كلامهم فحملوه على الأكثر، لأَن الإمالة أكثر في كلامهم : وأكثر العرب ينصبه ولا يميل ألف حَجَّاج إذا كان صفةً ، يُجرونه على القياس))[3].

فقد ذكر سيبويه أن إمالة ألف الحجَّاج إذا سُمِّيَ به شاذة ؛إذ لا كسرة فيها ولا ياء وإنما أراد إمالة ذلك في حالتي الرفع والنصب لكثرته في الكلام فجاز أَن يقال: هذا الحجَّاجُ ، بالإمالةِ لكثرتها في الاسم حملاً للأكثر على الأكثر على أن أكثر العرب ينصب ذلك، ولا يميله[4].

وتابع ابن جني سيبويه فيما ذهب إليه فقال:((وقد أمالوا بَعْض الكلام على غير قياس قالوا: عِنْدي ناسُ . وقالوا : العَجّاج ، والحَجَّاج. فأمالوهما ماداما علمين. وذلك لكثرة الاستعمال، لا غير))[5].

فقد أكد ابن جني ما ذهب إليه سيبويه من أنَّ إمالة الحجَّاج وما شابهها نحو العجَّاج أو إمالة ألف ناس إنما هو شاذ لا يقاس عليه. وقد وافقه في ذلك عدد كبير من العلماء[6]

---

(1) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني 237.

(2) ينظر : سر صناعة الإعراب 17/1 .

(3) كتاب سيبويه : 127/4.

(4) ينظر: السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، د. عبد المنعم فائز 325.

(5) اللمع لابن جني : 381.

(6) ينظر: التكملة للفارسي 539، وشرح اللمع للواسطي 2 / 283، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور615/2- 616 والمساعد في تسهيل الفوائد لابن مالك 4/ 299.

2- إمالة الألف عند وصل الحرف المكسور قبلها بها

يرى سيبويه أن في قول العرب: من عندِ اللهِ إمالة لمن جعل الدال المكسورة موصولة بما بعدها ، فصار كأنه: باللهِ، كلمة واحدة . كما يصير: دِمال، من قولنا: لزيدٍ مال كأَنّه كلمة واحدة. ويرى أن الإمالة في نحو : مررتُ بمالك أقوى إلا أنَّ الذين قالوا: من عندِ الله أكثر، وقد علل ذلك بكثرة هذا الحرف في الكلام وأشار إلى ذلك بقوله:((وقال بعض الذين يقولون في السكتْ بمالْ : مِنْ عندِ اللهِ ، ولزيْدٍ مالْ، شبهوه بألف (عِماد) للكسرة قبلها. فهذا أقلُّ من مررت بمالِك ، لأَن الكسرة منفصلة . والذين قالوا منْ عند الله أكثرُ، لكثرة ذا الحرف في كلامهم.)) [1].

فسر السيرافي قول سيبويه : (لأن الكسرة منفصلة) بأنه أَراد أن الباء المكسورة متصلة بالميم من (مالِك)؛ والدال من (عندِ) ومن (زيد) ، ليست متصلة بما بعدها لذا صارت الإمالة في نحو قولنا بمالك أقوى[2].وقد عزا سيبويه السبب في إمالة من عندِ اللهِ إلى كثرة هذا في كلامهم إذا ما كسرت الدالُ ووصلت بالألف بعدها.

فالإمالة جاءت بسببٍ سياقي هو وجود الكسرة في سياق الكلمة وليس مهماً أن تكون قبل الألف كما في نحو:عِماد وسربال أو بعده كما في نحو : عابِد وهابِيل ، وهذا يعني أن نطق الألف بهذه الصورة إنَّما كان للتناسب بين الأصوات[3]، فقد علل سيبويه ذلك بأَنَّهم أمالوها للكسرة التي بعد الألف ، ((أرادوا أن يقربوها منها))[4]. وقد فسر خالد الأزهري ذلك بأن الإمالة إنما كانت من أجل ((تناسب الأصوات وصيرورتها من نمط واحد))[5].

وهذا يعني أن الإمالة جاءت لضرب من المماثلة بين أصوات المد، لأن الشرط الرئيس في الإمالة وجود الكسرة في الكلمة ، وهذا دليل على انتشار الإمالة

---

(1) كتاب سيبويه: 123/4.

(2) ينظر: اللمع ، ابن جني 375، والنكت في تفسير كتاب سيبويه 1082/2، والسيرافي النحوي 316 – 317.

(3) ينظر: المقتضب 42/3 ، وشرح التصريح على التوضيح ، لخالد الأزهري 347/2-348، وشرح الأشموني 762/3، والأشباه والنظائر للسيوطي 2/ 134، وفي الأصوات اللغوية ، دراسة في أصوات المد العربية ، د. غالب فاضل المطلبي 164.

(4) كتاب سيبويه : 4/ 117.

(5) شرح التصريح : 346/2.

في اللهجات العربية القديمة ، فقد ذهب ابن يعيش إلى أن ((الإمالة أكثر كلام العرب))[1]. وقد عزى سيبويه الإمالة إلى تميم وقوم من قيس وأسد ممن ترضى عربيته[2] .

وهذا يفسر لنا انتشار الإمالة في حالات يصعب معها وضع قوانين صوتية محددة لتلك الظاهرة ، وقد رجع سيبويه السبب في ذلك إلى كثرة استعمال الإمالة كما هو الحال في نحو: من عندِ اللهِ لأَن الدال المكسورة قبل الألف قد كثرت في كلامهم فأمالوها.

المبحث الرابع
الوقف

الوقف بمعناه اللغوي : الوقوف خلاف الجلوس ، ووقف بالمكان وقفا ووقوفاً، فهو واقف والجمعُ وقْف[3].

أما في الاصطلاح فقد عرَّفه العلماء بأنه ((قطع النطق من آخر الكلمة اختياريا))[4]، اسماً كانت أو فعلاً أو حرفاً عما بعدها ولو فرضاً. وتشترك فيه لغات منها : الإسكان ، والإشمام[5] ، والرَّوْم[6] ، والتضعيف إلى غيرها من اللغات التي انتظمها هذا المصطلح[7].

(1) شرح المفصل: 9/ 63.
(2) ينظر : كتاب سيبويه 125/4 .
(3) ينظر: لسان العرب 9/ 359مادة (وقف) .
(4) شرح التصريح : 2/ 338.
(5) الإشمام هو ضمَّ الشفتين بعد الاسكان، وينظر: شرح المفصل 9 /67 ، والوقف في العربية، د.محمد خليل مراد الحربي107 .
(6) الرَّوم هو أن تروم التحريك ، ينظر: التذكرة في القراءات لأبي الحسن بن طاهر بن غلبون (ت 399 هـ) ،ص175، وشرح المفصل 9 /67 .
(7) ينظر: شرح النظام للحسن النيسابوري 171، والمكتفى في الوقف والابتدا ، لأبي عمرو الداني 106.

ويرى الدكتور عبد الصبور شاهين أن الوقف في الحقيقة تغيير موقع النبر في الكلمة[1]،ويرى الدكتور غالب المطلبي أنَّ الضغط على الموقع الأخير يحدث تغيرات صوتية نلحظها بوضوح في أحوال الوقف في لهجة تميم[2].

وللحروف الموقوف عليها أحكامٌ تغاير أحكام المبدوء بها ، فالموقوف عليه يكون ساكنا أما المبدوء به فلا يكون إلا متحركاً[3]. وقد يؤدي تطرفُ صوت المد إلى حذف أو قصر أو تغيير ، ولعل ما يحدث في العربية من حذف لصوت المد المتطرف في حالة الوقف دليل جيد يوضح حقيقة تغير موقع النبر في الكلمة. حتى قيل إن العربية لا تقف على متحرك بل إن طائفة من اللهجات القديمة غالت في هذا الحذف حتى أَنَّها حذفت أصوات المد الطويلة أيضا نحو : الواو أو الياء[4] . وقد تحذف ألف ضمير الغائبة من نحو (ها) في لهجة طيِّيء[5]. ونلحظ أيضاً أن لهجات أُخرى مالت بصوت المد في هذا الموضع حتى صار حركة مُختَلسة في نحو الوقف بالإشمام أو الروم[6].

وقد تحذف الياء في الوقف بالسكون على ما قبلها ويكون ذلك في الاسماء المنقوصة التي آخرها ياء مكسور ما قبلها نحو قاضٍ [7]. إلا أَنَّ هناك مواضع يوقف عليها بحذف آخر الكلمة على غير قياس وذلك في بعض الأفعال بسبب كثرة الاستعمال .

وفيما يأتي ذكرُ لبعض تلك المواضع مما ورد في كتاب سيبويه على النحو الآتي:-

ما يحذف من أواخر الأفعال في الوقف

ذكر سيبويه أنَّ الأفعال لا يحذف منها شيء ؛ لأَنها لا تذهب في الوصل في حال من الأحوال . وذلك نحو قولنا: هو يقضي ويغزو ، ورأى أنَّ السبب في ذلك

(1) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، د. عبد الصبور شاهين 21- 36، ودراسات في علم اللغة ، د. كمال بشر 103.

(2) ينظر: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، د. غالب فاضل المطلبي 220.

(3) ينظر: شرح المفصل 9/ 67، وشرح الحدود النحوية للفاكهي 148، واللمحة البدرية في توضيع وتكميل شرح الاجرومية ، لابن هشام الأنصاري 2/ 302.

(4) ينظر: شرح المفصل 9/74- 75.

(5) ينظر: جمهرة اللغة لابن دريد 1/ 234.

(6) ينظر: شرح المفصل 9/ 67- 68.

(7) ينظر: المصدر نفسه74، ومن أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس 229-230.

خلو الأفعال من التنوين ، إلا أَنَّهم ربما حذفوا من بعض الأفعال في حالات معينة كما في نحو : لا أدرْ ولم يكُ وأرجع السبب في ذلك إلى كثرة الاستعمال[1]، فقال:((وأمّا الأفعال فلا يحذف منها شيء، لأَنها لا تذهب في الوصل في حال ، وذلك : لا أقضِي، وهو يَقْضِي، ويَغْزُو ويَرمي. إلا أَنَّهم قالوا: لا أَدْرْ ، في الوقف ، لأنه كثر في كلامهم فهو شاذٌ ، كما قالوا: لم يكُ، شُبِّهت النون بالياء حيث سكنتّ. ولا يقولون لم يك الرَّجلُ ، لأنها في موضع تحرُّك))[2].

ومعنى كلام سيبويه أَنَّهم حذفوا الياء من بعض الأفعال المعتلة من غير أن تسبق بجازم أو بما يوجب حذف الياء منها كما هو الحال في نحو : أدْر في حال الوقف، وأصله أدري وإنما حذفت منه الياء لكثرة استعمالهم هذا الفعل في كلامهم، والحذف هاهنا على غير قياس فهو شاذ لا يقاس عليه غيره.

وحذف حرف العلة في الجزم سببه صوتي لأن الأصوات الصائتة تمتد مهما استطال فيها النفس ولما كان القطع غاية الجزم حذف حرف العلة الطويل ليحل محله صوت العلة القصير .

وذهب إلى أَنَّهم لا يقولون : لم يكُ الرجلُ ، لأن النون إذا لقيها ألف ولام أو ألف وصل تحركت فخرجت عن شبه حروف المد واللين كقولهِ تعالى:﴿**لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا**﴾[3] وهذا من الشائع المعروف في الكلام وما جاء منه بحذف النون بعد ألف الوصل شاذ لا يقاس عليه.

وجميع ما لا يحذف في الكلام وما يختار فيه ترك الحذف يجوز حذفه في الفواصل والقوافي ، ومنه قوله تعالى:﴿ **وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ** ﴾[4] ، فقد حذفت في الفواصلِ.

ومعنى الفواصل رؤوس الآي ومقاطع الكلام[5]. وقد يكون الحذف في أواخر الأبيات ويرى الحسن النيسابوري أن هذا من فصيح الكلام بخلاف وقوعه في أثناء الكلام فإنه ليس بفصيح ، فقد يُغتفرُ في الفواصل والقوافي ما لا يُغتَفرُ في غيرها لغرض التناسب[6]وما حذف في القوافي قول زُهَيْر[7]:

---

(1) ينظر: كتاب سيبويه 184/4.

(2) ينظر : المصدر السابق الصفحة نفسها ، وينظر: 157/4، 211 من المصدر نفسه.

(3) سورة البينة:1 .

(4) سورة الفجر: 4.

(5) ينظر: كتاب معاني القراءات ، محمد بن أحمد الأزهري (ت 370 هـ)، تح: احمد فريد المزيدي 543 ، والسيرافي النحوي 445- 446

(6) ينظر: شرح النظام 182.

(7) هو زهير بن أبي سُلمى ، من فحول الشعراء الجاهليين ، لم يدرك الإسلام وهو أحد أصحاب المعلقات ، ينظر: ديوان زهير 94، وهو من شواهد المنصف لابن جني 2 /74، والسيرافي النحوي 446.

وأراك تَفْـــري مـــا خلَقْـــتَ وبَعْـــ ضُ القَـــوْمِ يَخْلُـــقُ ثُـــمَّ لا يَـــفْـْرْ

فقد حذفت الياء من (لا يَفْرْ) للقافية ، وأصله يَفْرِي ، فيمن سكن الراء ولم يطلق القافية للترنم . واثبات الياء أكثر وأقيس لأنه فعل لا يدخله التنوين ويعاقب ياءه في الوصل فيحذف لذلك في الوقف كقاضٍ ، وغازٍ وما أشبهها . وهو شاذ لا يقاس عليه.

المبحث الخامس
التقاء الساكنين

التقاء الساكنين من الأمور التي يشترك فيها الاسم والفعل والحرف، ففي الاسم نحو: مِنْ الرجل، وفي الفعل نحو: خذ العفو؛ أما في الحرف فنحو قولنا: هل الرجلُ في الدارِ، ونظائرها كثيرة[1].

وقد أجمع النحويون على عدم جواز التقاء الساكنين ؛ وذلك لأن الحرف الساكن كالحرف الموقوف عليه، وما بعده كالمبدوء به ولا يجوز الابتداء بساكن، لذلك امتنع التقاؤهما .

وقد يجمع في الوقف بين ساكنين ، فيكون في الوقف كالذي سدَّ مسد الحركة كقولنا : قامَ زيدْ، وهذا بكْرْ . وإنما سد الوقف مسد الحركة لأَن الوقف على الحرف يوفر الصوت عليه فيصير توفير الصوت بمنزلة الحركة له[2].

وهذا ما أكده الحسن النيسابوري بقولهِ: ((التقاء الساكنين : يُغتَفرُ في الوقف مطلقاً، سواء كان أحدهما حرف مد ولين ، أو لا ، كقولك: زَيْدْ ، عَمْرْو، لأَنَّ الوقف محل تخفيف وقطع)).[3]

(1) ينظر: المفصل 9/ 120-121.

(2) ينظر: المصدر السابق الصفحة نفسها، وينظر: حاشية محمد أبو النجا على شرح الشيخ خالد الأزهري على الاجرمية 54.

(3) شرح النظام: 153.

ويجوز في غير الوقف في مواضع منها الإدغام ، أو ما قصد سرده من الكلمات[1].

فإن التقى ساكنان في كلمة أو كلمتين في غير الوقف وجب التخلص منهما إما بحذف أولهما أو تحريكه ، ما لم يكن على حدِّه[2] .

إن للسكون في العربية وظيفة مهمة داخل بنية المفردة فهي التي تيسر النطق، لأَن توالي الأحرف المتحركة قد يؤدي إلى الثقل [3].

وقد وضع سيبويه لالتقاء الساكنين باباً هو باب ((تحرك أواخر الكلم الساكنة إذا حذفت ألف الوصل لالتقاء الساكنين))[4] وهو باب ضمن مجموعة من الأبواب في أواخر الكتاب التي خصَّها بما يحدث في أواخر الكلم من أحوال تغيير الإعراب .

وفيما يأتي تبيينٌ لمواضع التغير الصوتي عند التقاء الساكنين مما علل سيبويه حصوله بكثرة الاستعمال:

1- تحرك أواخر الكلم الساكن إذا حذفت ألف الوصل لالتقاء الساكنين لكثرة الاستعمال

ذهب سيبويه إلى أنَّ ألف الوصل قد تحذف بعد الحرف الساكن حتى لا يلتقي ساكنان ، وجعلوا هذا سبيلها ليفرقوا بينها وبين الألف المقطوعة. ويحرك آخر الكلمة إنْ كان ساكناً، ومن ذلك أن يكون الساكن الأول مكسوراً نحو: اضربِ ابنك ، وأكرِمِ الرجلَ، ومنه قوله تعالى:﴿ **قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ** ﴾[5]؛ لأَنّ التنوين ساكن وقع بعده حرف ساكن فصار بمنزلة باء اضِربْ.

ومن العرب من يفتح الساكن على وجهين في نحو قوله تعالى:﴿ **آلم الله**﴾[6].

وقد أجازه سيبويه[7] ، ولم يجز كسر الميم بخلاف الأخفش فقد أجاز الكسر[8]في نحو قوله تعالى " آلم الله". وإنما جاز الفتح على وجهين : أحدهما أنه التقى ساكنان الميم واللام من (الله) ، ولم يكسروا لأن قبل الميم ياء وقبل الياء كسرة ، أي :

(1) ينظر: شذا العرف في فن الصرف ، أحمد الحملاوي 159.

(2) ينظر: المصدر السابق 159، ومن أسرار اللغة 251.

(3) ينظر: التقاء الساكنين والتخلص منه 330.

(4) ينظر: كتاب سيبويه 4/ 152.

(5) سورة الإخلاص: 1، 2.

(6) سورة آل عمران: 1، 2.

(7) ينظر: كتاب سيبويه 4/ 153- 154.

(8) ينظر: شرح المفصل 124/9، وشرح الشافية 2/ 336.

لكراهة جمع كسرة وياء وكسرة ، ولأَنَّ في الكسر اذهابٌ للتعظيم في اسم الله تعالى[1].

أما الوجه الآخر فهو إلقاء فتحة الألف من قولنا (الله) على الميم لأن هذه الميم موقوفة حقُّها أَنْ تُبتَدأَ الألف بعدها مفتوحة فلما وصلتْ جُعِلتَ الهمزة وهي الألف مخففة فألقيت حركتها على الميم كما تعمل في تخفيف الهمزة[2]. وهذا ما ذهب إليه الكسائي والفراء[3] .

وقد علله سيبويه بكثرة الاستعمال وأشار إلى ذلك بقوله ((والفتح في حرفين . أحدهما قوله عزّ وجلَّ (آلم ۞الله) ، لما كان من كلامهم أنْ يفتحوا لالتقاء الساكنين فتحوا هذا ، وفرقوا بينه وبين ما ليس بهجاء. ونظير ذلك قولهم: مِنَ الله ، ومِنَ الرسول ، ومِنَ المؤمنين ، لمَّا كثرت في كلامهم ولم تكن فعلاً وكان الفتح أخف عليهم فتحوا ، وشبهوها بأَيْن وكَيْفَ))[4].

ومعنى كلام سيبويه أن الحرف من غير حروف المد فإنَّه يحركُ لالتقاء الساكنين ، ومنه ما يحرك بالكسر فقط ومنه ما يحرك بغير الكسر[5]، وقد شذَّ من ذلك قولهم: مِنَ الله ، ومِنَ الرسول فقد فتح مِنَ الله، وهذا شاذ عن نظائره لأَنه كثر في كلام العرب هذا الحرف، ولأَن الألف واللام كثيرة الدوران على ألْسُنِ الناس، لأنها تدخل على كل نكرةٍ ، والميم مكسورة فكرهوا توالي الكسرتين مع كثرة الاستعمال فعدلوا إلى أخف الحركات ، وكسروا ما لم يكثر مما هو على نحو: إنِ الله أمكنني فعلت. وقولهم: زِنِ الدرهم، وعِدِ الرجل، وصِلِ ابنك وما أشبهه[6].

وذهب سيبويه إلى أَنَّ العرب قد اختلفوا في (مِنْ) إذا كان بعدها ألف وصل غير ألف اللام ، فكسرها قومٌ على القياس ، ورأى أنَّ هذا هو الأكثر في كلامهم، وعدها لغة جيدة إلا أَنَّهم لم يكسروا في ألف اللام لأنَها مع الألف واللام أكثر، لكثرة الألف واللام في الكلام، فهي تدخل في كل اسم ، ففتحوها استخفافا، وصار هذا بمنزلة الشاذ من ذلك قولهم: من ابنك ومِن امْرئ .

وقد ذكر ذلك سيبويه بقولهِ: ((وقد اختلفت العربُ في (مِنْ) إذا كان بعدها ألف وصل غير ألف اللام، فكسره قوم على القياس ، وهي أكثر في كلامهم وهي

---

(1) ينظر: التقاء الساكنين والتخلص منه 206.

(2) ينظر: السيرافي النحوي 377.

(3) ينظر : معاني القرآن للفراء 9/1 .

(4) كتاب سيبويه: 4/ 153- 154.

(5) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه 2/ 1094.

(6) ينظر: شرح المفصل 131/9 ، والسيرافي النحوي 376-377 .

الجيّدة، ولم يكسروا في ألف اللام لأَنَّها مع ألف اللام أكثر ، لأَنَّ الألف واللام كثيرة في الكلام في كل اسم، ففتحوا استخفافاً ، فصار منَ الله بمنزلة الشاذ))[1].

والمتأمل للمقطع المتحقق من التقاء النون مع اللام يجده مقطعاً مزيداً ، وهو مالا تقبله العربية دَرجاً ، وعلى هذا يمكن توجيه تحريكهم بأَنَّه تخلُّصٌ من هذا المقطع ، لذا فإن العربي غالباً يختارُ مصوّت الفتحة مع اللاّم لشيوع اللام كثيراً في كلام العرب، لأَنها في التعريف نظيرُ التنكير ، وهذا يتناسب مع خفة الفتحة في النطق فآثرها الكثيرون ، لكن قليلاً من العرب وقع اختيارهم على الكسرة جرياً على القياس في أصل التحريك.

ويرى الدكتور داود عبده أن سقوط الهمزة في نحو: منَ بوك ، ومن منك ، يختلف عما يبدو عن سقوط الهمزة في نحو: منِ بْنك ، ومنِ لقوم، وقد تنصر، ففي الأمثلة الأولى نلاحظ أن العلة التي تلت الهمزة لم تسقط ، ولهذا لم يكن هناك حاجة لإضافة (حركة) للوصل ، وأما في الأمثلة الأخيرة فقد ابتدأت الكلمة الثانية في كل عبارة بصحيحين متواليين ولذا احُتيج إلى إضافة حركة للوصل[2]. فيكون التمثيل على النحو الآتي:

((مَنْ أَبوك ←مَنَ بوك

(م ـَن+ ء ـَب ـُـُك م ـَن+ ـَب ـُـُك)

مَنْ القوم ←مَنِ لْقَوم

(م ـَن + (ء ـَ) ل ق ـَو م م ـَن + ـِ+ ل ق ـَوم)))[3]

وهذا إنْ دلَّ على شيء فإنما يدلُ على أنَّ لعلة كثرة الاستعمال الأثر الأكبر في مظاهر التحريك ولاسيما ما يتعلق منها بالتقاء الساكنين فقد فروا من توالي الكسرتين الى الفتح نحو قولهم: مَنَ الله. حتى أَنَّهم آثروا الفتح وإنْ لم يلتقِ ساكنان في قراءة مَنْ قرأ قوله تعالى: ﴿**قُمِ اللَّيْلَ**﴾[4]، ﴿ **وقُل الحقَّ** ﴾[5] بالفتح[6] وإنما فعلوا ذلك لكثرة الاستعمال.

(1) كتاب سيبويه: 4/ 154- 155.

(2) ينظر: دراسات في علم الأصوات العربية ،داود عبده 49.

(3) المصدر نفسه الصفحة نفسها.

(4) سورة المزمل : 2.

(5) سورة الكهف: 4.

(6) حكى قراءتهما بالفتح قطرب ولم يُسمِّ القارئ.ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والايضاح عنها، ابن جني 396/2.

2- وصل همزة (أل) في الدرج

ذكر سيبويه أنَّ الألف الداخلة على لام التعريف تُحذف في اتصال الكلام إلا أن يقطع الكلام قبلها ويُسْتأنَفَ مع ما بعدها. وقد احتج لذلك بأن الشعراء يفعلون ذلك بأنصاف الأبيات لأنها مواضع فصول. وقد أشار إلى ذلك بقوله:((واعلم أنَّ هذه الألفات ألفاتُ الوصل تُحذف جميعاً إذا كان قبلها كلام ... إلا أَن تقطع كلامك وتستأنف، كما قال الشعراء في الأنصاف، لأنها مواضع فصول، فإنما ابتدأوا بعد قطع.قال الشاعر :

ولايُبادِرُ في الشِّتاءِ وَليدُنا اَلْقِدْرَ يُنْزِلُها بغير جِعالِ[1] ؟[2]))[3]

فقطع الألف من(ألقِدْرِ) لأَنَّه أولُ النصف الثاني من البيت فهو بمنزلة الابتداءِ.

ومذَهبُ سيبويه أنَّ أداة التعريف (أل) ثنائية وهمزتها همزة وصل زائدة معتد بها في الوضع لثبوتها في الابتداء وسقوطها في الدرج. وسماها (أل) ولم يسمها الألف واللام[4].

ومع أَنَّ الأَصلَ في همزة الوصل الكسرُ إلا أَنَّها فتحت مع أَداة التعريف لمخالفتها القياس بدخولها على الحرف (اللام) ولكثرة دورانها مع اللام للتعريف في كلام العرب فاختاروا لها حركة خفيفة مناسبة لثقل الحرف ألا وهي الفتحة[5]. وهي عند الخليل همزة قطع عوملت – غالباً – معاملة همزة الوصل لكثرة الاستعمال .

فقد رأى أنَّ همزة (أل) همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال[6]. وهذا ما أكده ابن كمال باشا (ت940هـ) بقوله: ((وقال الخليلُ (أل) بكمالها آلة التعريف ثنائي نحو: هل ، فيكون همزته للقطع ، وإنما حذفت في الدرج لكثرة الاستعمال))[1].

---

(1) الجعال: الخِرْقَةُ التي يُنْزَلُ بها القِدْرُ. ينظر: القاموس المحيط 359/3 مادة (جَعَلَه).

(2) البيتُ منسوبُ الى حاجب بن زرارة في شرح أبيات سيبويه 322/2، ولم ينسب في الكتاب 274/2 .

(3) كتاب سيبويه: 150/4.

(4) ينظر: المقتضب 90/2 ، واللمع 350 ، وكتاب الكُتَّاب لابن درستويه 12، واللامات للهروي 118، وشرح جمل الزجاجي 324/2، وهمع الهوامع للسيوطي 256/1، و(أل) في اللغة العربية 30.

(5) ينظر: القتضب 90/2 ، وكتاب ليس في كلام العرب ، لابن خالويه 353، و(أل) في اللغة العربية 30-31.

(6) ينظر: شرح قطر الندى ، لابن هشام الأنصاري 332، والتفكير الصوتي عند الخليل، د.حلمي خليل 82- 85، ودراسات في علم أصوات العربية 71.

وترى الباحثة أنّ ما ذهب إليه سيبويه هو الأصوب، أي : عدَّ (أل) ثنائية وهمزتها همزة وصل زائدة لأنها تثبتُ في ابتداء الكلام وتسقطُ في الوصل على أَن همزة القطع لا يعتورها هذا السقوط.

3- إسكان الهاء في (هُوَ ، وهِيَ)

أوجب سيبويه دخول ألف الوصل على الأحرف الزائدة التي تكون في بداية الكلام للتخلص من التقاء ساكنين، وقد ذكر ذلك في باب سمّاه كينونتها في الأسماء[2]؛ لأَنها أسماء معتلة سقطت أواخرها للاعتلالِ ، فسكن أوائلها لتكون ألفات الوصل عوضاً مما سقط منها.

ورأى أنّ كل شيء كان أول الكلمة وكان متحركاً سوى ألف الوصل فإنه إذا كان قبله كلام لم يحذف ولم يُغيَّرْ إلا في نحو: (هُوَ) و(هِيَ) ؛ لأَن الهاء تُسكن إنْ سبقت بالواو أو الفاء أو اللام. ورأى أَنّ السبب في ذلك هو كثرة الاستعمال، وذكر ذلك بقولهِ:((واعلم أَنَّ كل شيء كان أول الكلمة وكان متحركاً سوى ألف الوصل فإنه إذا كان قبله كلامُ لم يحذف ولم يَتَغيَّر ، إلاّ ما كان من هُوَ وهِي، فإن الهاء تُسكن إذا كان قبلها واو أو فاء أو لام، وذلك قولك: وهْوَ ذاهبٌ ، ولَهْو خيرٌ منك، فَهْوَ قائمُ ، وكذلك هِيَ ، لمَّا كَثُرتا في الكلام ، وكانت هذه الحروف لا يلفظ بها إلا مع ما بعدها صارت بمنزلة ما هو من نفس الحرف فأسكنوا كما قالوا في فخِذٍ ، فَخْذ))[3].

إن الأَصل في العربية الاَّ يُبتدأ بساكن فإن كان الحرف الأول ساكناً جئنا بألفِ الوصلِ للتخلص من ذلك الساكن[4] فإن كان الحرف الأول متحركاً استغني عنها فلا حاجة بنا إلى جلب ألف الوصل للتوصل إلى النطق بالساكن، أمّا مع (هُوَ) و(هِي) فالأمرُ مختلف لأَنَّهما إنْ سُبِقا بالواو أو الفاء أو اللام سُكنتا وقد علل ذلك بكثرة ورود هذه الألفاظ في الكلام قال:((فعلوا ذلك حيث كثُرت في كلامهم ، وصارت تستعمل كثيراً ، فأسكنت في هذهِ الحروف استخفافاً))[5].

ونلحظ هنا أن سيبويه قد زاد على علة كثرة الاستعمال علة فرعية هي طلب الخفةِ في الكلام إذ وقعت الهاء بعد الواو أو الفاء أو اللام لكثرة ورودها معها

---

(1) شرح مراح الأرواح ، ابن كمال باشا 56.
(2) ينظر: كتاب سيبويه 4/ 149.
(3) كتاب سيبويه: 4/ 151.
(4) ينظر: شرح المفصل9/ 139، وشذا العرف134، والصرف الحديث في بيان القرآن والحديث ، أحمد أمين الشيرازي 149.
(5) كتاب سيبويه: 4/ 151.

بخلاف الهمزة[1]. ومن ذلك قراءة الكسائي (ت 189 هـ)[2] لقوله تعالى:﴿ **وَهْو أَلدُ الخصام**﴾[3] بإسكان الهاء في (هُوَ) . وفي قراءة أبي عمرو بن العلاء والكسائي[4] لقوله تعالى :﴿ **فهِي كالحجارةِ**﴾[5] بإسكان الهاء في (هِيَ) لكثرة الاستعمال[6].

وهذا ما أكده الحسن النيسابوري بقوله: ((وإما سكون –هاء-: وهْوَ ، وَهْي، وفَهْو، وفَهْي ، وَلَهْوَ ، وَلَهْي فعارض فصيح كأَنَّهم شبهوها مع ما اتصل بها من: الواو والفاء ولام الابتداء- بعَضْدٍ ،وكَتْفٍ – فعاملوها معاملتهما- طلباً للتخفيف ، لكثرة الاستعمال))[7]

فقد رأى أن علة الإسكان راجعة إلى كثرة الاستعمال طلباً للخفة في الكلام.

4- إسكان لام الأمر مع الفاء أو الواو

ذهب سيبويه إلى ضرورة إسكان لام الأمر إنْ سُبقت بالواو أو الفاء ذلك أَنَّها لا يلفظ بها إلا مع ما بعدها ، وقد أشبهت بذلك (هُوَ ، وهِيَ) في إسكانهما إذا ما سبقا بالفاء أو الواو ، ورأى أن السبب في ذلك هو كثرة اِستعمال لام الأمر في الكلام مسبوقة بالفاء أو الواو، فقال:((وفعلوا بلام الأمر مع الفاء والواو مثل ذلك ، لأَنَّها كثرت في كلامهم وصارت بمنزلة الهاء في أنها لا يلفظ بها إلاَ مع ما بعدها وذلك قولك: فَلْيَنظُرْ وَلْيضرِب))[8].

وينقلُ لنا المبرد أَن إسكانها أكثر على الألسنِ ، ومنه قوله تعالى: ﴿ **فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ**﴾ [9] ، وقوله : ﴿**ولْتكُنْ مِنكم أُمةُ**﴾[10]، الأصلُ بكسر اللام. وهذا يعني أن الأصل فيها فَلِتَ وَلِتَ وهما بوزن (عَلِمَ) لذلك خففت[11] ، ويعلق المبردُ بقولهِ:((وإنما جاز ذلك، لأَنَّ الواو والفاء لا ينفصلان ،

(1) ينظر: شرح الشافية 270/2.

(2) ينظر: الكنز في القراءات العشر للواسطي 126، وغيث النفع في القراءات السبع، علي النوري الصفاقسي 67.

(3) سورة البقرة: 204.

(4) ينظر: الكنز في القراءات العشر 126.

(5) سورة البقرة :74.

(6) ينظر: التبيان للطوسي 1/ 306-311.

(7) شرح النظام : 168.

(8) كتاب سيبويه: 151/4- 152.

(9) سورة النساء: 102.

(10) سورة آل عمران: 104.

(11) ينظر: شرح الكافية للرضي 83/4- 85، ومراح الأرواح في الصرف، ابو الفضائل 59.

لأَنَّه لا يُتكلمُ بحرف واحد، فصارتا بمنزلة ما هو في الكلمة فأسكنتِ اللام هربا من الكسرة كقولك في "عَلِم :عَلْم"))[1].

وإلى مثل ذلك أشار الزجاج عند تناولهِ الآية الكريمة:﴿**وَليأخذوا**﴾[2]وأصله ((ولِيأْخُذوا ، بالكسرة إلا أنَّ الكسر اُستُثقلَ فحُذِفَ استخفافاً))[3].

ورأى الحسن النيسابوري أنَّ إسكان لام الأمر إن اِتّصلت بالواو أو الفاء راجعٌ إلى كثرة الاستعمال إلا أنّه يرى أنَّها لم تبلغ في كثرة الاستعمال مبلغ هُوَ وهِيَ[4].

بل نجد من حرصهم على التخفيف أَنَّهم اسقطوا الحركة حتى لو كانت الحركة علامة الإعراب ، والحقّ أَنَّهم اختلفوا في ذلك فمنعه بعضهم[5] في حين نظر بعضهم إلى ما جاء من روايات باختلاس العلامة الإعرابية وإلى القراءات القرآنية التي جاءت بذلك ومنها قراءة أبي عمرو بن العلاء لقولهِ تعالى :﴿ **فتَوبوا إلى بارئكم**﴾ [6]بإسكان الهمزة .

وفضل العلماء هذا الرأي لأَنَّهم لا يجيزون حذف حركة الإعراب. وفي ذلك يقولُ الفارسي :((فمن روى عن أبي عمرو الإسكان في هذا النحو فلعلهُ سمعه يختلس ، فحسبه لضعف الصوت به والخفاء إسكاناً))[7]. والاختلاس أصح من الإسكان هنا لأن من يختلس الحركة التماساً للخفةِ يظنُ أَنَّه يُسَّكِنُ ، لذا عدّوا ما ورد من ذلك في نحو قوله تعالى:﴿ **وَيُعلِّمهمُ الكتاب**﴾[8]، ﴿ **يَومَ يجمعكُم**﴾[9]من باب الاختلاس[10] ؛ لأن الهمزة في (بارئكم) والميم في (ويعلمهم) والعين في (يجمعهم) حروف الإعراب فلا يوقف عليها بل تختلس الحركة طلباً للخفة .

5- حذف النون من (لَدُن)

ذهب سيبويه إلى أَنّ نون (لَدُنْ) تحذف إذا لاقت ساكناً بعدها في الأغلب نحو قولهم : ما رأيته من لَدُ الصباح. وقد علل سيبويه الحذف بكثرة تردد هذهِ الكلمة في

(1) المقتضب: 2/ 133.

(2) سورة النساء: 102.

(3) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 2/ 98.

(4) ينظر: شرح النظام 169.

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج 3/ 48.

(6) سورة البقرة: 54.

(7) الحجة للفارسي: 68/2.

(8) سورة آل عمران: 164.

(9) سورة التغابن: 9.

(10) ينظر: إعراب القرآن للنحاس 234/1.

الكلام ولالتقاء الساكنين قال:((ومن كلامهم أن يحذفوا الأول إذا التقى ساكنان ، وذلك قولك: اِضْربَ ابنَ زيدٍ، وأنت تريد الخفيفة ، وقولهم: لَدُ الصلاة في لَدُنْ حيثُ كثُرَ في كلامهم))[1].

وعلل ابن الوراق كثرة حذف نون لَدُنْ عند إضافتها الى غدوة بكثرة الاستعمال فقال: ((فمن ذلك (لدُنْ) وهي ظرف بمنزلة (عند) والنون من نفسِ الكلمة ، فكان حقها أن تخفض ما بعدها ، إلا أن بعض العرب تحذف النون تخفيفاً ثم يردها بعضهم فيقدر النون فيها أنَّها زائدة فلهذا جاز أن ينصب بها (غدوة) ، ويجوز أن يكون فعلوا ذلك لكثرة استعمال (لدُنْ) مع (غُدوة) ، أو قدروا ما ذكرناه))[2].

وإذا ما حاولنا تلمس العلة الصوتية في حذف النون من لَدُن نرى أَنَّهم يعللون حذف النون هنا بمشابهتها لأصوات المد قال ابن يعيش : ((أما النونُ ففيها أيضاً غنة ومخرجها إذا كانت ساكنة من الخيشوم، بدليل أن الماسك إذا مسك أنفه لم يمكنه النطق بها، وليس لها مخرج معين ، بل تمتد في الخيشوم اِمتداد الألف، ولذلك حذفوها لإلتقاء الساكنين))[3].

إلا أن حقيقة الأمر هي تشكل مقطع مزيد في الدرج لا يستسيغه العربي لأَنه ثقيل على اللسان فلجأ إلى حذف النون طلباً للخفة لكثرة دوران هذا الاسم على ألسن الناس، وإلى مثل ذلك ذهب الدكتور صباح عطيوي حين أكد أنَّ حذف النون سببه تشكل مقطع مزيد في الدرج وهو ما لم يتمكن العربي من نطقه لثقله على اللسان ورأى أن الأصل في التخلص منه أن يشطره إلى مقطعين مجتلباً قمة لأحدهما ، لكنه اختار إسقاط القاعدة الأولى لتحول إلى مقطع طويل مغلق.كما يأتي:

من لَدُنْ الصباح: /.../ د ـُ ن ص / ؛ ويبدأ بإسقاط القاعدة الأولى(النون) يتحول المقطع الى طويل مغلق: /.../ د ـُ ص/؛ مارأيته من لَدُ الصباح[4].

6- حذف التنوين

التنوين هو ((نون تلحق آخر الاسم المتمكن وغيره من وجوه التنوين فمبنية يقال : نونت الكلمة تنويناً إذا ألحقتها هذه النون ، فالتنوين مصدر غلب حتى صار اسماً لهذه النون))[5] . واختلف النحاة في السبب الذي يحسن معه حذف التنوين من الأسماء غير المضافة أو المعرفة بالألف واللام، وهي من الأسماء المنصرفة التي يثبت معها التنوين قياساً.

(1) كتاب سيبويه: 3/504- 505، وينظر: 2/204 ، 4/ 406 من المصدر نفسه.
(2) علل النحو : 689.
(3) شرح المفصل: 9/ 141.

(4) ينظر: التقاء الساكنين والتخلص منه 306.
(5) شرح المفصل : 9/29 .

وذهب سيبويه إلى أنَّ السبب في حذف التنوين هو كثرة استعمال هذهِ الأسماء في الكلام، إلى جانب التخلص من التقاء الساكنين . وقد ذكر ذلك بقولـهِ:((وذلك كلُّ اسم غالبٍ وُصف بابن، ثم أُضيف إلى اسم غالبٍ ، أو كُنْيه ، أو أُمٍّ. وذلك قولك: هذا زيدُ بنُ عمرٍو . وإنما حذفوا التنوين من هذا النحو حيثُ كَثُرَ في كلامهم، لأَنَّ التنوين حرف ساكن وقع بعده حرفٌ ساكن))[1].

(1) كتاب سيبويه: 3/ 504، وينظر: 204/2 من المصدر نفسه.

الفصل الثاني
علة كثرة الاستعمال في المجال الصرفي

تدل مادة (صَرفَ) في العربية على معنى التغيير والتبديل أو التحويل[1]، وهي بمعناها هذا تشمل كل ما يندرج في نطاق الاشتقاق والمقصود به التغيير المرتبط بالمعنى ، ومايندرج في نطاق الاعلال وهذا يعني التغيير الصوتي ، وقد عبر ابن جني عن علاقة الصرف بالإشتقاق بقولهِ : ((وينبغي أنَّ يعلم أنَّ بين التصريف والاشتقاق نسباً قريباً واتصالاً شديداً، لأَن التصريف إنما هو أَنْ تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى ... وكذلك الاشتقاق ... والتصريف إنما هو لمعرفة أَنفُس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة))[2].

وقد قسمت الدكتورة خديجة الحديثي الصرف من حيث الدلالة على المعنى على قسمين علمي وعملي ، ومن يتصفح كتب التراث التي تتحدث عن الصرف أو التي جمعت بين النحو والصرف يجد لما ذهبت إليه الدكتورة ما يسوغه، تقول الدكتورة : ((وللصرف- اصطلاحاً – معنيان، أحدهما علمي ، وهو تحويل الأَصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها، كتحول المصادر إلى اسمي الفاعل والمفعول ، واسم التفضيل ، واسمي المكان والزمان، والجمع والتصغير ، والآلة . والثاني عملي : وهو علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست باعراب ولا بناء))[3].

وإذا كان سيبويه لم يضع مفهوماً محدداً يوضح دلالة مصطلح الصرف ، فقد تناول في كتابه الصرف في أغلب جوانبه وعرض لأغلب قواعده ، أمّا المادة الصرفية في كتاب سيبويه ومواضعها من الكتاب وموضوعاتها فقد عرضت لها الدكتورة خديجة الحديثي في كتابها (أبنية الصرف في كتاب سيبويه) في شكل مفصل. وقسم الدكتور شعبان عوض محمد التعليل اللغوي في كتاب سيبويه الى خمسة اصناف هي: علل استعمالية ، وعلل تحويلية ، وعلل تتأرجح بين الاستعمالية والتحويلية ، وعلل قياسية ، وعلل دلالية[4]. وقد رأى أنَّ من العلل الاستعمالية التي أوردها سيبويه[5] وكانت كثيرة الدوران في تعليلاته للاستعمال اللغوي هي علة كثرة الاستعمال، وقد علل بها مسائل تخص النحو واخرى صرفية

(1) ينظر: لسان العرب 9/ 189 مادة (صرف) ، وشذا العرفِ - المقدمة ، والتصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، للطيب البكوش 110.
(2) المنصف: 3/1.
(3) أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، د. خديجة الحديثي: 23.
(4) ينظر: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه 188.
(5) ينظر: كتاب سيبويه 3/ 400.

منها - على سبيل التمثيل - كلمة (ابن) تجمع على (بِنِين) بتحريك الباء وحذف همزة الوصل . فإذا سمي رجلُ - افتراضاً- بلفظ اسم فجمعه على اِسْمِين تبقى ألف الوصل على حالها ؛ لأَن هذا هو القياس ، وهو القياس ايضاً في كلمة (بِنِين) المتقدمة. لكن العرب حذفت منها الف الوصل وحركت الباء لكثرة استعمالهم هذهِ الكلمة.

وبعد هذهِ التوطئة الوجيزة التي اردتُ أنْ أُبَيّنَ من خلالها دلالة مصطلح الصرف في اللغة العربية ، أراني بحاجة الى إيراد التأثيرات الصرفية التي رأى سيبويه أنَّ لعلة كثرة الاستعمال الأثر البارز في حصولها وعلى النحو الأتي:

المبحث الأول

علة كثرة الاستعمال في الأسماء

1- الثلاثي المزيد

أ- زيادة الهمزة أو الميم في أول الاسم أو الصفة

ذهب سيبويه الى أنَّ الهمزة إذا لحقت أولاً رابعة فصاعداً فهي مزيدة أبدا، ورأى أَنه لا يمكن عَدُّها من بناء الكلمة إلا حين يقوم دليلُ على أَنها من أصل الكلمة . واحتج بقولنا : أفكل: اذا ما سمينا به رجلاً فأننا نمنعه من الصرف ؛ ذلك أنَّها جاءت زائدة في أول الاسم ، وإلى ذلك اشار بقولهِ : ((فالهمزة إذا لحقت أولاً رابعةً فصاعداً فهي مزيدة أبداً عندهم. أَلا ترى أَنك لو سميت رجلاً بأفْكلٍ وأَيْدَعٍ لم تصرفْه. وأنت لا تشتق منهما ماتذهب فيه الألف. وإنما صارت هذه الألف عندهم بهذه المنزلة وإنْ لم يجدوا ما تذهب فيه مشتقاً، لكثرة تبيُّنها زائدةً في الأسماء والأفعال، والصفة التي يشتقون منها ماتذهب فيه الألف ؛ فلما كثر ذلك في كلامهم أجرَوْه على هذا))[1].

علل سيبويه مجيئها زائدة أوَّلاً بكثرة ترددها على ألسُنِ المتكلمين ، واحتج لذلك بأنَّها لم تأتِ أولاً في فعَل فيكون عندهم بمنزلة دحرج. ومعنى كلامه أَنك إنْ لم تقلْ أنَّ الهمزة في أفكل زائدة ، وأنَّها تخالف الحروف الأَصول التي تكون في أوائل الأسماء والأفعال لزم أنْ تجعلها في (أَلَحقْتُ) بمنزلة الدال من

(1) كتاب سيبويه: 4/ 307.

(دحْرَجتُ) وإذا كانت هكذا لزم أنْ تقول: أَلْحَقَ أَلْحَقَةً مثلما تقول: دحْرَجَ دحْرَجَةً وهذا غير جائز ؛ فالهمزة في أفكل إذن زائدة وليست أصلاً من بنية الكلمة.

وهذا ماذهب إليه ابن جني بقوله: ((وإنْ شئت فقل: إنَّما زادوا الهمزة هنا لكثرة زيادة الهمزة أولاً ، نحو أفكل ، وأَيدْع، وأَبْلُم[1]... فلما احتاجوا إلى زيادة حرف في أول الكلمة وشرطوا على أَنفُسهم حذفه عند الغنى عنه... لم يجدوا حرفاً يطرد فيه الحذف اِطراده في الهمزة، فأتوا بها دون غيرها من سائر حروف المعجم ، لا سيما ، وهي كما قدمنا ، أكثر الحروف زيادة في أوائل الكلم)) [2].

وهذا يعني اطراد مجيء الهمزة أولاً فيما زاد على ثلاثة أحرف أصول، والسبب كما ذكره ابن جني يكمن في إمكانية إثبات الهمزة وحذفها من الكلام بحسب السياق ، فإنّ لها مرونة ليست لغيرها من الحروف . لذا حكم ابن يعيش بزيادتها أولاً فيما زاد على ثلاثة أحرف أصول بقولهِ: ((فإذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أحرف أَصول فاقضِ بزيادتها)) [3] ، وقد سبقه إلى ذلك سيبويه .

ومثلما ذهب سيبويه إلى عدَّ الهمزة في أوائل الكلمات الزائدة على ثلاثة أحرف أصول زائدة على بُنية الكلمة نراه يحكم بزيادة الميم ، فقد عّد الميم زائدة في نحو: منبج ؛ لأَن الميم في (منبج) بمنزلة الألف لكثرة استعمالها زائدة في أول الكلمة قال: ((ومنَبجُ الميمُ بمنزلة الألف ؛ لأنها إنما كثرت مزيدة أولاً فموضع زيادتها كموضع الألف ، وكثرتها ككثرتها إذا كانت أولاً في الاسم والصفة ، فلما كانت تلحق كما تلحق ، وتكثر ككثرتها أُلحِقَتَ بها)) [4].

وقد اشترط سيبويه في عدّ الألف أصلاً إنْ قام دليلُ على أنها ليست بزائدة وأنها من أصل الكلمة ، وإلى ذلك أشار بقولهِ: ((أمّا الألف فلا تلحق رابعة فصاعداً إلا مزيدة ، لأَنها كثرت مزيدة كما كثرت الهمزة أولاً ، فهي بمنزلتها أولاً : ثانيةً وثالثةً ورابعةً فصاعداً، إلا أنْ يجيء ثبتُ. وهي أجدرُ أن تكون كذلك من الهمزة، لأَنها تكثر ككثرتها أولا وأنه ليس في الكلام حرف إلاَّ وبعضها فيه أو بعضُ الياء والواو))[5] ، ويريد بذلك كثرة دورانها في الكلمات .

ومن كل ما تقدم يمكن القول إنَّ سيبويه قد حكم لثلاثة أحرف بالزيادة (الهمزة والميم) إنْ جاءتا أولاً في كلمة تزيد على ثلاثة أحرف أصول و(الألف) إنْ جاءت

(1) الأبلم : بقلة لها قرون كالباقلاء ، ينظر: لسان العرب 12/ 54 مادة (بلم).
(2) سر صناعة الإعراب: 128/1 – 129.
(3) شرح المفصل :144/9.
(4) كتابة سيبويه: 308/4.

(5) كتاب سيبويه: 4/ 309- 310.

ثانية وثالثة تزادُ رابعة فصاعداً.وقد اشترط في عدها غير زوائد أن يجيء ثبتُ[1] ويريدُ بالثبت: دليلُ على عدم زيادتها ، ورأى أنّ السبب كثرة هذهِ الأحرف في الكلام ، وكثرة استعمالها وترددها على ألْسُن المتكلمين بها، وأكد اننا لا نكاد نجد كلمة تخلو من الأحرف الثلاثة (الألف ، والواو، والياء). وكثرتها في الكلام كانت سبباً في عدها زوائد في بعض المواضع التي ترد فيها هذه الأحرف.

ب- إثبات الياء أو الواو وحذفهما بعد هاء الإضمار

اِختار سيبويه في هاء الإضمار التالية للياء أو الواو الساكنين في نحو:(عليْهِ ، وخذوهُ) أن تحرَّك ولا توصل بحرف ؛ أي لا تُشبع الكسرة في (عليهِ) لتصير ياءً ، ولا تشبع الضمة في (خذوهُ) لتصير واواً. واختار في الهاء التالية لحرف صحيح ساكن أنْ توصل بالواو نحو: (منهو آياتٌ) وأصابتهُو جائعةٌ.

أما المبرد فقد اختار حذف الصلة في أصابته ، ومنه ، ولم يفرق بين حرف اللين وغيره[2].وقد رجحه السيرافي[3] لأَن أكثر القراء والجمهور بحسب ما يرى على : ﴿ **مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ**﴾ [4].

وقد خالف الزجاج ما ذهب إليه سيبويه ، ومذهبه أنها ليست من نفس الاسم ، ودليله على ذلك أن الواو والياء لا يوقف على واحدة منهما إذا قلنا: ضربته ، ومررت به، ويوقف على الألف إذا قلنا : ضَربْتها[5].

ويرى سيبويه أنَّ حذف صلة الهاء أجدر؛ لأنَّه قد يحذف في الكلام في نحو: عليه ومنه، ولا يحذف من (هُوَ ، وهِيَ).

وذكر ذلك بقوله: ((ولم يفعلوا هذا بذِهْ هِيَ و مَنْ هِيَ ونحوهما، وفُرِّقَ بينهما ، لأنَّ هاء الإضمار أكثر استعمالاً في الكلام ، والهاء التي هي هاءُ الإضمار الياء التي بعدها أيضاً مع هذا أضعفُ ، لأنّها ليست بحرف من نفس الكلمة ولا بمنزلتهِ، وليست الياءُ في هِيَ وحدها باسمٍ كياء غُلامي))[6].

وكلام سيبويه يدلُ على أنّ الهاء التي قبلها حركة لابد من أَن توصل، وحذف الوصل منها إنما يجوز في الشعر كما جاز حذف ألف مُعلَّى فيقال في الشعر – على

(1) ينظر: المصدر السابق 310/4، 314 ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه 1181/2- 1185.

(2) ينظر: المقتضب 1/ 37-38، وشرح المفصل 9/ 87، وشرح الشافية 2/ 307.
(3) ينظر: هامش كتاب سيبويه 4/ 189.
(4) سورة آل عمران: 7 .
(5) ينظر: شرح الشافية 308/2- 309.
(6) كتاب سيبويه 4/ 191.

سبيل التمثيل-مُعَلٌ، وكذلك حذف الياء من الأيدِ ، وحذفُ صلة الهاء كما يرى سيبويه أجدر لأنها قد تحذف في الكلام من:عليه ومنه،ولا تحذف من: (هُوَ وهِيَ).لأن الواو والياء مع الهاء التي قبلهما هما الاسم كذلك لأَن الواو والياء في (هُوَ ، وهِيَ) يوقف عليهما، وهذا لا يكون مع ضرْبتُهُ ولا مررتُ بهِ، لذلك ضعف الوصلُ[1] فقال سيبويه: ((الهاءُ التي هي هاءُ الإضمار الياءُ التي بعدها مع هذا أضعف؛ لأنها ليست بحرف من نفس الكلمة))[2]، وهذا مما يدل على أنَّ الهاء وَحْدها عند سيبويه الاسمُ، أمّا قوله: " ليستِ الياءُ في (هِيَ) وَحدَها باسمٍ" يدلُ أيضاً أَنَّ الياء مع الهاء اسمُ. ورأى السيرافي أنَّهم استدلوا على أنَّ الهاء وحدها الاسم عند سيبويه[3] بقوله: " هاء الاضمار " وذهب الكوفيون إلى أنَّ الاسم من (هُوَ ، وهِيَ) الهاءُ وحدها ، على حين ذهب البصريون إلى أنَّ الهاء والواو من (هو) والهاء والياء من (هي) هما الاسم بمجموعهما[4].

وذهب سيبويه إلى ضرورة الحذف والإسكان في نحو قولهم: عَليكمْ مال، وأنتم ذاهبون ، ولدَيهم مال، وذلك لكثرة الاستعمال طلباً للتخفيف فقد استثقلوا الضمتين مع الواو والكسرتين مع الياء في نحو: أبوهُموُ ذاهبُ، فحذفوا كما حذفوا الهاء حيث صارت بين حرفي لين وهي خفية ساكنة وفي نحو: ﴿ **رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ** ﴾[5] . قال سيبويه:((وأمّا الحذفُ والاسكان فقولهم: عَلَيْكمْ مالٌ ، وأَنْتُمْ ذاهبون، ولدَيْهِمْ مالٌ؛ لمَّا كثر استعمالهم هذا في الكلام واجتمعت الضمَّتان مع الواو والكسرتان مع الياء، والكسراتُ مع الياء، نحو: بهِمِي داءٌ ، والواو مع الضمتَّين والواو نحو: أبوهُمُو ذاهبُ، والضماتُ مع الواو ، نحو: " رُسُلُهُمُو بالبَيِّنَاتِ" حذفوا كما حذفوا من الهاءِ))[6] ويقول: ((ولو فعلوا ذلك لاجتمعت في كلامهم أربع متحركات ليس معهن ساكن نحو: رُسُلكُمُو. وهم يكرهون هذا))[7]

ورأى سيبويه أن الهاء لا تُسكن كما سكنت الميم في: أبوهمْ ورُسلُهمْ وما أشبه ذلك ، لأَن الميم لا يكون ما قبلها ساكناً كقولنا : ألقى عصاه ، وعليْهِ ، وما أشبهه فلو سكناها لاجتمع ساكنان.

(1) ينظر: السيرافي النحوي 456.
(2) كتاب سيبويه: 191/4.
(3) ينظر: السيرافي النحوي 456- 457.
(4) ينظر: الإنصاف ، لأبي البركات الانباري(مسألة-96) 2/ 677 ، وأوضح المسالك 2/ 176.
(5) ينظر: على سبيل التمثيل: الآيات 101 من سورة الأعراف ، و 70 من سورة التوبة ، و 13 من سورة يونس ، و 9 من سورة إبراهيم ، و 9 من سورة الروم، و 5 من سورة فاطر، و6 من سورة التغابن.
(6) كتاب سيبويه:192/4.
(7) المصدر نفسه الصفحة نفسها.

وأنكر السيرافي على سيبويه قوله: ((ولو فعلوا ذلك لاجتمعت في كلامهم أربع متحركات))[1] في نحو رُسُلكُمُو ، لأننا إنْ اسكنا الميم في رُسُلُكُمْ ففيه أربع متحركات متوالية ، وإنْ حركنا الميم ففيه خمس متحركات[2].

مما تقدم نلحظ أنَّ سيبويه أراد أنَّ الحذف والإسكان في نحو عليكم وأنتم ، ولديكم راجع إلى كثرة الاستعمال للتخلص من الثقل الواقع في الكلمة إذا ما اجتمعت ضمتان مع الواو أو كسرتان مع الياء .

2- جموع التكسير

جمعُ التكسير هو ما يدلُ على ثلاثة أو أكثر بتغيير بناء واحدهِ لفظاً أو تقديراً ، وسَُمي هذا الجمعُ جمع التكسير لأَن بناء الواحد فيه قد غُيّر عما كان عليه مفرده ، فكأنه قد كُسِر ؛ لأن كسر كل شيء تغييره عما كان عليه[3]، ((وهذا الجمع يعمُ من يعقل وما لا يعقل نحو: رجال وأفراس ، والمذكر والمؤنث نحو: هنود، وزيود)) [4].

وعُرِّفَ بأنّه : ((ما تغير فيه بناء واحده، أي : صيغة مفرده حال جمعه تخفيفاً أو تقديراً))[5].

ورأى أبو البقاء العُكبري أن أكثر الجموع استعمالاً هو ما جاء مفرده على وزن (فَعْل) لكثرة استعماله وأشار إلى ذلك بقولهِ: ((اِعلم أنّ ألفاظ الجموع منقسمة إلى جمع قلة وإلى جمع كثرة ، فجموع القلة في التكسير أربعة : أَفْعُل ، وأفعَال، وأفْعِلة وفَعَلَة، فأفْعُل تختص بالثلاثي المفتوح الأول الساكن العين نحو: فلَس وكَلْب وكَعْب وتقول فيه : أفلُس أكْلُب وأَكعُب ، وإنَّما كان ذلك لكثرة :" فَعْلُ" في الكلام وأنَّ أفعُلاً أخف من أفعال وغيرها في جموع القلة فاختير للأكثر الأخف))[6].

نلحظ من نص العُكبري السابق أنه ربط بين الخفة وكثرة الاستعمال فذهب إلى أن (فَعْل) أكثر في الاستعمال من غيره من أوزان جموع القلة ولذلك اُختيرت له الفتحة لأنها أخف الحركات ليسهل بسبب كثرته في الاستعمال النطق فيما كان

(1) المصدر نفسه: 4/ 192.
(2) ينظر: رأي السيرافي في هامش كتاب سيبويه 4/ 192 والسيرافي النحوي 459، والمغني في النحو للشيخ تقي الدين اليمني النحوي (ت 680 هـ) 2 / 53.
(3) ينظر: الأصول ، ابن السراج 2/ 452، وأسرار العربية 63 .
(4) شرح المفصل: 6/5.
(5) شرح الحدود النحوية: 58.
(6) المتبع في شرح اللمع ، لأبي البقاء العكبري 2/ 602.

على وزن (فَعْلَ) من الأسماء وهو بهذا قد ربط بين علة كثرة الاستعمال وطلب التخفيف .

أ- جمع أسماء الرجال والنساء على فعائل

نص سيبويه في باب جمع أسماء الرجال والنساء أي : الأسماء المعارف والأعلام أنَّ كلّ اسمٍ سمَّيْنا به مذكراً يعقل ولم تكن في آخره الهاء جاز جمعه بالواو والنون وجاز تكسيره ، وإنْ كان مؤنثاً جاز جمعُهُ بالألف والتاء وتكسيره[1].

وذهب سيبويه إلى أنَّه إذا كُسِّر شيء من ذلك وكانت العرب قد كسرته قبل التسمية على وجه من الوجوه وإنْ لم يكن بالقياس المطرد فإنّه يكسره على ذلك ولا يَعْدل عنه، وإلى ذلك أشار بقوله :((ولو سَّميت رجلا بفعيلةٍ ، ثم كسَّرته قلت: فَعائِلُ . ولو سَّميته باسمٍ قد كسَّروه فجعلوه فُعُلا في الجمع مما كان فَعيلةً ، نحو : الصُّحُف والسُّفُن ، أجريته على ذلك في تسميتك به الرَّجل والمرأة ، وإنْ سمّيته بفعيلةٍ صفة نحو: القبيحة والظريفة ، لم يجز فيه إلا فعائلُ ، لأَنَّ الأكثر فعائِلُ فإنما تجعله على الأكثر))[2].

ومرادُ سيبويه أنَّ صحيفة تجمع على صُحُف وصحائفَ إلا أنَّ قبيحة لا يجوز جمعها على قُبُح والذي هو صفة ثم سُمِّي به لم يجز فيه إلا فعائل ولأَنَّه المسموع والأَكثر في الاستعمال. فإنْ كان لا يعرف تكسيره في الأسماء قبل التسمية به حمله على نظائره[3].

إلى ذلك أشار صاحب شذا العرف بقولهِ:((فَعَائِل بالفتح وكسر ما بعد الألف، ويطردُ في رباعي مؤنث ثالثه مدة ، سواء كان تأنيثه بالتاء أو بالألف مطلقاً أو بالمعنى كسحابة وسحائب ، ورسالة ورسائل ... ويشترط في ذي التاء من هذهِ الأمثلة الاسمية ، إلا فعيلة فيشترط فيها أَلاَّ تكون بمعنى مفعولة))[4].

ب- جمع فُعلةَ على فُعَل

---

(1) ينظر: كتاب سيبويه 395/3، والنكت في تفسير كتاب سيبويه 909/2.

(2) كتاب سيبويه : 3/ 405.

(3) ينظر: اللمع 275- 285 ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه 909/2 .

(4) شذا العرف : 105-106.

ذكر سيبويه في باب تكسير الواحد للجمع أنَّ من العرب مَنْ يجمعُ فُعْلةً على فُعلات بفتح الثاني تخفيفاً ، واستشهد لذلك بقول الشاعر:

ولمّـــا رَأونـــا باديـــاً رُكَباتُنـــا على موطنٍ لا تخلطُ الجدَّ بالهَزلِ[1]

وكان الكسائي يرى أنّه جَمعَ رُكبتهُ على رُكبٍ ثُم جَمَعَ رُكباً بالألف والتاء[2]. إلا أنَّ الشنتمري رأى أنَّ ماذهب إليه سيبويه هو الصواب لأنَّه لا يجوز أن يقالُ : ثـــلاثُ رُكبـــاتٍ ، ولـــو كـــان كمـــا قـــال جـــاز فـــي ثـــلاثِ رُكبـــات على تقديره لأنه جمعُ كثرة[3].

ومرادُ سيبويه أنّ ما كان على فُعْلَة إذا كسرَّته لأَدنى العدد الحقتَ التاء وحركت العين بضمة نحو: رُكبة ورُكبات ، وغُرفة و غُرُفات إلا أنَّ من العرب من يفتح العين في الجمع بالتاء استثقالاً لتوالي ضمتين . ورأى أنَّ غُرف ورُكب في فُعْلَة بمنزلةِ فعالٍ في فُعْلَةٍ مثل صِحَاف وَجفَان في صَحْفةٍ وجَفْنةٍ وأشار إلى ذلك بقولهِ: ((وقد يقولون : ثلاثُ غُرفٍ ورُكبٍ وأشباه ذلك ، كما قالوا: ثلاثةُ قردةٍ وثلاثةُ حببَةٍ ، وثلاثةُ جُروح وأشباه ذلك ، وهذا في فُعْلةٍ كبناء الأَكثر في فَعْلةٍ ، إلا أنَّ التاء في فُعْلةٍ أشدُّ تمكُّنًا؛ لأَن فَعْلةً أكثر، ولكراهية ضْمتين)) [4]

فإذا جاوزنا بناء أدني العدد كسرناه على (فُعَل) نحو رُكبة ورُكَبْ وغُرفة وغُرف. وقد علل سيبويه كون التاء في فَعْلةٍ أَشدَّ تمكنناً منها في فُعْلة بكثرة الاستعمال مُضيفاً إليها علة كراهة اجتماع ضمتين.

3- الحذف في الأسماء لكثرة الاستعمال

أ- حذف ألف الو صل من (ابن) عند الجمع

نص سيبويه على أَنَّ كلمة (ابن) تجمعُ على (بنين) بتحريك الباء، وحذف همزة الوصل ، فإذا سُمِي رجلُ – على سبيل التمثيل – بلفظة (اسم) ، فجمعه على (اِسمِين) فإنَّ ألف الوصل تبقى على حالها ، لأَنَّ هذا هو القياس المتبَعُ فيها ، ويجبُ أنْ يكون القياسُ في لفظة (بنين) المتقدمة هي (اِبنين) ، لكنّ العرب حذفت ألف الوصل وحركت الباء لكثرة الاستعمال[5].

وقد ذكر ذلك سيبويه بقولهِ: ((وسألته عن رجل يسمى بابنٍ فقال: إنْ جمعت بالواو والنون قلت : بَنُون كما قلتَ قبل ذلك، وإنْ شئت كسَّرت فقلت أبناء ... وإذا

(1) البيت لعمر بن شاس الأسدي في ديوانه :92، ولم ينسب في كتاب سيبويه 3/ 579 ، وبدو الركبة كناية عن التأهب للحرب .

(2) ذكره ابن يعيش ونسبه إلى بعض النحويين ، ينظر: شرح المفصل 29/5.

(3) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه 1000/2.

(4) كتاب سيبويه : 3/ 580.

(5) ينظر: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه 197.

سميت رجلاً بـ(اسم) فعلت به مافعلت بـ(ابن)، إلا أنك لا تحذف الألف؛ لأَنَّ القياس كان في (ابن) أن لا تَحذف منه الألف ، كما لم تحذفه في التثنية ، ولكنهم حذفوا لكثرة استعمالهم إياه ، فحركوا الباء . وحذفوا الألف كمنين[1] وهنين)) [2].

وقد أجاز سيبويه في رجل اِسمه (ابن) أنْ يجمع على (بنون) ، والعرب قد جمعت ابناً في جمع السلامة على(بنين) وفي التكسير على (أبناء) فلا يتجاوز هذا ولا يجوز في من اسمه (اسم) و (است) أَنْ يجمع على (اسمون) و (استون)؛ لأَنَّ العرب لم تجمع هذين الاسمين جمع السلامة[3].

وقد أكد سيبويه أَن السبب في ذلك هو كثرة تردد هذا الاسم في كلامهم فجمعوه على غير القياس المطردِ فيما شابهه من الأسماء.

وقد صنف أحد الباحثين المحدثين جمع ابن على (بنين) ضمن العلل الذوقية فقد رأى أنَّ السبب هو كثرة استعمال هذا الاسم في الكلام والذي يعد سبباً مهماً في جنوح اللغة نحو الخفة التي يميل إليها الناطقون[4] .

ب- التصغير

هو في اللغة التقليل[5]. وفي الاصطلاح[6]: تغيير مخصوص يراد به تقليل ذات الشيء أو كميته نحو : دُرَيْهمات وله شروط لا يسعنا الحديثُ عنها هنا[7].

وله صيغ ثلاث ذكرها سيبويه بقولهِ: ((اعلم أَنَّ التصغير إنمَّا هو في الكلام على ثلاثة أمثلة: على فُعَيْلٍ وفُعَيْعِلٍ، وفُعيْعِيلٍ))[8].

ويصغر الاسم بضم أولهِ وفتح ثانيه وزيادة ياء بعد ثانيه[9] والأَصلُ فيها (فَعيْل) وهو بناءُ خاص بالثلاثي ، ولا بد فيه من ضم الأول ولو تقديراً وفتح ثانيه واجتلاب ياء ساكنة ثالثة تسمى ياء التصغير.

(1) وردت في نسخة من نسخ التحقيق (كبنين) .
(2) كتاب سيبويه: 3/ 400 .
(3) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه 911/2.
(4) ينظر: التعليل الصرفي في كتاب سيبويه 47.
(5) ينظر: لسان العرب 4/ 458 ، والعلل في النحو لابن الوراق ، تح: مها مازن المبارك 309 ، وفقه اللغة وسر العربية لأبي منصور الثعالبي 271.
(6) ينظر: شذا العرف 112.
(7) من شروطه أن يكون اسماً قابلاً للتصغير غير متوغل في شبه الحرف فلا تصغر المضمرات ولا المبهمات وأن يكون خالياً من صيغ التصغير. ينظر: التوطئة لأبي علي الشلوبين 320- 324 ، وشذا العرف 112.
(8) كتاب سيبويه: 3/ 415.
(9) ينظر: كتاب سيبويه 415/3 ،والمقتضب 237/2 .

ويرى سيبويه أنّ هذا الوزن من أَخف الأوزان وقد استدل على خفتهِ بصرفهِ ،لأَنَّ التنوين يدخل ما يستخفون، وربط ذلك بقلةِ حروف الوزن المصغر[1].

وقد علل الرضي سبب اختيارهم اثقل الحركات في أوله وهي الضمة واختيارهم الياء لأَنها أوسط أصوات المد ثقلاً ، وجاؤوا بالفتحةِ بين الثقيلين لأَنها أخف الحركات كي تعادل شيئاً من ثقلها[2].

وقد نص سيبويه على حالٍ واحدةٍ تكون علة كثرة الاستعمال سبباً في إحداث تغيير فيها عند تصغير الاسم وهي على النحو الآتي:

حذف الألف من (ذا و تا) عند التصغير

تحدث سيبويه عن نوادر التصغير وشواذه في باب سمَّاه (باب ما يحقر على غير بناء مكبره والمستعمل في الكلام)[3]. وقد جمع ما وقع فيه الشذوذ في أسماء العشايا فقط ونراه في باب تحقير الاسماء المبهمة[4] يوردُ لنا ما خالفوا فيه تصغير المبهمة وغيروه بأَنْ تركوا أوَّله على لفظهِ قبل أن يُصَّغرَ ؛ ذلك لأَنَّها مُختلفة عن غيرها، فيصغرونها على غير مايُحقرُ سواها.وَمثَّلَ لذلك بقولنا: الذي والتي حيث نقول في تحقيرهما : اللذيا، واللتيا فإن ثنينا هاتين الكلمتين حذفنا الألفات كما نحذفها في نحو (ذا) و (تا) لكثرتها في الكلام

وذكر ذلك بقولهِ: ((ومثل ذلك الذي والتي ، تقول: اللَذيَّا واللتيَّا. قال العَجّاجُ:

* بعد اللَّتيَّا وَاللذيَّا وَ التي * [5]

وإذا ثنَّيتَ حذفت هذه الألفات كما تحذف ألف (ذَا) و(تاَ) لكثرتها في الكلام ، إذا ثنَّيت وتصغير ذلك في الكلام ذَيَّاك وذَيَّالك، وكذلك اللَّذَيا إذا قلت: اللَّذَيَّون ، والتي إذا قلت اللَّتياتُ ، والتثنية إذا قلت: اللَّذيَّانِ واللتيَّانِ وذَيَّان)) [6].

ويرى ابن خروف(ت 609هـ) أَنَّ الأسماء المبهمة لا توزن إلا ماصُغِّرَ منها، فيوزن في التصغير من حيث صُغِّرَ ، ولا بد لهذهِ الاسماء المصغرة من الألف في آخرها وقد أكد ذلك بقولهِ : ((جميع الاسماء المبهمة لا توزن وأمّا ماصغّر منها فيوزن في التصغير من حيث صغرّ ولابّد لهذه الأسماء المبهمة إذا صُغرت من الألف في آخرها عوضاً ممّا مُنِعَتْه من ضّم الأول فإذا كان الآخر

(1)ينظر: المصدر السابق 3/ 221، والعلة النحوية ومدى ظهورها في كتاب سيبويه ، د.خديجة الحديثي، مجلة كلية الآداب والتربية، العدد الثالث والرابع 24.

(2) ينظر: شرح الشافية للرضي 193/1.

(3) ينظر: كتاب سيبويه 3/ 484، والمقتضب 278/2، وشرح الشافية 1/ 276.

(4) ينظر: كتاب سيبويه 3/ 487.

(5)ديوانه 6 ، وينظر: نوادر أبي زيد122 ، والمقتضب 2/ 289، وشرح المفصل 5/ 140.

(6) كتاب سيبويه: 488/3.

ساكناً زيدت الألف آخراً وإن كان متحركاً زيدت قبل الحرف الآخر نحو ذيَّاً وأليّاً ووزن ذيّاً فيلا وكذلك تيا وذهبت عينها تخفيفاً ، وكون ياء التصغير ثانية دليل على حذف العين وشبهها بالحرف لمخالفتها الأسماء في التثنية والجمع والتصغير))[1].

ويقولُ: ((سيبويه – رحمه الله - ضعّفها هنا بوقوعها على كلّ شيء وكثرتها في الكلام وجريها في التحقير والتثنية والجمع على غير قياس فأشبهت (لا) ولم تحذف عين (ذيا) للياءات لأنهم قد قالوا حيي وإنما حذفت لتغيير الاسم في التصغير وغيره))[2].

ونقل لنا أحمد الحملاوي الخلاف بين سيبويه والأخفش في تصغير الذي والتي في حالتي المثنى والجمع ، فسيبويه يقول بضم ماقبل الواو ، وكسر ماقبل الياء ، والأَخفش يقول بفتح ماقبلها ومنشأ الخلاف ألف (اللذيا)، فسيبويه يحذفها في التثنية على غير قياس والأَخفش يحذفها لإلتقاء ساكنين فهي مقدرة عنده ، وقد ظهر أثر الخلاف في الجمع[3].

ت - حذف الألف من (ها) التنبيه في هلُمَّ خطاً ولفظاً

اختلف النحاة في جواز دخول النون الخفيفة أو الثقيلة على (هَلُمَّ) ، فذهب سيبويه إلى أَنّ أصلها (هالُمَّ) ، وأنَّ الهاء للتنبيه وقد سقطت الألف منها لكثرة الاستعمال وقد أجاز دخول النون الخفيفة أو الثقيلة على هَلُمَّ ، وعدها لغة بني تميم ، فأشار إلى ذلك بقوله: ((وقد تدخل الخفيفة والثقيلة في هَلُمَّ في لغة بني تميم لأنها عندهم بمنزلةِ رُدَّ ورُدَّا ورُدِّى وارْدُدْنَ، كما تقول:هَلُمَّ وهَلُمَّا وهَلُمِّي وهَلُمُمْنَ والهاء فضلٌ ، وإنما هي (ها) التي للتنبيه ، ولكنهمَّ حذفوا الألف لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم))[4].

وهذا ما أكده ابن درستويه بقولهِ: ((ومما حذف تخفيفاً على غير قياس واطرد حتى صار كاللازم قياساً ألف (ها) التي للتنبيه إذا كانت مع الأسماء المبهمة خاصة وذلك للزوم الإشارة المبهمة وكثرة استعمالها معه حتى عُرف المعنى ولم يلبس ووجب تخفيفه))[5].

---

(1) شرح كتاب سيبويه المسمى تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب لأبي الحسن الاشبيلي المعروف بـ(ابن خروف) 361.

(2) المصدر السابق الصفحة نفسها.

(3) ينظر: شذا العرف 119، وعمدة الصرف ، كمال إبراهيم 24.

(4) كتاب سيبويه: 3/ 529

(5) كتاب الكُتَّاب: 83.

إلا أنَّ الكوفيين[1] زعموا أن أصل هَلُمَّ هو (هَلْ) وزادوا عليها (أمَّ) التي في معنى أَقصد ، وحذفوا الهمزة لما جعلوها كشيء واحدٍ والقوا حركة الهمزة مِنْ (أمَّ) على اللام فضموها ، وتابع الأعلم الشنتمري ما ذهب اليه السيرافي ورأى أنه قول قريب ذلك أَنَّ أهل الحجاز لا يجيزون دخول النون خفيفة ولا ثقيلة على هَلُمَّ، بعكس بني تميم الذين يجيزون ذلك[2] .

المبحث الثاني
علة كثرة الاستعمال في الافعال

الفعلُ هو ما دل على حدث وزمن وهو ثلاثة أنواع: ماضٍ ومضارع وأمر، وهو بالنسبة لفاعلهِ مبني للمعلوم ومبني للمجهول ، وبالنسبة لعمله لازم ومتعدٍ ، وبالنسبة لأبنيتهِ مجرد ومزيد. والفعل أصلُ المشتقات عند الكوفيين، وهو مشتق من المصدر عند البصريين[3].

ولما كانت أكثر الكلمات في اللغة العربية ثلاثية الأصول عَدَّ علماء الصرف اصول الكلمات ثلاثة أحرف ، وقابلوا عند الوزن بالفاء والعين واللام مصورة بصورة الموزون فيقولون في نحو: كَتَب : فَعَلَ ، وفي نحو كرَّم : فعَّل إلى غير ذلك من الأوزان. فإن زادت الكلمة على ثلاثة أحرف وكانت الزيادة ناشئة من أصل الكلمة على أربعة أحرف أو خمسة زدنا في الميزان لاماً أو لامين على أحرف (ف ع ل)[4] وان كانت الزيادة ناشئة من تكرار حرف كررنا ما يقابله في الميزان إنْ كانت الزيادة ناشئة من زيادة حرف أو أكثر من احرف (سألتموينها) قابلنا الأصول بالأصول وعبرنا عن الزائد بلفظه. وهذا عام في الأسماء والأفعال.

1. الثلاثي المجرد

المجرد من الافعال ماكانت جميع حروفه أصولاً لا يسقط منها حرف مهما تغيرت تصاريف الكلمة بتغيير علَّة. والمجرد من الافعال قسمان: ثلاثي ورباعي[5].

(1) ينظر: شرح المفصل 42/4، وشرح الشافية 2/ 72-73.
(2) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه 968/2- 969.
(3) ينظر: الإنصاف 235/1 ، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه 377 ، والفعل زمانه وأبنيته ، د.إبراهيم السامرائي 15-82.
(4) ينظر: شذا العرف في فن الصرف 21.
(5) ينظر: الممتع في التصريف 166/1، وكتاب المفتاح في الصرف للجرجاني 36 ، وشرح الملوكي لابن يعيش 38-39 ،والمزهر للسيوطي 37- 47.

وللثلاثي المجرد على أساس ماضيه فقط ثلاثة ابواب كونه مفتوح الفاء دائماً، وعينه أمّا مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة نحو: نَصَرَ ، وضَرَب ، وفَتَح ونحو: فَرِحَ وكَرُمَ وحَسِبَ.

أما باعتبار الماضي مع المضارع فله ستة ابواب؛ لأَن عين المضارع إما مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة.

وفيما يأتي تبيينُ لعلة كثرة الاستعمال في الافعال المجردة في كتاب سيبويه:

أ- مجيء يفعل من فَعَلَ مفتوحاً

علل سيبويه سبب مجيء يفعَل من فَعَلَ مفتوحاً بكونهِ مُختلفاً عن غيره من الأوزان ، ورأى أنَّ السبب في ذلك هو كثرة استعمال فَعَلَ في الكلام فصار فيه ضربان، فقد خرج يفْعَل من فَعَلَ الى الكسر و الضمِّ ، وذكر ذلك بقولهِ : ((وإنَّما فتحوا يَفْعَل من فَعَل لأَنه مُختلِفُ ، وإذا قلت فعَل ثم قلت يفعُلُ علمت أَن أصله الكسْر أو الضَّمّ إذا قلت فَعَل ، ولا تجد في حيّز مَلُؤَ هذا، ولا يُفتَحُ فَعُلَ لأَنه بناء لا يتغيّر ، وليْس كيفعُل من فَعَلَ لأَنه يجيء مختلفاً، فصار بمنزلة يُقرئُ ويستبرئُ وإنما كان فَعَل كذلك لأنه أكثر في الكلام ، فصار فيه ضربان ، ألا ترى أنَّ فعل فيما تعّدى أكثر من فَعِلَ ، وهي فيما لا يتعَّدى أكثر ، نحو قَعَدَ وجَلَسَ))[1].

وقد علل السيرافي سبب عدم نقل فَعُل إلى فَعَل بقولهِ: ((كأَنَّ سائلاً سألَ فقال: لِمَ لَمْ يُنقل فَعُل إلى فَعَل من أجل حرف الحلق ، فيقال مكان مَلُؤَ: مَلأَ، ومكان قَبُحَ: قَبَح؟ فأجيب عنه بجوابين : أحدهما أنَّا لو فعلنا ذلك لأخرجنا (فَعُل) من باب (فَعَل) لحروف الحلق وأسقطناه ، فكرهوا إخراجه من ذلك لاشتراك هذه الأبنية والجواب الآخر أَنَّا لو فتحناه لم نعلم هل أصله (فعَل) أو (أفْعَل) لأَن مستقبله يجيء على يُفعِل أو يَفعُل ، فلو جاء على يفعُل لكان من باب صبَغَ يَصبُغُ ، فلم يلزم أَنْ يقدَّر ماضيه على فَعُلَ)) [2].

ذكر سيبويه ان (فَعَلَ) أكثر في الأفعال المتعدية وأَنَ (فَعِل) أكثر في الأفعال اللازمة ومثل لذلك بـ (قَعدَ وجَلسَ) وأكد أَنَّ السبب في ذلك هو كثرة تردد (فَعَل) على اللسان لأَنهَّ أكثر استعمالاً من (فَعُل وفَعِلَ) في الكلام إذ يأتي المضارع على ثلاثة أبواب هي: فَعَلَ يَفعُل، وفَعَلَ يِفعِل، وفَعَل يَفْعَل.

ويرى ابن القوطية أَنَّ الثلاثي الصحيح يأَتي على ثلاثة أضرب ((فَعَل وفَعُلَ وفَعِل مما كان منه على فَعَل من مشهور الكلام نحو: ضَرَبَ ودَخَلَ فالمستقبل منه على ما أتت فيه الرواية وجرى على الألسنة: يَضرِبُ ، ويَدَخُلُ . وإذا جاوزت

(1) كتاب سيبويه : 4/ 104.

(2) السيرافي النحوي: 272.

المشهور فأنت بالخيار إنْ شئت قلْت: يَفِعلُ ويَفْعُلُ)) [1] ويقولُ:((إلا ما كان عينُ الفعلِ أو لامه أحد حروف الحلق فإنه يأتي على يَفْعَلُ))[2].

ب – ما شذَّ من الأفعال عن بابه

ذهب سيبويه إلى أن أصل أُحِبّ ويَحِبُّ هو (حَبَّ) وإنْ لم يستعمل. على حين رأى السيرافي أنَّه مستعمل واستشهد لذلك بماروي عن أبي رجاء العُطاردي[3]قراءته للآية الكريمة ﴿**قُلْ إِنْ كنتم تُحِبُّون اللـه فاتّبعوني يحبِبكم اللـه**﴾[4] وكان حقه على ما قدره سيبويه أن يقال يَحِبُّ بفتح الياء ولكنه اتبع الياء الحاء[5]. إلا أَنَّ في حَبَّ قولاً آخر ، فقد رأوا أنَّ يِحِبُّ بالكسر أَصْلهُ يُحِبُّ من قولنا: أَحَبَّ يُحِبُّ ، وشذوذه أنَهم اتبعوا الياء المضمومة الحاء كما قالوا: مِغِيرةُ بدلاً من مُغِيرة [6]، ورأى الشنتمري أن هذا القول أقوى لأَن الكسرة بعد الضمة أثقل في الكلام ، والأولى أن يُظن أَنَّهم اختاروا الشاذ عدولاً عن الأَثقلِ[7].

وقد شبه سيبويه قولهم:يِحِبُّ بقولهم: يِئبى فكلاهما شاذ عن بابه وذكر ذلك بقولهِ : ((وقالوا يِحِبُّ كما قالوا يِئبَى ، فلما جاء شاذاً عن بابهِ على يَفْعَلُ خُولِف به كما قالواَ : ياألله ، وقالوا : لَيْسَ ولم يقولوا لاس ، فكذلك يِحِبُّ ، ولم يَجئ على أَفْعَلْتُ ، فجاء على مالم يُستْعمل، كما أنَّ يَدَعُ ويذرُ على وَدَعْتُ ووَذَرْتُ وإن لم يستعمل . وفعلوا هذا بهذا لكثرتهِ في كلامهم)) [8].

فقد احتج سيبويه بأَنَّهم قالوا: يِئبَى ، والأَصلُ يَأْبَىَ ، فكسروا المفتوح ، وإنما كسروا في يِئْبَى ، وحقُ الكَسْرِ أَن يكون في أوائل يِفْعَل مما ماضيه على فَعِلَ إذا كان الأولُ تاءً أو نوناً أو ألفاً ولا تدخل الكسرة على الياء ، فقالوا في عَلِم : أنت تِعلم ، وأنا إِعلم، ونحن نِعْلم ، ولا يقولون: زيدُ يِعلم ، فَصار يِئبى شاذاً ،

(1) كتاب الأفعال ، لابن القوطية 2.

(2) المصدر السابق الصفحة نفسها .

(3) هو عَمْران بن عبد الله أو ابن مِلْحان من بني عطارد بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم البصري من كبار التابعين ، ولد قبل الهجرة بإحدى عشرة سنة ، أسلم في حياة الرسول محمد (صلى) ولم يره ، مات سنة 105 هـ . ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري 604/1 ، والسيرافي النحوي 287.

(4) سورة آل عمران :31.

(5) ينظر: السيرافي النحوي 188 ، 278، والمخصص 215/14.

(6) ينظر: المخصص 215/14، وشرح الشافية 142/1.

(7) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه 1076/2

(8) كتاب سيبويه 4/ 109.

لأَن كسر الياء في أبى يَأبى شاذٌ[1] . وعند سيبويه أَنهم ربما شذَّ الحرف في كلامهم ، فخرج عن نظائره ، فيجسرهم ذلك على ركوب شذوذ آخر فيه ، فمن ذلك قولهم : ياألله. وليس في كلامهم نداء مافيه الألف واللام، ولا يقطعون ألف الوصل فلما قالوا :ياألله[2]، فنادوا مافيه الألف واللام ، قطعوا الألف، أو غير ذلك من الشواذ. وقد علله سيبويه بكثرة الاستعمال، ورأى أنَّ الداعي إلى هذا التغيير واعتماد ماشذَّ عندهم في الكلام- وهو خارج عن القياس- هو كثرة تردده في كلامهم فجاء شاذاً عن بابه وخالف غيره من الأوزان القياسية التي تقع ضمن هذا الباب، أي: باب يَفَعُلُ. والذي اِضطرهم إلى ذلك كثرة استعمال هذا اللفظ في كلامهم ، فقد خالفت يِئبَى نظائرها نحو يَجيء لأَن أجيء ونحوها جاءت على السياق المتعارف عليه ولم تشذَّ عن قياسها كما في يِئبى.

2- المزيد من الأَفعال

المزيد ما زيد فيه حرف أو أكثر على حروفه الأَصول ، ويكون على قِسْمَين هما: مزيد الثلاثي ، ومزيد الرباعي[3]، وللثلاثي المزيد ثلاثة أقسام هي : مازيد فيه حرف واحد ، ومازيد فيه حرفان ، ومازيد فيه ثلاثة أحرف ، لأَن غاية ما يبلغ الفعل في الزيادة ستة أحرف بخلاف الاسم ؛ فأنه يبلغُ في الزيادة سبعة أحرف والسبب في ذلك ثقل الفعل بالنسبة إلى الاسم، لأن الاسم أَخف من الفعل[4].

أما الرباعي المزيد ففيه قسمان :مازيد فيه حرف واحد ، ومازيد فيه حرفان، والأول له وزن واحد هو تفعلل نحو: تدحرج، أما المزيد بحرفين فله وزنان هما: اِفعَنْلَلَ نحو: احْرنَجْمَ وافعَلَلَّ نحو: اِطمأَنَّ.

وفيما يأتي تبيينُ لأبنية المزيد من الأفعال في كتاب سيبويه مما كان لعلة كثرة الاستعمال أثرُ فيه:

أ- مايُبنى من أفعل على إفعالَّ

ذهب سيبويه إلى أن الألوان تُبنى على (أَفعَلَ) وأفعالها على(فَعِلَ يَفْعَلُ) ، وقَد يبنى بعضها على فَعُلَ يَفعُلُ نحو: أَدِمَ يأدَمُ أَدْمَةً فهو أَدِمٌ ، ورأى أنَّ نحو: اِشهابَّ واِدهامّ ، واِيدامَّ لا يكاد ينكسُر في الألوان، وقَد يُستغنى بِإفْعَالَّ عن فَعِل

(1) ينظر: السيرافي النحوي 288.
(2) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه 2/ 1076 ، والسيرافي النحوي 288 .
(3) ينظر:الممتع في التصريف 1/ 72، وشرح المفصل57/1، 141/9-142، وشذا العرف 29.
(4) ينظر: كتاب سيبويه 20/1- 21، والخفة والثقل في كتاب سيبويه ، وسن عبد الستار (رسالة ماجستير) مخطوطة كلية الآداب، جامعة بغداد 134 .

وفَعُل فتقول: اِزراقَّ واِخضارَّ ، ورأى أنَّ اِحمرَّ واِصفرَّ، واِبيضَّ واِسْوَدَّ أكثر في كلامهم من اِبياضَّ واِخْضارَّ ، والسبب في ذلك كثرة الاستعمال فهو يقول: ((واعلم أَنَّهم يبنون الفعل منه على اِفعالَّ نحو اِشهَابَّ واِدْهامَّ واِيدامَّ[1].فهذا لايكاد ينكسر في الألوان.وإن قلت فيها : فَعَل يَفْعَل أو فَعُل يفعُل. وقد يُستغنى بافعَالَّ عن فعَل وفَعُل ، وذلك نحو اِزراقَّ، واِخضارَّ ، واصفارَّ ، واِحمارَّ، واشرابَّ، وابياضَّ، واسوادَّ،واسودَّ ، وابيضّ، واخضَّر ،واحْمَرَّ ، واصْفرَّ أكثرُ في كلامهم ، لأنهَّ كُثرَ فحذفوا والأصلُ ذلك))[2].

يقولُ ابن القوطية ((والصفات في الألوان تأتي اكثر افعالها الثلاثية على فَعُل إلا أدِمَ، وشَهبَ وكَهِبِ ... فإنها أتت بالضم والكسر، وتدخل الزيادة في بعضها فيكون على اِفْعَلَّ، مثل اِخْضرَّ واِصفرَّ واِحْمَّر واِدْهمَّ واسْوَدّ واِبْيضَّ. واِفعالَّ جائز فيها))[3].

لكنه لم يصرح بالعلة التي كانت وراء بنائها على هذا النحو كما صرَّح به سيبويه إذ إنّ سيبويه جعل السبب في ذلك هو كثرة ترددها على السُن المتكلمين بها.

ويرى الرضي أنَّ الأغلب في الألوان اِفعلَّ واِفعالَّ نحو: اِزرقَّ واِزراقَّ ، واِخضرَّ واِخضَارَّ ، واِبيضَّ واِبياضَّ ، ولا يجيء من هذهِ الألوان فعل ولا فعُل[4]. وقد وافق بذلك سيبويه فيما ذهب إليه من أنّ الألوان تُبنى على اِفْعَلَّ ، ورجع السبب في ذلك الى كثرة الاستعمال.

ب- حذف الهمزة من الثلاثي المزيد عند صوغ المضارع منه

رأى سيبويه أَنَّ حذف الهمزة من الثلاثي المزيد نحو: أَخرج عند صوغ المضارع منه على (يؤخرج) التي أصبحت يُخْرِج راجعٌ إلى كثرة الاستعمال. وقد ذكر ذلك بقولهِ : ((وأما يُفعِل وتُفعَلُ فيهما فبمنزلته من فَعَلَ ، وذلك نحو يُخرِج وتُخْرِجُ. وزعم الخليل أَنَّه كان القياسُ أنْ تثبت الهمزةُ في يُفعِل ويُفعَل وأَخواتهما كما ثبتت التاءُ في تَفعَّلْتُ وتَفاعَلْتُ في كل حال، ولكنهم حذفوا الهمزة في باب أفعل من هذا الموضع فاطَّرد الحذف فيه ؛ لأَن الهمزة تثقل عليهم كما وصفتُ لك. وكثر

(1) الايدام من الآدمة وهي السمرة ، ينظر: لسان العرب 12/ 11 ، مادة (أدِمَ) والإنصاف (مسألة – 110) 2/ 755 .

(2) كتاب سيبويه: 4/ 25- 26.

(3) كتاب الافعال: 7.

(4) ينظر: شرح الكافية للرضي 1/ 73 ، والاشتقاق ، عبدالله أمين 185 .

هذا في كلامهم فحذفوه واجتمعوا على حذفه، كما اجتمعوا على حَذف كُلْ وَتَرى))[1].

فقد شبه سيبويه حذف الهمزة من الثلاثي المزيد عند صوغ المضارع منه بحذف الهمزة من الفعل (كُل) وأصله (أُكلْ) و(ترى) وأصله (ترأى)، فقد حذفت همزتهما لكثرة الاستعمال كما حذفت الهمزة في مضارع أَخرج، لكثرتها في الاستعمال.وقد أكد ذلك بقوله: ((لم يجزْ في يرى إذ كثر في الكلام وكانت الهمزة تستثقل إلا الحذف))[2]. فقد ذهب سيبويه إلى عدّ حذف الهمزة من رأى عند صوغ المضارع منه راجعٌ الى كثرة الاستعمال.

ت- حذف بعض الحروف في الافعال المضعفة

أكد سيبويه أَنَّ كثرة الاستعمال كانت السبب في حذف بعض الحروف مثلما كانت السبب في إبدال حرف مكان حرف في بعض الكلمات ويضرب لذلك مثلاً قولهم : أحسسْتُ ومسَسْتُ ، وظللتُ لما كثر استعمالها في كلامهم كرهوا التَضعيف وكرهوا تحريك حرف لا تصل إليه الحركة في فَعَلتُ ، وفعَلْنَ فحذفوا التاء لكراهة التضعيف ، وذكر ذلك بقوله: ((ومن الشاذ قولهم: أحسْتُ وَمسْتُ ،وظَلْتُ ، لما كثر في كلامهم كرهوا التضعيف وكرهوا تحريك هذا الحرف الذي لاتصل إليه الحركة في فَعَلتُ وفعَلْنَ ، الذي هو غير مضاعف ، فحذفوا كما حذفوا التاء في قولهم : يسَْتَطيعُ فقالوا: يَسْطيعُ؛ حيثُ كثرت كراهية تحريك السين))[3].

ويرى الزجاج أن أصل اسطاع هو استطاع بالتاء ولكن التاء والطاء من مخرج واحد فحذفت التاء لاجتماعهما وليخفَّ اللفظ، وذكر أنَّ من العرب من يقول: فما استاعوا بغير طاء وذهب الى عدم جواز القراءة بها. ومن العرب من يقول: فما استطاعوا بقطع الألف ، وذهب الى أنَّ أصله أطاعوا، فزادوا السين عوضاً من ذهاب حركة الواو لأنّ الأصل في أطاع أَطْوَعَ. وقد نسب هذا القول الى الخليل وسيبويه. ولم يجزْ إدغام السين في الطاء حتى لا يلتقي ساكنان[4].

وقد ذكر ابن يعيش أنَّ الحذف قائم في نحو: ظللتُ ومسستُ[5] ونحو استطاع يستطيعُ ((قالوا الأَصل في اسطاع استطاع و أنَّ التاء حذفت تخفيفاً

(1) كتاب سيبويه : 4/ 279 ، وينظر: 1/ 266 من المصدر نفسه.
(2) كتاب سيبويه : 457/4 .
(3) كتاب سيبويه : 4/ 482- 483، وينظر: 1/ 25، 421/4، 422، 476 من المصدر نفسه.
(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج 312/3.
(5) ينظر: شرح المفصل 153/10- 154.

وفتحت همزة الوصل وقطعت))[1]. ورأى أنَّ في استطاع أربعُ لغات[2]، و أنَّ الحذف ها هنا على غير قياس .

وهذا ما ذكره الحسن النيسابوري بقوله : ((وجاء الحذف أيضاً في : اِسطاع – بكسر الهمزة – (يستطيعُ) . بفتح حرف المضارعة ، والأصل : اسْتَطاع يَسْتطيْعُ فحذفت تاءُ (اسْتَفْعَل) استثقالاً لذلك مع الطاء ، وهو فصيحُ هاهنا لكثرة استعمالهِ ، بخلاف استدان))[3].

وترى الباحثة إن حذف أحد المثلين في الأفعال المضاعفة نحو : ردَّ ومسَّ وغيرهما عند إسناد الفعل إلى ضمائر الرفع المتحركة هو منحى لهجي عرف في لهجة سليم خاصة .

(1) المصدر السابق : 10 / 154.

(2) اللغات الأربع هي اَستطاع – يُستطيع بفتح الهمزة في الماضي ، وضم حرف المضارعة فهو من أطاع يطيعُ ، وأصله أطوع – يطوع ، بقلب الفتحة من الواو إلى الطاء في أطوع ، والثاني استطاع – يستطيعُ ، بكسر الهمزة في الماضي، وفتح حرف المضارعه وهو استفعل، واللغة الثالثة: اسطاع – يسطيعُ .بكسر الهمزة في الماضي ووصلها وفتح حرف المضارعة ، والرابعةُ: استاع بحذف الطاء لأنها كالتاء في الشدة، وتفضلها بالإطباق، وقيل المحذوف التاء لأنها زائدة .ينظر: المصدر نفسه الصفحة نفسها ، ومراح الأرواح 98 ، ولهجة قبيلة أسد ، د. علي ناصر غالب ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ط1 ، 1989 .

(3) شرح النظام: 364.

الفصل الثالث

علة كثرة الاستعمال في المجال النحوي

عرف الغزالي (ت 505 هـ) النحو بقولهِ : ((أمَّا المقدمة الثانية فعلم اللغة والنحو أعني القدر الذي يفهم به خطاب العرب وعاداتهم في الاستعمال إلى حد يميز بين صحيح الكلام وظاهره أو مجملهِ وحقيقته ومجازِه وعامِّهِ وخاصِّهِ))[1]

والكلام ما هو إلا لفظ مركبٌ وجوداً أو نيةً ، ولا بد لنا من معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية المعنى بمقاييس مستنبطة عن طريقة استقراء كلام العرب على وفق القوانين التي تنظم ذلك الكلام ليُحترز بها عن الخطا في التركيب ، ومفتاح ذلك هو الإعراب ، ويرادُ به حكمٌ في آخر الكلمة يوجهه العامل نحو: قام زيدٌ ، وضربتُ زيداً ، ومررتُ بزيدٍ[2]. وفائدته في الأَ صلِ : الدلالة على المعنى الذي يحدث بالعامل ، أمّا البناء فمثله في اللفظ وضدّهِ في إفاده المعنى والفرق بينهما هو انتقال الإعراب بالعوامل، ولزوم البناء.

وقد تلمس النحاة أسباباً معينة للبناء والإعراب ، وبحثوا في عللهِ محاولين معرفة الأسباب الكامنة وراء هاتين الظاهرتين ، وقد عَرفَ العربُ الأوائلُ الفصحاءُ الكثير منها. ولستُ في معرض تقصي العلة ومقدمات الاهتمام بالتعليل فقد بحث فيها العلماءُ محاولين تتبع خطوات التعليل النحوي وقواعده. وما يهمني في كلّ ذلك هو تلمسُ احدى هذه العلل النحوية اللغوية ألا وهي علةُ كثرة الاستعمال في الكتاب الأوَّل من كتب النحو- كتاب سيبويه- وقد وضعتها في مبحث التسَويغ لما يجري على لسان مستَعملِ اللغة من مجازات وتوسعات في السياقات التعبيرية ، أي : الذي يكثر دورانه على أَلْسُن الناسِ ويتكرر في كلامهم فيصيرون الى تغييره وتبديله، وقد تنوعت أسباب التغيير والتبديل من حذف وزيادة وإيجاز وتقديم وتأخير، وما يتصل بها من صور التغيير. وفي المباحث الآتية تبيينُ لتلك الأسباب في المعرب والمبني من الأسماء والأفعال مما نص عليه سيبويه في الكتاب.

(1) المستصفى ، ابو حامد الغزالي : 2/ 352.
(2) ينظر: التوطئة 116، والبحث النحوي عند الأصوليين ، د. مصطفى جمال الدين 29.

المبحث الأول

علة كثرة الاستعمال في الأسماء عند سيبويه

إنّ تقصيَ أسباب علة كثرة الاستعمال في كتاب سيبويه تقود إلى حقيقةٍ مهمة هي أن الكلمات تنقسم من وجهة نظره إلى قسمين: خفيفة وهي الأسماء، وثقيلة وهي الأفعال ، ومن الأسماء ما يكون معرباً يحتمِل الحركات الثلاث، ومنها ما يكون مبنياً يلتزم حركةً واحدةً مهما اختلف العاملُ في تلك الاسماء. وسأبتدئ بالمعرب من الاسماء ؛ لأَن الاسماء إنما الأَصلُ فيها الإعراب ، وماجاء منها مبنياً فهو خارج عن القياس .

أولا: المعرب من الأسماء

أ. مرفوعات الأسماء

1. المبتدأ والخبر

حذف خبر لولا

تفيد لولا امتناع الجواب لوجود الشرط[1]، وقد ذهب الكوفيون إلى أنَّ لولا ترفع الاسم بعدها نحو: لولا زيدُ لأكرمتك، وقد احتجوا بأنَّها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم على تقدير : لو لم يمنعني زيدُ من إكرامك لأكرمتُك ، إلا أنهم

(1) ينظر: الصاحبي ، أحمد ابن فارس 119، ورصف المباني للمالقي 138، والجنى الداني للمرادي 597.

حذفوا الفعل تخفيفاً، وزادوا (لا) على (لو) فصار بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ ، أما البصريون فاحتجوا بأَنَّ الحرف إنما يعملُ إذا كان مختصاً ، و(لولا) لا تختص بالاسم دون الفعل بل قد تدخلُ على الفعل كما تدخلُ على الاسم[1] . فقد تدخلُ (لولا) على الفعل والفاعل نحو: لولا قامَ زيدُ لجلستُ معك، على تقدير: لولا قيامُ زيد لجلستُ معك.

وقد تابعه السكاكي(ت 626 هـ) بقوله: ((لولا ، ولوما يكونان لامتناع الثاني لوجود الاول فيما مضى ويلتزم بعدها الاسُم مرفوعاً إمّا على الابتداء عند اكثر اصحابنا، والخبر محذوف وإمّا على الفاعلية والفعل مضمر عند الكوفيين وابن الانباري منا، وهو المختار عندي))[2].

ويحذف الخبر مع لولا إذا كان كوناً عاماً ، ويرادُ بالكون العام الذي يقدر بكائن أو موجود أو نحوهما ، فإنْ كان الخبر كوناً خاصّاً ذكر في نحو : لولا محمد صاحبني في الرحلةِ ما ذهبت إليها. ويجب في لولا التي خبرها كون عام أنْ يكون شرطها جملة اسمية، وجوابها يقترن باللام إنْ كان ماضياً مثبتاً ويتجرد منها إنْ كان منفياً[3] .

وفي باب من الابتداء يضمرُ فيه مايُبنى على المبتدأ يقولُ سيبويه: ((وذلك قولك : لولاَ عبدُ الله لكان كذا وكذا وأمَّا لكان كذا وكذا فحديث معلق بحديث لولا. وأمَّا عبد الله فإنه من حديث لولا ، وارتفع بالابتداء كما يرتفعُ بالابتداء بعد ألف الاستفهام ، كقولك: أَزيدُ أخوك، إنَّما رفعتَه على مارفعتَ عليه زيدُ أخوك. غيرَ أَنّ ذلك استخبارُ وهذا خبرُ. وكأنَّ المبنى عليه الذي في الإضمار كان في مكان كذا وكذا فكأنه قال: لولا عبدُ الله كان بذلك المكان، ولولا القتالُ كان في زمان كذا وكذا، ولكن هذا حُذِفَ حيث كثرُ استعمالُهم إيَّاه في الكلام كما حُذف الكلامُ من (إمّالاَ) ، زعم الخليلُ – رحمه الله – أنهّم أرادوا إن كنت لا تفعلُ غيره فافعلْ كذا وكذا إمّالا ، ولكنّهُم حذفوه لكثرته في الكلام))[4].

أراد سيبويه في هذا الباب أنْ يُبين حذف الخبر وهو كون عام للمبتدأ بعد لولا. ويوضح أنّ لولا وجوابها جملتان: الأوّلى مبتدأ وخبر، والأُخرى فعلٌ وفاعلٌ، وقد ربطت لولا إحداهما بالأخرى، واِحتاجت الى اللام في الجوابِ كاحتياج (لو)

(1) ينظر: الإنصاف (مسألة-10) 1/ 70- 71.

(2) مفتاح العلوم ، للسكاكي: 59.

(3) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه 1/ 510، وشرح الإعراب في قواعد الأعراب للكافيجي 327.

(4) كتاب سيبويه : 2/ 129 .

إلى اللام في جوابها، فلو قلنا على سبيل التمثيل : زيدٌ بالحضرة خرج عمرُو ، أو زيدُ أميرُ بهتَ خالدُ لم نعلق إحداهما بالأخرى، فإن أدخلنا عليها (لولا) عُلِّقت إحداهُما بالأخرى ، فصارت الأولى شرطاً والأخرى جواباً نحو : لولا زيدُ لبُهِتَ خالدُ، ولولا زيدُ لخرج عمرُو، وقد حذف الخبر من جواب لولا لكثرة الاستعمال، وهذا مانص عليه سيبويه فكان معناها اِمتناع الثاني لوجود الأوَّل.

وقد تابعه الشنتمري في ذلك بقوله: ((وحذف الَخَبرُ حيث كثر استعمالُهم له، وفُهم المعنى ، ومعناها أنَّ الثاني يمتنعُ لوجودِ الأوَّل))[1].

وبَيّنَ سيبويه أنَّ حذف الخبر بعد لولا حكمه حكم المحذوف في المثل؛ لأنَّ الامثال لاتُغير ، فالحذف فيها واجب فقال : ((ومثل ذلك)) يقصد حذف خبر المبتدأ بعد لولا وقولهم : إمّالا ، في كون المحذوف واجب الحذف . فقد نقل لنا على لسان الخليل أنَّ معنى (إمّالا) إنْ كنت لا تفعل غيره فافعل كذا وكذا ، وإمّالا. لكنّهم حذفوه لكثرتهِ في الكلام وسأخصه بدراسة في موضع لاحق[2].

وقد اوجب ابن هشام حذف الخبر قبل جواب لولا مستدلاً بقوله تعالى: ﴿ **لولا أنتم لكنّا مؤمنين** ﴾[3] أي: لولا انتم موجودون لكنَّا مؤمنين، ورأى أنَّ الأولى أنْ يكون التقدير: لولا أنتم ظللتمونا لكنَّا مؤمنين، وعلى هذا ومن وجهة نظره يكون الحذف على سبيل الجَواز ويرى أنَّ هذا الحذف يقع في كل خبر كان كوناً خاصاً ودل عليه دليل، فإنْ لم يدل عليه دليل ، وكان كوناً خاصاً وجب ذكره[4]، نحو قوله عليه الصَّلاة والسلام ((لولا قومك حَدِيثو عهدٍ بكفر لهدمت الَكعبَة واعدتها على قواعد إبراهيم))[5].

ومن كلام سيبويه يمكن استخلاص قاعدة مُفادها أنَّ الخبر حين يكون كوناً عاماً فإنما يجب حذفه لكثرة الاستعمال[6] ، كما نص هو في حذف الخبر بعد لولا .وبناءً على ذلك فالخبر محذوف في نحو : زيدُ في الدار ، وعندنا زيدُ، وإنَّ في الدار زيداً ، وإن عندنا زيداً ، وكان في الدارِ زيدُ ، وكان عندنا زيدُ.

---

(1) النكت في تفسير كتاب سيبويه : 510/1.

(2) ينظر: شرح المفصل 9/ 65 ، وتطور الآراء النحوية عند ابن هشام ، حسن موسى الشاعر 41 ، وصفحة 134 من هذا البحث .

(3) سورة سبأ:31

(4) ينظر: شرح اللمحة البدرية 1/ 374 ، وأوضح المسالك 221/1 ، وتطور الآراء النحوية 410 ، وشرح التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لجمال الدين بن مالك الأندلسي (ت 672هـ) ص120 ، وشرح المفصل 1 / 95.

(5) صحيح البخاري: 2/ 146 حـ:42.

(6) ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق ، مهدي المخزومي 160.

وقد انتبه بعض المحدثين إلى أنَّ متعلق شبه الجملة إنْ كان كوناً عاماً فهو محذوف لكثرة الاستعمال[1].

2- النواسخ

حذف اسم كان

ذهب سيبويه إلى أنَّ بني تميم يضمرون اسم (كان) الناقصة استخفافاً، وجعل العلة الرئيسة لذلك الحذف هو كثرة استعمالهم (كان) في نحو قولهم :إذا كان غداً فأتني ، فقال : ((وهي لغةُ بني تميم ، والمعنى أنَّه لقيَ رجلاً فقال له: إذا كان مانحن عليه من السلامةِ أو كان ما نحن عليه من البلاء في غدٍ فأتني ، ولكنهم أضمروا استخفافاً ،لكثرة (كان) في كلامهم ، لأنَّه الأَصلُ لما مضى وماسيقع))[2].

يتضح من نص سيبويه المذكور آنفاً أن مسوغ حذف اسم كان وعدم التصريح به يرجع إلى اِجتماع علتين إحداهما علة فرعية وهي الاستخفاف والأخرى علة أصلية داعية إلى هذا الحذف والإيجاز وهي علة كثرة الاستعمال؛ لأن المخاطب يعلمُ ما يعني المتكلم فلا حاجة إلى ذكر المضمر(السلامة ، والبلاء) إذا كان في تلك الساعة.

والكلام يحتمل الرفع والنصب ، فالرفعُ على أنَّ في (كان) معنى وقع وحدث ، أي : أنَّ (كان) هنا تامة في نحو : إذا كان غدُ فأتني. وأما النصب في: إذا كان غداً فأتني فعلى إضمار وحذفٍ [3] والتقدير: اذا كان غدٌّ واقعاً فأتني ، أما النصب فهو خاص ببني تميم وقد شرح سيبويه الاضمار في((كان)) خلال مايسمى في الدرس الحديث بـ(سياق الحال)[4].

ب - منصوبات الأسماء

تنوعت مظاهر نصب الاسم المعرب تبعاً لتنوع موقعه في الجملة ، فقد يكون الاسم المنصوب خبراً لكان الناقصة أو اسماً لأَنَّ ، أو مفعولاً به ، أو مفعولاً فيه ظرف زمان أو مكان ، أو تمييزاً أو حالاً أو مستثنى ، أو منادى إلى آخر تلك الاسماء المنصوبة تبعاً لموقعها الاعرابي، وسأتناول ماورد منها في نصوص سيبويه مما له علاقة بعلة كثرة الاستعمال:

1- المفعول فيه

حذف الظرف

(1) ينظر: المصدر السابق160 ، وظاهرة بلى الألفاظ بين اصولها التراثية 171.
(2) كتاب سيبويه: 224/1
(3) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه 1/ 317،والنواسخ في كتاب سيبويه ، د.حسام النعيمي 46.
(4) ينظر: شرح جمل سيبويه 142/1.

أجاز سيبويه حذف الظرف والاستغناء بصفته عنه، وقد سبق له الحديث عن حذف الظروف التي يتوسع فيها في باب المصادر التي تكون لسعة الكلام والاختصار[1] ، وضرب لذلك مثلاً قولهم: مقدمَ الحاجِ ، وخفوقَ النجمِ ، ويريد: زمنَ مقدمِ الحاجِ ، وحينَ خفوقِ النجمِ ، وهذه الظروف يتوسعُ فيها ويدخلها الاختصار والحذف لكثرة الاستعمال.

ونراه في باب الظروف المبهمة غير المتمكنة يشير إلى إمكانية حذف الظروف بقوله : ((وأما قولهم: أبدأ به أول وأبْدأ بها أوَّلُ فإنَّما تريد أيضا أول من كذا ، ولكن الحذف جائز جيد كما تقول : أنت أفضل ، وأنَتَ تريد من غيرك. إلاَّ أنَّ الحذف لزم صفة عام لكثرة استعمالهم إياه حتى استغنوا عنه.ومثل هذا في الكلام كثيرُ)) [2].

ويقولُ : ((ومثل الحذف في أوَّل لكثرة استعمالهم إياه قولهم: لا عليك. فالحذف في هذا الموضع كهذا)) [3].

فقد أكد سيبويه أنَّ الحذف لزم صفة عام في نحو: مُذ عام أوَّل. على تقدير : مُذ عام أوَّل من عامك. أي: الذي انت فيه؛ لأَن الحذف في صفة عام (أوَّل من عامِك) سائغ كثيرُ الاستعمال، لذا أُستُغني عن الظرف ، واقيمت صفته مقامه، والذي دعا إلى ذلك كثرة الاستعمال.

وقد شبهه سيبويه بحذف الاسم من جملة لا عليك على تقدير: لا بأَس عليك[4]. فالحذف هاهنا لكثرة الاستعمال؛ لأَن العرب كثيراً ما توجز وتختصر في كلامها حتى أصبحت تلك سمة واضحة في كلامهم.

2- الممنوع من الصرف.

أ- الاستغناء بالصفةِ عن الاسم

أجرت العربُ بعض الصفات مجرى الاسماء ومن ذلك قولهم أدهم إذا أُريد به القيد ، وأسود إذا عنيت به الحية، وكذلك أَرقم ، فهي صفات لأشياء بعينها، فقد عرفنا معنى الأَدهم في غير القيد وهو الأَسودُ من الخيل؛ وإنَّما قيلَ للقيد أدهم لسوادهِ وشاركه فيه غيره ، وكذلك الأسود من الخيل لسواده وقد شاركه في اللفظ والمعنى الأسود من غير الحيات، والأرقم إنما هو اسم لضرب من الحيات لرقمةٍ

(1) ينظر: كتاب سيبويه 222/1 ، وشرح المفصل 44/2،والرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، د.مازن المبارك 348.
(2) كتاب سيبويه: 288/3.
(3) المصدر نفسه: 3/ 289.
(4) ينظر: كتاب سيبويه 2/ 295، وشرح التصريح 235/1 ، وصفحة 110 من هذا البحث .

فيه ، فيقالُ فيما كان فيه ذلك اللون أرقم، إلا أن غلبت هذهِ الصفات على هذهِ الاشياء فصارت كالأسماء[1].

وفي حديث سيبويه عن الاستغناء بالصفة عن الاسم قال: ((ولكنّ الصفة رُبمَّا كثُرت في كلامهم واستُعملت واوقِعَت موَاقع الأَسماء حتى يَستغنوا بها عن الأسماء ، كَما يقولون: الأَبْغثُ فهو صفة جُعِل اسماً ، وإنَّما هو لون. ومما يقوي أنه صفة قولهم : بطْحاء وجَرْعاء ، وبَرْقاءُ ، فجاء مؤنثه كمؤنث أحَمْرَ))[2].وإنما قال بطحاء وجَرْعاء وبرْقاءُ لأَن الاسم المذكر منه أبطح، وأجرع ، وابرق.

معنى كلام سيبويه أنَّ قولهم: أدهم وأرقم يوجب لها الاسمية والأبغث[3] للطائر الذي في لونه كدرة فيقيمون الصفة مقام الاسم، دعاهم الى ذلك كثرة اِستعمال هذهِ الصفات ووقوعها مواقع الأَسماء حتى استغنوا بها عن الأسماء.

ب.منع الاسم المعرفة ذي الألف والنون الزائدتين من الصرف

أشار سيبويه الى منع الاسم المعرفة ذي الألف والنون الزائدتين من الصرف لكثرة الاستعمال إذ وجد في زيادة الألف والنون في كلمات ثلاثية الأصول نحو: سعدان، ومرجان إطالة لم يحتمل الاسم بعدها إطالة أُخرى كالتنوين، فقال:((فلو جاءَ شيء في مثال: جَنجْانٍ ، لكانت النون عندنا بمنزلة نون مرّانٍ ، إلا أن يجيء أَمرٌ بَيِّن، أو يكثر في كلامهم فيدَعوا صرفه، فيعلم أنَّهم جعلوها زائدة ، كما قالوا غوْغاء فجعلوها بمنزلةِ : عَوْراء ، فلما لم يريدوا ذلك وأرادوا أن لايجعلوا النون زائدة صرفوا، كما أَنَّه لو كان خضْخاضُ لصرفته وقلت : ضاعفوا هذهِ النون))[4].

يفهم من نص سيبويه أَنَّه إذا كان آخر الاسم ألفاً ونوناً قبلهما ثلاثة أحرف حُكِمَ عليها بالزيادة حتى يقوم الدليلُ من إشتقاق أو غيره أنَّ النون أصلية[5]. ومن أجل هذا حكم الخليل[6] على رمان أنَّ النون فيه زائدة وإنْ لم يعرف اشتقاقه، لأَنَّ الأَكثر كذلك وأَنَّه لا يُعَرفُ لرمان معنى. قال ابن

(1) ينظر: النكت في تفيسر كتاب سيبويه 816/2.
(2) كتاب سيبويه: 3/ 201 ، 202 .
(3) ينظر: لسان العرب 12/ 118 مادة (بغث).
(4) كتاب سيبويه : 3/ 218- 219
(5) ينظر: المقتضب 335/3- 336 ، والجمل للزجاجي 226، وكتاب الحلل من اصلاح الخلل للبطليوسي 282 وأسرار العربية 222، وشرح المفصل 67/1، والممتع في التصريف 35/1-36، والنحو الوافي ، عباس حسن 4/ 222.
(6) ينظر: كتاب سيبويه 218/3 .

جني:((وهناك من قال إذا جاءك مضاعف في آخره الف ونون نحو (رُمّان) أن تحكم فيه بزيادة النون))[1]، وأكثر النحويين[2] يذهبون إلى أَنّ النون في رمان أصلية ؛ لأَن الألف والنون إنَّما تكثر زيادتها في الجموع والمصادر.

مما تقدم يتبين لنا أنَّ زيادة الألف والنون في الأسماء الثلاثية الأصول تولد نوعاً من الإطالة لا يسوغ مع كثرة دورانها على الألسن دخول التنوين عليها إذ لا تميل العربية الى توالي الأمثال ، وتلك الكراهة أنْ يتوالى صوت النون الزائدة مع التنوين في نهاية كلمة على وزن (فعلان) مع جود صوت قصير يفصل بينهما هو الكسرة.

3- النداء

أ. نداء لفظ الجلالة

نص النحاة على عدم جواز الجمع بين (يا) النداء و (أل التعريف)، وعلل سيبويه السبب في جواز دخول الالف واللام على لفظ الجلالة بأَن الأَلف واللام لا تفارقه ، فأَشبها الأَصلي مع كثرة الاستعمال وفرق بينه وبين (الذي ، والتي) لأَنَّهما صفتان فيمكن أَنَّ ينادى موصوفهما ويؤتى بهما صفتين، وذكر ذلك بقوله: ((واِعلم أَنَّه لا يجوز لك أَن تنادي اسمًا فيه الأَلف واللام البتّة إلا أَنَّهم قالوا: ياأَلله اغفرْ لنا وذلك من قبل أنه اسم يلزمه، الألف واللام لا يفارقانه ، وكثر في كلامهم فصار كأَن الأَلف واللام فيه بمنزلة الأَلف واللام التي من نفس الحروف، وليس بمنزلة الذي قال ذلك ، من قبل أَنَّ الذي قال ذلك وإِنْ كان لا يفارقه الأَلف واللام ليس اسماً بمنزلة زيد وعمرو غالباً))[3].

ويعلل المبرد عدم جواز دخول (يا) في نداء (الذي، والتي) وإِنْ كانت الأَلف واللام لا يفارقانهما ؛ بأَنَّهما صفتان ، ولم يكثر اِستعمالهما ففارقتا اسم الله تعالى[4].

وذكر ابن الوراق جملة من الاسباب التي دعت إلى جواز اِجتماع (يا) النداء بلفظ الجلالة، وقد قال مُعَلّلاً ذلك:((وأمّا اختصاص (يا) باسم الله تعالى فجواز دخول (يا) عليها فلاِجتماع أشياء فيه ليست موجودة في غيره ، احدها: كثرة

(1) المنصف : 134/1.

(2) ينظر: المصدر السابق 134/1 ، وما ينصرف ولا ينصرف ، أبو إسحاق الزجاج 37، وشرح المفصل 67/1 ، وشرح جمل الزجاجي 224/2، ونظرة في التنوين ومنع النون د.مي فاضل الجبوري ، (بحث) ، جامعة ديالى 10 - 11 .

(3) كتاب سيبويه: 195/2.

(4) ينظر:المقتضب 241/4، والأصول 402/1، والمقتصد 755/2.

الاستعمال ومنها: أَنَّه جرى مجرى الاسماء الاعلام ومنها: أَنَّ الألف واللام لا يفارقانه: ومنها :أَنَّ الأَصل فيه (إلاه) فلما ادخلت فيه الألف واللام أسقطت همزة (إلاه) فأدغمت لام التعريف في اللام التي بعدها، فصارت الأَلف واللام عوضاً من الهمزة الساقطة ، فجرى الأَلف واللام فيه مجرى بعض حروفه فلاِجتماع هذهِ الجهات جاز دخول (يا) عليه))[1].

ويرى انَّا لو سمينا رجلاً بالحارثِ والعباس لم يجز ادخال (يا) عليهما؛ لأَنَّهما لم يكثرا كثرة لفظ الجلالة ؛ لأَنَّ الأَلف واللام ليستا فيه بعوض من حرف، ويقول :((فقد بان لك اسم الله تعالى لِمَ اختص بما لا يشاركه فيه اسم ، فلهذا جاز أنْ يختص بدخول (يا) عليه ، واِعلم أَنكَ إذا ناديتهُ تعالى قطعت أَلفه: ياألله اغفرلي))[2].

وقد ذهب ابن جني إلى ماذهب إليه سيبويه ، وجعل العلة الرئيسة في نداء لفظ الجلالة وفيه الألف واللام كثرة استعمال لفظ الجلالة، وأشار الى ذلك بقولهِ : ((واِعلم أَنكَ لا تنادي اسماً فيه الأَلف واللام. لاتقول: ياالرجل ، ولا يالغلام؛ لأَن الألف واللام للتعريف ، و(يا) تحدث في الاسم ضرباً من التخصيص فلم يجتمعا لذلك إلاأَنَّهم قالوا: يا أَلله اغفر لنا بقطع (الهمزة) ووصلها ، فجاء هذا في اسم (الله) – تعالى – خاصة لكثرة استعماله ؛ لأَن الأَلف واللام فيه صارتا بدلاً من همزة (إلاهٍ) في الأَصل))[3].

فقد خصه ابن جني بنداء مافيه الألف واللام دون سائر الاسماء لكثرة تصرف لفظ الجلالة في النداء.

ورأى الواسطي إنَّما جاز قولهم (ياألله اغفرْ لي) لأَن ((الألف واللام قد صارتا فيه كبعض حروفه لما لم ينفصل عنه، وأيضاً فلكثرة الاستعمال جاز فيه مالا يجوز في غيره))[4].

فقد علل الواسطي جواز اِجتماع الألف واللام مع لفظ الجلالة بأنهما أصبحا مع لفظ الجلالة كالاسم الواحد لا يفارقانه ، ورأى أَنَّ السبب في ذلك هو كثرة الاستعمال.

وإذا ماأردنا نداء مافيه الأَلف واللام توصلنا إلى ذلك باستعمال (أي) أو اسم الإشارة . وإلى ذلك ذهب ابن عصفور بقولهِ : ((فإن أردت نداء مافيهِ الألف واللام توصلت إلى ذلك بأي أو اسم الاشارة ، ولا ينادى منهما بغير وصلة إلا اسم

(1) علل النحو: 471 .
(2) المصدر السابق: 472 .

(3) اللمع : 203- 204.

(4) شرح اللمع للواسطي : 147.

الله تعالى لكثرة الاستعمال ، مع معاقبتها الهمزة من (إلاه) أو في ضرورة نحو قوله:[1].

فيا الغلامان اللذانِ فرا...))[2]

فقد أَقرَّ ماذهب إليه سابقوه من جواز نداء لفظ الجلالة وفيه الأَلف واللام وقد علل ذلك بكثرة استعمال لفظ الجلالة وتفرده بهذه الخصيصة عما سواه من الأَسماء.

يتضح من كلام سيبويه ومن وليه من النحويين أنَّ (أل) التي لازمت لفظ الجلالة غدت من اصل الكلمة، أي: بِنيتها وليست دخيلة عليها. فهي ليست الألف واللام الداخلة على اللفظ (رجل) على سبيل التمثيل ؛ لأَنَّها زيدت عليها من أجل التعريف لذلك لم يسغْ أَنْ يقال : (يالرجل) فإن أردنا النداء دخلت (أَيُّ) لتكون وصلة للنداء. فيقال: ياأيُّها الرجلُ.

وقد علل سيبويه كثرة تصرف لفظ الجلالة (الله) على وجوه منها (اللّهم) بكثرة الاستعمال ، وإلى ذلك اشار قائلاً: ((وأمّا قوله عزّ وجلَّ: ﴿ **اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ** ﴾[3] فعلى (يا) ، فقد صرفوا هذا الاسم على وجوه لكثرته في كلامهم لأن له حالاً ليست لغيره)) [4].

فقد علل كثرة تصرف لفظ الجلالة بكثرة استعمالهِ في الكلام وكثرة تردده على أَلْسُن المتكلمين ، لذا تفرد عن سائر الاسماء باختصاصه بوجوه انفرد بها عن غيره . منها إمكانية مجيئهِ بلفظ (اللهم) وقد اختلف فيه النحاة[5].

ب- حذف التنوين من المنادى المفرد

علل سيبويه سقوط التنوين من الاسم المنادى المفرد المعرفة بكثرة الاستعمال . حَملهُ على الأصوات في كونها مبنية ولا يدخلها التنوين ، فقال: ((

(1) بيت من الرجز المشطور وتمامه: إياكما أنْ تعقبانا شرا ،وقائله مجهول. ينظر: الإنصاف (مسألة -46) 336/1 ، وشرح المفصل 9/2، وشرح الكافية 383/1، ، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبدالقادر البغدادي 358/1 .

(2) المقرب لابن عصفور: 194.

(3) سورة الزمر :46.

(4) كتاب سيبويه: 196/2- 197.

(5) ينظر: الإنصاف (مسألة – 47) 341/1 ، وشرح المفصل 2/ 16 ، وألفية ابن مالك 40، وشرح ابن عقيل 265/2، إعراب القرآن الكريم وبيانه ، محيي الدين دورس 418 ، و (أل) في اللغة العربية 113- 114.

أما المفرد إذا كان منادًى فكلُّ العرب تَرفَعُهُ بغير تنوين ، وذلك لأَنَّه كثر في كلامهم ، فحذفوه وجعلوه بمنزلةِ الأَصوات نحو حَوْبُ وماأَشْبَهَهُ))[1].

وقد وافق الشنتمري ماذهب إليه سيبويه وأَرجع السبب في حذف التنوين من المنادى المفرد المعرفة إلى كثرة تردده على أَلْسُن المتكلمين. ويرى أَنَّهم بهذا الحذف قد جعلوه مشابهاً للأَصوات ؛ لأَنه اصبح بعد النداء غاية ينقطع عندها الصوتُ ، والأَصوات مبنية[2]، والمبني لا يدخله التنوين فامتنع المنادى المفرد كذلك من التنوين ؛ لأَنه وقع موقع مايجب بناؤه كالزجر وإلاستدعاء والاستحثاث، وسائر ما يصوتُ به للبهيمة عندما يراد منها كَعَدسْ ، وهَلاَ ، وحَوْب وتُشوء وغير ذلك[3].وهذهِ الأصوات مبنية فبُني الاسم المنادى لذلك إنْ كان مفرداً وحذف منه التنوين.

ت- حذف التنوين من الاسم المضاف في النداء

وفي موضع آخر من مواضع حذف التنوين لكثرة الاستعمال قال سيبويه: ((واِعلم أَنَّه لا يجوز في غير النداء أَنَّ تذهب التنوين من الاسم الأَوَّل ؛ لأَ نَّهم جعلوا الأَوَّل والآخر بمنزلةِ اسم واحد، نحو : طلحة في النداء ، واستخفوا بذلك لكثرة استعمالهم إياه في النداء ولايُجعَلُ بمنزلةِ ماجُعِلَ من الغايات كالصوت في غير النداء، لكثرتهِ في كلامهم)) [4].

إنَّ حذف التنوين في النداء عام إلا أَنَّه يتحدث عن موضوع خاص بالتكرار في المنادى المضاف وإنما جاز الحذف في النداء لأَن حرف النداء والمنادى كالاسم الواحد حتى وإنْ كان حرف النداء مقدراً ، فقد استخفوا بترك التنوين اِبتعاداً عن إلاطالهِ في الكلمة ولكثرة النداء في كلامهم.

فمن قال : ياتيم تيم عدي فقد جعل الاسمين اسم واحد فكان الثاني بمنزلةِ الهاء من طلحة ، فقد تحذف الهاء من طلحة مرة ويؤتى بها أُخرى. فلو لم يأتوا بالهاء لكان آخر الاسم مفتوحاً ، فلما ألحقوا الهاء تركوا الاسم على حاله التي كان عليها قبل أَن يلحقوا به الهاء.

ومذهب سيبويه أن قولهم: يا زيدَ زيدَ عمرو، زيدُ الأَوَّل هو المضاف إلى عمرو ، والثاني توكيد للأَول وتكرير له ، ولا تأثير له في المضاف إليه[5].

(1) كتاب سيبويه :2/ 185.
(2) ينظر : أسرار العربية 171،والنحو الوافي 4/ 192 .
(3) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه 1/ 540- 541.
(4) كتاب سيبويه: 2 /208.

(5) ينظر: كتاب سيبويه 2/ 206

أمّا المبرد فيرى أَنَّ الأَوَّل مضاف إلى اسم محذوف وأنَّ الثاني مضاف إلى الاسم الظاهر المذكور ، وتقديره: يازيدُ عمرٍو زيدُ عمرٍو وحُذِفَ عمرٌو الأَوَّل اكتفاءً بالثاني[1].

أما السيرافي فقد رأى فيه وجهاً آخر هو أَنْ تجعل أَصل يازيد زيدَ عمروٍ فيكون زيدَ عمرٍو الثاني نعتاً للأول مثل قولنا: يازيد بن عمرو ثم تتبع حَركة الأَوَّل المبني حركة الثاني المعرب، لأَنَّ زيدَ عمرو في بنائهِ الأَوَّل مثل ابن عمرو[2].

ونلحظ هنا أيضاً اِجتماع علتين هما: علة التخفيف وعلة كثرة الاستعمال وهذا يدل أنَّ التخفيف متأتٍ من كثرة الاستعمال بدليل ورود العلتين متلازمتين في كثير من المواضع التي وردت فيها علة كثرة الاستعمال[3].

ث- حذف ياء الإضافة في النداء

ذهب سيبويه إلى ضرورة إسقاط ياء الإضافة في النداء ، وقد اعتمد في اسقاطها من المنادى على أنها بدل من التنوين ، ذلك أنَّ الاسم مضاف إليها ؛ وأَنها لا معنى لها ولا تقوم بنفسها إلا أنْ توصل بالمضاف. واشار إلى ذلك بقولهِ :((اِعلم أَنّ ياء الإضافة لا تثبت مع النداء كما لم يثبت التنوين في المفرد؛ لأنّ ياء الإضافة في الاسم بمنزلة التنوين؛ لأَنها بدل من التنوين ؛ ولأَنه لا يكون كلاماً ... فحُذِف وتُرِك آخِرُ الاسم جراً ليُفصل بين الإضافة وغيرها ، وصار حذفها هنا لكثرة النداء في كلامهم حيث استغنوا بالكسرة عن الياء))[4].

فقد رأى سيبويه أَنَّ هذا الحذف خاص بالنداء ، والسبب فيه كثرة اِستعمال النداء في كلامهم فقد حذفت ياء الإضافة في المنادى لكثرة الاستعمال كما حذف التنوين منه للكثرة.

وقد نص سيبويه على أَنَّه يجوز في نداء المضاف إلى ياء المتكلم أربعةُ أوجه أولها: إثبات الياء دون حذف ، وثانيها: حذف ياء الإضافة ، أما الوجه الثالث فهو حذف الياء مع بناء الاسم على الضم وأخيراً إبدال الياء ألفاً[5] . وقد وافقه في ذلك ابن جني[6]،والأزهري[1].

---

(1) ينظر : المقتضب 229/4 ، وشرح المفصل 10/2.

(2) ينظر: رأي السيرافي في هامش كتاب سيبويه 2/ 206.

(3) ينظر على سبيل التمثيل : كتاب سيبويه 2/ 208 ، 239 وغيرها .

(4) كتاب سيبويه :2/ 209.
(5) ينظر: كتاب سيبويه 2/ 209،وشرح جمل سيبويه 440/2.
(6) ينظر: اللمع 254

وقد جعل سيبويه الوجه الأَوَّل قياساً بقولهِ : ((واِعلم أَنَّ كلَّ شيء ابتدأته في هذين البابين أَوَّلاً فهو في القياس))[2]. والذي ابتدأه اثبات الياء دون حذف في قوله: ((فذلك قولك :يا ابن أخي،ويا ابن أبي،يصير بمنزلته في الخبر .وكذلك يا غلامَ غلامي))[3].فقد أثبت الياء ولم يحذفها.

يرى الدكتور رشيد الحربي أنَّ كلام سيبويه على الوجه الأَوَّل فيه إبهام[4]، لأَنَّه لم ينص في تمثيله على إثبات الياء في نحو:يا ابن عمي ، ويا ابن أمي وإنْ كان مثَّل لذلك بقوله: ((يا ابن أخي ويا ابن أبي)) ، لكنه استشهد على إثبات الياء بقولِ أَبي زبَيد الطائي[5]:

يـــا ابن أَمـــي وياشُـــقَيِّقَ نَفْســـي أَنـــتَ خَلَّيْتنـــي لـــدهرٍ شَـــديدِ

وفي البيت كان الاستشهاد بيا ابن أُمّي. وقد رجح أَن يكون سيبويه قد أَثبت هذا الوجه وجعله القياس؛ لأَنَّه نص على أنَّ ما ابتدأه أَوّلاً هو القياس.

وترى الباحثة أنَّ سيبويه أراد بذلك الوجه الأَوَّل ؛ فقد أثبته وجعله القياس؛ لأَنَّه ذكر أَنَّ كلّ ما ابتدأه في هذين البابين أَوَّلاً هو القياس ، والذي ابتدأه هو اثبات الياء ولا أرى فيه نوعاً من الإبهام يمكن أَن يلتبس معه المعنى بغيره من الأَوجه المذكورة آنفاً.

وقد اختلفت كلمة النحاة[6] في الأوجه التي يأتي عليها المنادى مضافاً إلى ياء المتكلم ،فذهب المبرد إلى أَنَّه يجوز في نداء المضاف إلى ياء المتكلم ثلاثة

(1) ينظر: شرح التصريح 2 /177 ، ودروس في المذاهب النحوية ، د.عبده الراجحي 44، والقواعد النحوية ، د.ابراهيم علوان اللامي 136.

(2) كتاب سيبويه: 214/2.

(3) كتاب سيبويه : 213/2.

(4) ينظر: المسائل النحوية والصرفية التي تحتمل وجهين أو أكثر في كتاب سيبويه ، رشيد حربي 1/ 147.

(5) البيت لأبي زبَيد الطائي كما هو منسوب في الكتاب 213/2، وينظر: شرح المفصل 2/ 12 ، وشرح التصريح 2/ 179 ، وخزانة الأدب 364/1 ، ورصف المباني 159 ، وهمع الهوامع 254/2.

(6) ينظر:المقتضب 245/4-246، وشرح المفصل 2/ 12 ، وشرح جمل الزجاجي104/2 ، وشرح التسهيل 3/ 406.

أوجه[1]. وقد استحسن المبرد حذف الياء والاجتزاء بالكسرة عنها مستشهداً بقولهِ تعالى: ﴿ **يَا قَوْمِ لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً** ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿ **رَبِّ لا تَذَرْ عَلَى الأَرْضِ**﴾[3] وقوله تعالى:﴿ **رَّبَّنَا إِنِّي أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي** ﴾[4].وقد خالف بذلك سيبويه في استحسانه للوجه الأول.

أما ابن السراج فانَّه رأى أنك إذا ناديت مضافاً إلى نفسك فالوجه فيه حذف الياءوأنَّ إثباتها لغُّة فيما زعم يونس ، ورأى وجهاً آخر هو إبدال الألف مكان الياء لأ نها أخف عليهم نحو: ياربا تجاوزعنا [5].

وقد أجاز أبوعلي الفارسي خذفها وإثباتها مستشهداً عليها بعدة قراءات قرآنية منها حذف الياء والإكتفاء بالكسرة ومنها قولهِ تعالى:﴿**يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ**﴾[6] فيجوز حذفها ويجوز إثباتها لإجتماع الأمثال ؛ لأن إثبات الياء في المفرد وجه ؛ فمن أثبتها جعلها بمنزلة الهاء في علامة ، وبمنزلة الندبة في واغلامك[7].

وقد عَدَّها سيبويه لهجات عربية مسموعة وعزا سبب اختلافها إلى كثرة استعمالها وترددها على أَلْسُن المتكلمين بها.

ج- حذف الياء من (ابن أُمَّ وابن عَمَّ) في النداء

تابع سيبويه كثير من العلماء في الجمع بين كثرة الاستعمال ، والحذف تخفيفاً ، ومن المواضع التي ذكرها النحاة قول العرب: يا إبن أُمِّ ، ويا إبن عَمِّ في النداء ، ويرى سيبويه : ((لأنَّ هذا أكثر في كلامهم من : يا ابن أبي ، ويا غلامَ غلامي ، وقد قالوا- أيضاً- يابن أمِّ ويا ابن عمِّ ، كأنهم جعلوا الاوّل والآخر اسماً ثم

(1) الأوجه الثلاثة هي حذف ياء المتكلم ، والوجه الثاني اثبات الياء في نحو ياغلامي اقبل وحجته أنها اسم بمنزلةِ زيد. فقولنا: ياغلامي بمنزلة ياغلامُ زيد فلما كانت اسمًا والمنادى غيرها ثبتت ، والوجه الثالث اثبات الياء متحركة نحو ياغلاميَ اقبل فثبتت الياء على اصلها ، وأصلها الحركة، ينظر: التوطئة 293، والقواعد النحوية 136.

(2) سورة هود : 51

(3) سورة نوح : 26

(4) سورة إبراهيم : 37 وفي القرآن (ربنا).

(5) ينظر: الأصول 340/1 .

(6) سورة الزمر : 16.

(7) ينظر : الحجة للقراء السبعة ، لأبي علي الفارسي 396/2 .

أضافوا إلى الياء ، كقولك: ياأَحَدَ عَشَر أقبلوا. وإنْ شئت قلت: حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم))[1].

فمن قال يابن أُمَّ ، ويابن عَمَّ بالفتح فقد بناهما والذي أَوجب لهما البناء تضمنهما لحرف الجر وكثرة استعمالهما ، ووقوعهما موقع مايجب له البناء نحو: يازيد. فلاِجتماع هذهِ المعاني يُبنى ، ويكتفى بالمعنى عن إضافة اللفظ؛ لأَنَّ اللام تقتضي ذلك ، فأغنى هذا المعنى عن إضافتها إلى اللفظ، وأمّا من كسر فقد جعل الاسمين اسماً واحداً ، فحذفت الياء وبقيت الكسرة كما يفعل في الاسم الواحد[2]، فكان ذلك أخف في كلامهم من ذكرِ الياء وهو ماذهب إليه الأعلم الشنتمري أيضاً[3].

وقد سار النحويون على منهج سيبويه في التعليل ، والملاحظ أنَّ سيبويه يشبه (ابن أَمّ) و (ابن عَمّ) بـ (أَحَدَ عَشَرَ) وذلك أنَّ ابن أُمّ، وأخواته أصبح كالمفردة الواحدة ، فتعامل معاملة الاسم المفرد ويبقى الاسم مفتوحاً كما يفتح الاسم الأول في المركب المزجي نحو قولنا: بعلَبك ، وحضرموت على أن ذلك الحذف أحدُ أربعة أوجه وردت عن العرب في المنادى المضاف الى ياء المتكلم[4]

ح- اتباع الفتح في النداء

أجاز سيبويه في المنادى المفرد العلم الموصوف بلفظة (ابن) مضافة إلى علم ولم يفصل بين المنادى وصفته المضافة بفاصل ، الإتباع بالبناء على الفتح في محل نصب لكثرة الكلام بالاسم العلم المضاف إلى أبيه العلم حملاً على أَنَّ الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد قال: ((ومثل ذلك قولك: يازيدَ بن عمرو . وقال الراجز وهو من بني الحِرْماز[5]:

ياحَكَمَ بنَ الُمنذر بن الجارُودْ ...

وإنما حملهم على هذا أَنَّهم أَنزلوا الرَّفعةَ التي في قولك زيد بمنزلة الرَّفعةِ في راء اِمرئ ، والجرَّة بمنزلة الكسرة في الراء ، والنصبة كفتحة الراء وجعلوه تابعاً لابن . ألا تراهم يقولون: هذا زيدُ بن عبدالله ، ويقولون : هذهِ هندُ بنتُ عبدالله

(1) كتاب سيبويه : 2/ 214.
(2) ينظر: علل النحو لابن الوراق 479 – 480 وشرح المفصل 2/ 5 ، وشرح جمل الزجاجي 104/2، والكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ، الزمخشري 95/2، والمسائل النحوية والصرفية التي تحتمل وجهين أو أكثر 1/ 149.
(3) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه 1/ 559 .

(4) سبقت الإشارة الى تلك الأوجه في90-92 من هذا البحث.
(5) نسب أيضا إلى رؤبة ، ملحقات ديوانه172، وينظر: لسان العرب 10/ 158 مادة (سردقة)، وشرح التصريح 2/ 169.

فيمن صرف ، فتركوا التنوين هاهنا لأَنَّهم جعلوه بمنزلة اسم واحد لما كثر في كلامهم ، فكذلك جعلوه في النداء تابعاً لابن)) [1].

أمّا إتباع الضم فقد علله بقولهِ : ((فإن قلت : هلاَّ قالوا : هذا زيدُ الطويل؟ فإنَّ القول فيه أَنْ تقول جُعل هذا لكثرتهِ في كلامهم بمنزلةِ قولهم : لَدُ الصلاة ، حذفها لأَنه لا ينجزم حرفان ولم يُحركها واختص هذا الكلام بحذف التنوين لكثرته كما اختص لا أَدرِ ولم أُبَلْ لكثرتهما))[2].

إنما أراد سيبويه أنَّ الاسم المفرد المضموم إذا نُعِتَ بمفردٍ جاز في وصفه وجهان: الرفع والنصب[3] ، وهذا ماأكده ابن جني بقولهِ:((فإن نعت الاسم المفرد المضموم بمفرد جازلك – في وصفه – وجهان: الرفع والنصب- جميعاً- تقول يازيدُ الطويلُ. وإَن شئت: الطويلَ . فمن رفع فعلى اللفظ ومن نصب فعلى الموضع))[4].

وإنما فعلوا به ذلك لكثرتهِ في الكلام. ويشبه سيبويه هذا بقولهم: لَدُ الصلاةَ في حذفهم النون من لَدُن عند الإضافة لالتقاء ساكنين ولم يجعلوه بمنزلة اسم واحد، اي بمنزلة قولنا : يازيدُ بن عبدالله ، فضم الدال إنما هو على قول من قال: هذهِ هندُ بنتَ عَبْدِاللهِ ، فنوّن الدال ولم يتبعها حركة التاء؛ لأَنه لواتبعها لحذف التنوين. وهو على قول من حذف التنوين لإجتماع ساكنين في قولنا: هذا زيدُ بن عبدالله ، وهذا معنى قول سيبويه ((لئلا ينجزم حرفان))[5].

وإنما حذف التنوين من هذهِ الاسماء لكثرتها في الكلام وشبه سيبويه الحذف فيه لكثرة الاستعمال بالحذف في نحو لاأدرِ ولم أُبلْ لكثرتهما في الاستعمال ؛لأَن الأَصل فيها لا أدري لكثرة الاستعمال.

خ- إثبات الهاء في ياأبَهْ ويأمَهْ

يرى سيبويه أنَّ لحاق الهاء في نحو أبه وأمّه سببه كثرة الاستعمال، ويرى أَنَّها لحقت هذهِ الاسماء للتأنيث كما لحقت في نحو : قائمة وذاهبة ولحاقها بالأم راجع إلى كونها مؤنثةً فلحقها ما يلحق المؤنث ، أما أب فقد جعلت التاء فيه عوضاً عن ياء الإضافةِ المحذوفةِ والتقدير : يا أبي ؛ لأَن الأَصل في مؤنثه لفظة (أب) أَن يقال : أبَة فاستغني عن (أبة) بـ(أُم) فصار لفظ المؤنث (أبة) ساقطاً[6].

فإذا أدخلنا هاء التأنيث في (أب) لم يلتبس الكلام في حين أَنَّ دخول الهاء على عمّ وخال غير جائز لأَن لهما مؤنثاً من لفظهما هو قولنا: عمة وخالة.

(1) كتاب سيبويه : 203/2 -204 .
(2) المصدر السابق : 2/ 204 – 205 .
(3) ينظر : الفوائد الضيائية 401/2 ، دراسات في كتاب سيبويه ، د.خديجة الحديثي 198.
(4) اللمع : 201 .
(5) كتاب سيبويه :204/2.
(6) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه 1/ 558.

وقد نقل لنا سيبويه على لسان الخليل ذلك بقولهِ: ((وزعم الخليل- رحمه الله – أَنَّه سمع من العرب من يقول:ياأَمْةُ لا تفعلي. ويدُلّك على أَنَّ الهاء بمنزلةِ الهاء في عمه وخاله ... وإنما يلزمون هذهِ الهاء في النداء إذا أَضفت إلى نفسك خاصة كأنهَّم جعلوها عوض من حَذف الياء))[1]. ويقول: ((فلما أَلحقوا الهاء في أبّهْ وأَمَّهْ، صيروها بمنزلة الهاء التي تلزم الاسم في كل موضع نحو خالة وعمة. واختص النداء بذلك لكثرته في كلامهم كما اختص النداء بياأَيُّها الرجلُ))[2].

يرى سيبويه ان التغيير راجع إلى كثرة استعمال هذهِ الاسماء في الكلام وقد جاز في النداء مالم يجزفي غيره.

قال سيبويه : ((وإنما جازت هذهِ الأشياء في الأب والأمّ لكثرتهما في النداء))[3]. وقد تحذف الهاء في ياأمّاه لكثرة الاستعمال فتقول:ياأم لا تفعلي، وهذا الحذف راجع إلى كثرة الاستعمال أيضاً. وقد شبهه سيبويه بحذف الهاء في طلحة في الترخيم وأنَّ ترخيمه شذوذاً لكثرة الاستعمال نقلاً عن يونس[4].

4-الترخيم

علة كثرة الاستعمال لسيت وقفاً على حذف الحرف عند الأضافة كما هو الحال في حذف الياء من ياابن أُمّ ويابن عَمّ أو حذفهما من ياربّ على تقدير: ياربي ، ومنه قوله تعالى: ﴿ **وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْماً** ﴾[5]، فقد تحذف الحروف من أَصل الكلمة كما هو الحال في الترخيم.

وقد عرفه سيبويه بقولهِ:((والترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً، كما حذفوا غير ذلك من الكلام تخفيفاً))[6].وقد عرفه الزجاجي بقولهِ: ((الترخيم في اللغة هو التسهيل والتليين، وهو في اِصطلاح النحويين حذف أواخر الأسماء في النداء))[7].

---

(1) كتاب سيبويه : 211/2.

(2) المصدر نفسه الصفحة نفسها .

(3) المصدر نفسه : 213/2.

(4) ينظر: نفسه الصفحة نفسها ، والمنصف 109/2 وشرح الكافية للرضي 151/1، وكتاب الحلل في اصلاح الخلل 247.

(5) سورة طه : 114 .
(6) كتاب سيبويه : 2/ 239 .
(7) شرح جمل الزجاجي 2/ 113 .

ويؤكد سيبويه أنَّ الترخيم لا يكون إلا في النداء والدافع له كثرة الاستعمال[1]، وقد خص الترخيم بضرورة الشعر، فهو يرى أنَّ الشاعرَ قد يضطر إليه مؤكداً ذلك بقولهِ: ((واِعلم أَنَّ الترخيم لا يكون إلا في النداء إلا أَنْ يضطر شاعر، وإنما كان ذلك في النداء لكثرتهِ في كلامهم فحذفوا ذلك كما حذفوا التنوين وكما حذفوا الياء من قَوْمِي ونحوه في النداء))[2].

والترخيم في الكلام على ضربين ((أحدهما أن تحذف آخر الاسم وتدع ماقبله على ما كان عليه من الحركة والسكون، والآخر أنْ تحذفَ ما تحذف وتجعل ما بقي بعد الحذف اسماً قائماً بنفسهِ، كأن لم تحذف منه شيئاً))[3].

وللترخيم شروط ذكرها سيبويه[4]، وعلق عليها السيرافي بقولهِ: ((الاسم الذي يقع عليه الترخيم شرطه أَنْ يكون منادى مفرداً معرفة على أَكثر من ثلاثة أَحرف ...)) [5]

وقد أجاز الكوفيون ترخيم الاسم المضاف وجعلوا الترخيم على آخر الاسم المضاف إليه، ومنعه البصريون[6].

ويؤكد سيبويه أنَّ الترخيم لا يكثر في شيء ككثرتهِ فيما آخره هاء التأنيث. وإنما كثر الترخيم في ماآخره هاء التأنيث لأَنَّها شيء مضاف إلى الاسم وليس من نفسه ، وكونها لا تعُود مع جمع مُكسّر ولا سَالِم كعودة ألف التأنيث؛ لأَنها إذا دخلت للتأنيث لم تغير بنية ما تدخل عليه من المذكر[7].

ويرى سيبويه أنَّ هذهِ الهاء متغيرة ، فقد تكون تاءً في الوصل وهاءً في الوقف، وأنَّ دخولها في الكلام اكثر ، فلما كانت هكذا كَثُرَ حذفها في الترخيم لكثرتها في الكلام[8].

والترخيم عند سيبويه اكثر ما يكون في الاسماء المنتهية بالهاء، واقل مايكون في الاسماء غير المختومة بالهاء ، قال: ((واِعلم أنَّ الأسماء التي ليس في أواخرها هاءُ أن لا يحذف منها أكثرُ ، لأنهم كرهوا أن يَخلُّوا بها فيحملوا عليها حذف التنوين وحذف حرف لازم للاسم لايتغّير في الوصل ولا يزول))[9].

---

(1) ينظر : اللمع 206، وكتاب الحلل في اصلاح الخلل 249، وشرح الحدود النحوية 102، واللمحة البدرية 117/2، ومنهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي401.
(2) كتاب سيبويه : 2/ 239 .
(3) اللمع : 206.
(4) ينظر: كتاب سيبويه 2/ 204، والنكت في تفسير كتاب سيبويه 575/1.
(5) ينظر: تعليق السيرافي في هامش(2)من كتاب سيبويه240/2.
(6) ينظر: الإنصاف (مسألة – 48) 347/1 ، وشرح المفصل 2/ 20.
(7) ينظر: كتاب سيبويه 241/2 .
(8) ينظر: المصدر نفسه 244/2، والنكت في تفسير كتاب سيبويه 567/1.
(9) كتاب سيبويه 251/2.

وهذا لا يعني أَنَّ كلَّ اسم خالٍ من الهاء في آخره لا يجوز ترخيمه فقد ذكر الشلوبين شروطاً لترخيم الاسم بقولهِ: ((الاسم المرخم لا يكون إلامُنادًى. وشرطه إنْ كان دون هاء التأنيث: أَن يكون علماً زائداً على ثلاثة احرف ، غَيرَ مستغاث به، ولا مُتعَّجب منه ، ولاَ مندوب ، وأنْ يكون مُفرداً ، أي: ليس جملةً في الأَصل، ولاهو مُضاف ولا مشبه بالمضاف ، وأَن يكون ثلاثياً محرَّك الوَسط، عند الفراء ، فلا يزيد على ثلاثة أَحرف))[1] ويجب أنَّ يراعي الحرف الذي يقع طرفاً بعد المحذوف للترخيم[2] .

وذَهبَ سيبويه إلى أنَّ الأسماء التي ليس في أواخرها هاء كرهوا انْ يحذفوا منها التنوين أو أَنْ يحذفوا منها حرفاً أصلياً .

ويرى أنَّ الترخيم يكثر في نحو حارثٍ ومالكٍ وعامرٍ ، وذلك لكثرة استعمالهم هذه الأسماء في الشعر ، إلى جانب أَنَّهم أكثروا تسمية الرجال بمثل تلك الأسماء[3] .

وقد علل ابن مالك – أيضاً – حذف الألف من الاسم الذي يزيد على ثلاثة أحرف بكثرة الاستعمال ، وقد أكد ذلك بقوله : ((وحذفت الأَلف أيضاً مما كثر استعماله من الأعلام الزائدة على ثلاثة أحرف نحو مالك ، وصالح ...))[4] .

ويذكر سيبويه أَنّ الأسماء غير الأعلام لا تُرَخَّم إلا أنَّ العرب قد قالت : يا صاحِ وهم يُريدون صاحبي لكثرةِ الاستعمال[5] ، ووافقه في ذلك ابن مالك فقد رأى أنَّ كثرة الاستعمال جعلته كالعلمِ . فجاز ترخيمه لذلك وإنْ لم تنطبق عليه شروط الترخيم قال : ((لكن كثرة الاستعمال جعلته كالعلم))[6] .

ومن الواضح أنَّ كثرة الاستعمال كانت وراء ذلك التغيير والحذف الذي لحق أواخر الكلام في الأسماء التي دخلها الترخيم . وقد يدخل الترخيم في غير النداء وذلك حين يضطر شاعر إلى مثل هذا الترخيم .

5- **جواز حكاية خبر من (العلم بالغلبة)**

ذهب سيبويه إلى أَن اهل الحجاز يجيزون حكاية الاسم العلم رفعاً كان او نصباً أو خفضاً لئلا يتوهم المسؤول أَنَّه سُئِلَ عن غير الذي ذكره، وموضع

(1) التوطئة : 294 .
(2) ينظر: كتاب سيبويه 256/2، وشرح المفصل19/2، وأسرار العربية 178، وكتاب الحلل في اصلاح الخلل 251، وشرح اللمع في النحو 150.
(3) ينظر : كتاب سيبويه 256/2 .
(4) ينظر : المساعد 371/4 .
(5) ينظر : كتاب سيبويه 256/2 ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه 583/1 .
(6) المساعد : 562/2 .

المنصوب والمخفوض في: مَنْ زيداً؟ أَو مَنْ زيدٍ ؟ رفع على خبر مَنْ[1] ، كما ان قولهم :" دَعْناَ من تمرتان"[2]، في موضع خفضٍ.

أما اختيارُ أَهل الحجاز الحكاية في الاسماء الأعلام دون غيرها فلأَن الأخبار عن الناس في جميع صفاتهم وأحوالهم – في الغالب – حاصل بها. والاسم العلم إذا ذكر فكأنه مشتملُ على تعريف جمع ما فيه من صفاته المعروفة، وإنما ينعتُ إذا زاحمهُ غيرهُ [3].

ويرى سيبويه أنَّه إنْ لم يكن الاسم علماً أُجري على القياس ورفع على الابتداء والخبر، واشار إلى ذلك بقوله: ((وسمعتُ عربياً مرةً يقولُ لرجل سأله فقال: أَليَسْ قرُيشياً ؟ فقال : "ليس بقُريشياً" ، حكايةً لقولهِ ، فجاز هذا في الاسم الذي يكون علماً غالباً على ذا الوجه. ولا يجوز في غير الاسم الغالب كما جاز فيه ، وذلك أَنه الأكثر في كلامهم، وهو العلمُ الأَوَّل الذي به يتعارفون))[4].

وإنما وجب رفع العلم إذا نُعِتَ أو عُطِفَ عليه لأَن السائل محُتذٍ على كلام المتكلم ، فحكايته لذكر العطف والنعت تُغنيه عن حكايتهِ للإعراب[5]. وإنما جازت الحكاية بـ (مَنْ) ولم تجز بـ (أي) في الاسماء الاعلام لعلتين: إحداهما أنّ السؤال بـ (مَنْ) عن من يعقل اكثر من السؤال بـ (أي)، وماكثر استعماله كثر تغييره عندهم. والعلة الأخرى أَن (أَيا) معربة فإذا سألوا بها وجب رفعها واذا فعلوا ذلك فقد اتبعوها لفظ الاسم العلم على مايوجبه القياس.

ويقولُ سيبويه: ((وإنما جازت الحكاية في (من) لأَنهم لمنْ أكثر استعمالاً وهم مما يغيرون الأَكثر في كلامهم عن حال نظائره))[6].

ويرى ابن الوراق أنَّ ماكان علماً جاز نصبه على الحكاية اما غير الاعلام فلايمكن قال:((فاما مالم يكن اسماً علماً: فأكثر العرب لا تحكيه، وإنْ كان معرفة ، لأَنّه لم يكثر الكلام به كثرة الاسماء الاعلام فجاز في الاسماء الأعلام الحكاية لكثرتها في الكلام))[7].وقد وافق بذلك سيبويه فيماذهب إليه.

---

(1) ينظر: كتاب سيبويه 2/ 413، والمقتضب 309/2، وشرح جمل الزجاجي 467/2، وأسرار العربية 271.

(2) مجمع الأمثال للميداني 39/3-40.

(3) ينظر: شرح الأشموني 3/ 643.

(4) كتاب سيبويه : 2/ 413.

(5) ينظر: المقتضب 2/ 304 ، وعلل النحو لابن الوراق 580، والنكت في تفسير كتاب سيبويه 1/ 686، وشرح جمل الزجاجي 470/2.

(6) كتاب سيبويه : 2 / 414 .

(7) علل النحو : 580 .

وبعض العرب تحكي إكتفاء بوقوع السؤال عقب الكلام للمخاطب ومن يحكي فغرضه البيان عن المخبر عنه بعينه، واما إذا عطف بالفاء او الواو نحو: ومَنْ زيدُ؟ أو فمن زيدُ ؟ فلأَن حروف العطف لا يبتدأ بها، وفيها دليل أَنَّ هذا السؤال معطوف به على كلام المخاطب فاستغنوا عن الحكاية[1].

ت- مجرورات الأَسماء

وفيما يأتي تفصيل للأَسماء التي وردت مجرورة في نصوص سيبويه وقد تبين فيها أثر علة كثرة الاستعمال وسأعرضها على النحو الآتي:-

1-حروف الجر

حذف حَرف الجرّ وإبقاء عمله لكثرة الاستعمال:

إذا كان حذف حروف الجر وإبقاء عملها غير قياسي عند النحاة فقد بيَّن سيبويه أنَّ كثرة الاستعمالِ قد دفعت إليه فقال : ((وزعم الخليل أَنّ قولهم لاه أبوك، ولقيته أَمسِ ، إنما هو على : لله أبوك ولقيته بالأَمسِ ، ولكنَّهم حذفوا الجار والأَلف واللام تخفيفاً على اللسان، وليس كل جارٍ يضمرُ؛ لأَنَّ المجرور داخلٌ في الجار ، فصار عندهم بمنزلةِ حرفٍ واحد، فمن ثَمَّ قَبُحَ ، ولكنَّهم قد يضمرونه ، ويحذفونه فيما كثر من كلامهم؛ لأَنَّهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أَحْوَجُ))[2].

ويرى سيبويه أنَّ حذف الجار للاسم ليس امراً مطرداً ويعزو سبب ذلك الى كون المجرور داخلاً في الجار وهما بمنزلة الشيء الواحد لذا يحسنُ حذف الجار منه ويعلل ما حُذِفَ منه بكثرة الاستعمال لاحتياجهم إلى هذا التخفيف نظراً لكثرة تردده في كلامهم ، وقد أكد ذلك بقوله : ((حذفوا اللامين من قولهم : لاه أبوك. حذفوا لام الإضافة واللام الأخرى ليخففوا الحرف على اللسان))[3]

ويرى مكي بن أبي طالب القيسي أنَّ : ((أصله لاه ثم دخلت الأَلف واللام عليه فلزمتا للتعظيم ووجب الإدغام لسكون الأَوّل من المثلين . ودلَّ على ذلك قولهم : لهي أبوك . يريدون : لله أبوك . فأخروا العين في موضع اللام لكثرة اِستعمالهم

(1) ينظر: كتاب سيبويه 2/ 414، وشرح اللمع 275، والأشباه والنظائر للسيوطي : 1/ 134.

(2) كتاب سيبويه : 2/162-163 ، وينظر : 2/115 من المصدر نفسه .
(3) المصدر السابق : 3/498 .

له. ويدل عليه أيضاً قوله[1]: لاه اِبن عمك ، يريدون لله))[2]. وهذا ما ذهب إليه أبو البركات الانباري واحتج له ببيت ذي الإصبع المذكور آنفاً ، فقال:
((لاه اِبن عمك... أي لله اِبن عمك))[3] وقد عالجه سيبويه في ((باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها))[4].

ذكر الأزهري أنَّ ((لاه أصله " لله" فحذفت اللامان الجارة والأخرى شذوذاً))[5]. فهو يرى أن حذفها ليس قياساً وإنما حذفت للشذوذ لأن حرف الجر لا يحذف ويبقى عمله وهذا أُمر غير قياسي عند أغلب النحاة.

وإنما فعلوا به ذلك لكثرته في الكلام، ونظراً لما أصاب اللفظ من الحذف والتغيير في قولهم: " لاه أبوك" . فقد عبر السمين الحلبي عن ذلك قائلاً: ((فانظر كيف تصرفت كثرة الاستعمال بهذا الاسم على هذهِ الصورة))[6].

ومثل ذلك قولنا: لقيته أمس، إذ قدره سيبويه بـ((لقيته بالأمس))[7]. فقد حذفوا حرف الجر منه لكثرة الاستعمال يصحبها في ذلك طلب التخفيف لما فيها من ثقل على اللسان.

2-القَسَم

أ- حذف الجار في القسم وإبقاء عمله

لا شك في أَنَّ القسم مما يكثر دورانه على أَلْسُن الناس ، وهو لكثرته ينتابه التخفيف في عدة وجوه .

---

(1) البيت لذي الأصبع العدواني وتمامه

...لا أفضلت في حسب عني ولا أنت دياني فتخزوني

ينظر: المفضليات للضبي 160، والأغاني للأصفهاني 3/ 589، والخصائص 2/ 288.

(2) مشكل إعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب : 66- 67.

(3) الإنصاف :(مسألة -57) 1 / 394.

(4) كتاب سيبويه : 3/ 496.

(5) شرح التصريح : 15/2.

(6) الدر المصون للسمين الحلبي : 27/1 .

(7) كتاب سيبويه : 2/ 163.

ومن وجوه الحذف لكثرة الاستعمال في القسم حذف متعلق حرف القسم وهو الفعل نحو قولنا: بالله لأفعلن كذا، والباء متعلقة بفعل محذوف تقديره : " أحلف بالله " أو " أقسم بالله" وقد كثر ذلك في كلام العرب واطَّرد.

وقد نص سيبويه على أَنَّ ما يصيب أسلوب القسم من تصرف وتغيير إِنَّما هو لكثرة الاستعمال، قال: ((ومن العرب من يقول الله لأَفعلن، وذلك أَنَّه أراد حرف الجرّ، وإياه نوى ، فجاز حيث كثر في كلامهم ، وحذفوه تخفيفاً وهم ينوونه))[1].

وإلى هذا أيضا ذهب ابن جني بقوله: ((ومن العرب من يجر اسم الله تعالى وحده، مع حذف حرف الجرّ، فيقول: اللهِ لأَقومن . وذلك لكثرة استعمالهم هذا الاسم))[2].

وأجاز ابن الوراق حذف الفعل الذي يتعدى بحرف الجر في القسم بقوله: ((وإنما يساغ ذلك في القسم لأَنَّه كثير الدور في كلامهم ، ومع ذلك فأنه يحتاج إلى جواب ، فصار افتقاره إلى الجواب كالعوض من حذف الفعل مع كثرة الاستعمال))[3].

وقال ابن يعيش : ((اِعلم أنَّ اللفظ إذا كثر في ألسْنتهم واستعمالهم آثروا تخفيفه ، وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف ، ولما كان القسم مما يكثر استعماله ويتكرر دوره بالغوا في تخفيفه من غير وجهة واحدة))[4].

ولا يجوز إضمار الخافض وإبقاء عمله إلاّ سماعاً ، واجازه الزجاجي في القسم لكثرة الاستعمال في نحو:الله لأقومَنّ [5].

ومن ملاحظتنا للآراء التي سبق ذكرها أَن أصحابها أَجمعوا على أن حذف الجار وإبقاء عمله جاز في القسم نظراً لكثرة استعماله، وتردده في كلام العرب، أي: إن العلة التي جاز معها حذف الجار وإبقاء عمله هي كثرة الاستعمال.

ب- حذف المحلوف عليه

نقل لنا سيبويه رأي الخليل هذا بقولهِ : ((وأَما قولهم: ذا، فزعم الخليل أَنه: المحلوف عليه، كأنه قال: إي والله للأمر هذا ، فحذف الأمرُ لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم، وقدم (ها) ، كما قدم قوم (ها) في قولهم: هَا هو ذا ، وها أنا ذا))[6].

(1) كتاب سيبويه : 3/ 498 .
(2) اللمع : 288.
(3) علل النحو : 301.

(4) شرح المفصل : 94/9 .
(5) ينظر: شرح جمل الزجاجي 1/ 531- 532 .
(6) كتاب سيبويه : 3/ 449-500 .

وقد اختلف العلماءُ في معنى: إي ها لله ذا، فذهب الخليل إلى أنَّ (ذا) هو المحلوف عليه، كأنَّه قال: أي والله للأمرُ هذا، كما تقول: إي والله لزيد قائمُ ، وحذف (الأمر) لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم ، وقدم (ها) كما قدم قوم: ها هو ذا، وها أنا ذا ، أما الأخفش فذهب إلى أنَّ (ذا) ليس هو المحلوف عليه وإنّما هو المحلوف به، وهو من جملة القسم ، والدليل على ذلك أنهم قد يأتون بعده بجواب قسم، والجواب هو : المحلوف عليه، فيقولون: إي ها الله ذا لقد كان كذا وكذا ، كأنَّهم قالوا إي والله هذا المقسم به وذا القسم به ، عبارة عن قوله: والله وتفسيراً له[1].

وكان المبرد[2] يرجح قول الأخفش ويُجيزُ قول الخليل .

ت- حذف نون (أَيْمُن) ووصل همزتها

من صور الحذف الأُخرى التي نالت أسلوب القسم نظراً لكثرته في الكلام قولهم: أَيْمُن الله لأفعلن ، وايمُ الله ، وقد ذكره سيبويه في باب ما عمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم بقوله : ((وذلك قولك : لعمر اللهِ لأفعلنّ ، وأيمُ الله لأفعلنَّ وبعض العرب يقول: أَيمنُ الكعبة لأَفعلنَّ ، كأنه قال: لَعَمْرُ الله المقسم به، وكذلك أَيْمُ الله وأيمُن الله ، إلا أَنَّ ذا أكثرُ في كلامهم ، فحذفوه كما حذفوا غيره . وهو أكثر من أَنْ أصفه لك))[3].

وحكى سيبويه في هذا الباب عن يونس أَن ألف أيمن موصولة وقد حذفت في الوصل ، وأنَّ أَيْمن لم يوجد مضافاً إلى اسم الله وإلى الكعبة ، ومعناه اليمن والبركة[4].

وذهب الكوفيون إلى أَنه جمع يمين ، وألفه ألف قطع وإنما حذف تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، وتابعهم في ذلك الزجاج، غير أن البصريين ذهبوا إلى أَنَّه اسم مفرد مشتق من اليمين ، لا جمع يمين[5].

ويرى أبو حيان أن العرب قد تصرفت في أيمن كثيرًا والسبب راجع إلى كثرة الاستعمال[6].

---

(1) ينظر: رأي الاخفش في شرح المفصل 9/ 105، وشرح الكافية 2/ 336.
(2) ينظر: المقتضب 2/ 322.
(3) ينظر: كتاب سيبويه : 3/502-503.
(4) ينظر : المصدر نفسه 3/503 .
(5) ينظر الإنصاف (مسألة -59)1/ 404- 409، ، وشرح المفصل 9/92، ومغني اللبيب ، لابن هشام الأنصاري 1/ 105-106 ، والشاهد وأصول النحو 359- 360، وأسلوب القسم واجتماعه مع الشرط ، علي أبو القاسم عون 138-139.

(6) ينظر: ارتشاف الضرب 4/1771، وهمع الهوامع 2/40 ، ومنهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية، د. عبد الأمير محمد أمين الورد 363 .

وإن لـ(أيمن) عدة لغات[1]،ترى الباحثة أنَّ هذهَ اللغات لا تعدو أن تكون أسماء مقصورة من أَيمن أو يمين ، إذ إنّ القسم من الأساليب التي يكثر دورانها على أَلْسُن الناس، وهي لهذا عرضة للتغيير والتحوير والقطع فتصير على صور مختلفة ، وقد اِنتبه إلى ذلك عدد كثير من النحاة[2]. وقد اِحتاج أَيْمن إلى همزة وصل في أَوَّلهِ لمّا لحقه من الإعلال بالتسكين .

3-**الإضافة** :

أ- إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال

ذكر سيبويه في باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء أشياء تضاف إلى الأفعال منها قول العرب : رأيته مُذ كان عندي . فمذ يحتمل أَنْ يكون اسماً وحرفاً، فإَن كان اسماً فهو كإضافة الزمان إلى الأفعال ، ومذ من ظروف الزمان، وإن كان حرفاً فهو حرف جر مختص به الزمان ، وعمله فيما بعده كعمل الاسم المضاف ، ذكر ذلك بقولهِ : ((يضاف إليها أسماء الدهر وذلك قولك: هذا يوم يقوم زيدُ، وآتيك يوم يقولُ ذاك . وقال الله عزَّ وجلَّ : ﴿ **هَذَا يَوْمُ لا يَنطِقُونَ** ﴾[3] ، و ﴿ **هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ** ﴾[4]. وجاز هذا في الأَزمنة واِطَّرد فيها كما جاز للفعل أن يكون صفة وتوسعوا بذلك في الدهر لكثرتهِ في كلامهم ، فلم يخرجوا الفعل من هذا كما لم يخرجوا الأسماء من ألفِ الوصل نحو: ابن وإنّما أصله للفعل وتصريفه))[5].

يتضح من نص سيبويه المذكور آنفاً جواز إضافة اسماء الزمان الى الجمل الفعلية لأنها مما توسعت به العرب لكثرته في كلامهم .

وقد نص الثعالبي على أن مثل هذهِ الإضافة من سنن العرب ومثَّل لها بقولنا: هذا عامُ يُغَاثُ الناسُ ، وهَذا يومُ يَدْخل الأَميرُ[6]. واستشهد بقوله تعالى : ﴿**رَبِّ فَأَنظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ**﴾[7]، وقوله تعالى : ﴿**هَذَا يَوْمُ لا يَنطِقُونَ**﴾ كما أنه

(1) ينظر: اللغات في (أَيْمُن) في المخصص 15/13 ، ولسان العرب 493/13 ، مادة (يمين)، والجنى الداني 541 ، والإنصاف (مسألة-59) 409/1 ، وهمع الهوامع 40/2 .

(2) ينظر: سر صناعة الإعراب 131- 132 والإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب 2/ 323، ورصف المباني 76.

(3) سورة المرسلات : 35.

(4) سورة المائدة : 119.

(5) كتاب سيبويه : 117/3 .

(6) ينظر: فقه اللغة وسر العربية، الثعالبي 222 ، وأسرار العربية 142 ، وشرح المفصل 45/2 .

(7) سورة الحجر : 36.

استشهد بحديث الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وآله وسلم: ((إنّ المريض ليخُرج من مَرضهِ كيوم ولدته أُمهُ))[1] .

فمن كلام الثعالبي واستشهاده بآي من الذكر الحكيم يتضح أنَّ إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال هي من السنن التي اتبعها العرب في مجاري كلامهم، وإن لم ينص صراحة على أنَّ التوسع في أسماء الظروف متأتٍ من كثرة استعمالها في كلامهم ، وإنما رأى أَنها سنة متبعة في كلامهم على حين أنَّ سيبويه عدَّ مثل هذا الاتساع في إضافة أسماء الدهر الى الأفعال راجع في مجمله إلى كثرة استعمال الظروف في كلام العرب وتوسعهم فيها .

ب- إضافة كلا إلى المضمر

ذكر سيبويه أن العرب حملوا قلب ألف (كلا) عند إضافتها الى المضمر ياء في حالتي النصب والجر على لديك وإليك فقالوا : شاهدْت كليهما ومررت بكليهما وقد عزا ذلك إلى كثرة الإستعمال ، قال: ((وإنما شبهوا كلا في الإضافة بعلى لكثرتهما في كلامهم، لأَنهما لا يخلوان من الإضافة ، وقد شبه الشيء بالشيء . وإنْ كان ليس مثله في جميع الأشياء))[2].

وإنما حملوه في الجرّ والنصب على عليك دون الرفع لأَن (على) تقع في موضع مجرور ومنصوب ولا تقع في موضع مرفوع، كقولنا: مِنْ لَدَيْهِ ، ومِنْ عَليهْ ، وهذا لَدَيْه ، وعَليْهِ ، فَحُمِل (كلا) عليهما في الحال التي تكون لهما[3] ، ووجه الشبه بينهما يكمن في كثرة استعمالهما مضافين الى ما يليهما .

ومراد سيبويه أَنَّ ألف (كلا) تنقلب في حال النصب والجر إذا أُضيفت إلى مضمر لأنَّ فيها إفرادًا لفظيًا وتثنية معنوية، وتضاف إلى المظهر تارة وإلى المضمر أخرى فجعلوا لها حظاً في حالة الإفراد وحظاً في حالة التثنية فكانت مع المظهر بمنزلةِ المفرد على صورة واحدة في حالة الرفع والنصب والجر نحو : مررت بكلا الرجُلَيْن، وهي مع الإضافة إلى المضمر بمنزلةِ التثنية في قلب الألف منها ياء في حالة النصب والجر[4] نحو : مررت بكليهما، لذا لم تقلب الألف فيها مع المظهر وقلبت مع المضمر لأَنها لزمت الإضافة وجر الاسم بعدها؛ فأشبهت لدى ،

(1) من حديث أبي هريرة مع اختلاف يسير فيه وإسناده ضعيف ، ولمعناه شواهد كثيرة ، ينظر: الترغيب والترهيب من الحديث الشريف ، الإمام الحافظ زكي الدين المنذري 299/4 ، وفقه اللغة للثعالبي ، الفصل الثالث 222.

(2) كتاب سيبويه : 3/ 413.

(3) ينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه 915/2.

(4) ينظر: الإنصاف (مسألة – 62) 2/ 449-450.

وإلى ، وعلى، لأن لدى وإلى وعلى لا تقلب ألفها ياء مع المظهر[1]نحو : لديك وإليك ، وعليك ، والداعي لهذا القلب هو كثرة الاستعمال والاضافة كما نص على ذلك سيبويه .

ثانياً : المبني من الأسماء

1-حذف نون الوقاية من أنِّي وكأنَّي

انتبه سيبويه إلى ثقل الحروف على اللسان في حال تكرارها ، مما جعل العرب تلجأ إلى تخفيف مثل تلك الكلمات وبيّن أنَّ حكم الضمير في (أن) وأخواتها كحكمه مع الفعل وأراد بذلك حذف النون لكثرة الاستعمال . قال: ((فإن قلت ما بالُ العرب قد قالت: إنّي وكأنَّي ولعلَّي ولكنِّي؟ فإنه زعم أنَّ هذه الحروف اجتمع فيها أنها كثيرة في كلامهم ، وأنهم يستثقلون في كلامهم التضعيف ، فلما كثر استعمالهم إياها مع تضعيف الحروف حذفوا التي تلي الياء))[2].

ويرى أن العلة في حذف النون من لعل وليس فيها تضعيف لقُربِ اللام من النون ؛ لأنها قد تدغم في كثير من الأحيان مع النون أو تبدل مكانها فحذفوها كما يحذفون ما يكثر استعمالهم إياه[3].

2- حذف اسم (لا) النافية للجنس

أطلق عليها علماؤنا الأوائل اسم (لا) التبرئة دون غيرها من أَحرف النفي، وحقها أَنْ تصدق على (لا) النافية كائنة ما كانت، لأَن كلَّ مَنْ برأته فقد نفيت عنه شيئاً، لكنهم خصوها بالعاملة عمل(إنّ) فإن التبرئة فيها أمكن من غيرها لعمومها بالتخصيص . وتسمى (لا) النافية للجنس[4]. وقد خالفت سائر أخواتها في النفي بِاتفاق العلماء ، فهي تعمل في النكرة ، كما أَنها تقع هي وما تعمل فيه في موضع ابتداء ، وذهبوا إلى أنَّ هذه المخالفة هي التي دعت إلى أن يكون أسمها منصوباً بغير تنوين ، وقد يضمر هذا الاسم أحيانا لكثرة الاستعمال ، وهذا ما نص عليه سيبويه بقولهِ : ((وإنما أضمروا ما كان يقع استخفافاً ؛ لأَن المخاطب يعلمُ ما يعني ، فجرى بمنزلة المثل ، كما يقول: لا عليك، وقد عرفَ المخاطب ما تعني ، أنه لا

(1) ينظر: الإنصاف (مسألة – 62) 2/ 450.
(2) كتاب سيبويه : 2/ 369 .
(3) ينظر: المصدر السابق الصفحة نفسها .
(4) ينظر : المقتضب 357/4، 194/1، والمقتصد للجرجاني 799/1، وشرح جمل الزجاجي 69/2 ، وشرح التصريح 1/ 235 ، والنواسخ في كتاب سيبويه 247 .

بأس عليك، ولا ضرَّ عليك، ولكنه حُذف لكثرة هذا في كلامهم ، ولا يكون هذا في غير لا عليك))[1].

وفي موضع آخر قال: ((قولهم : لا عليك ، وإنما يريدُ : لا بأس عليك ولا شيء عليك ، ولكنه حذف لكثرة استعمالهم إياه))[2].

أما قوله: إنّما اضمروا ما كان يقع استخفافاً، فأراد أنَّهم حذفوا الاسم طلباً للخفةِ ولأَن المخاطب عالم بمراد المتكلم فلا حاجة للتوسع في الكلام؛ لأَن العربية تميل إلى الإيجاز والاختصار. حتى أَنَّ الكثير من الكلام جرى مجرى المثل وصار بمنزلته.

وضرب سيبويه لذلك مثلاً قولهم: لا عليك على تقدير: لا بأس عليك ، أو لاضرَّ عليك ، والأمر الداعي إلى هذا الحذف هو كثرة الاستعمال ، لأَنه شاع وانتشر وتردد على أَلْسُن المتكلمين فحذف لذلك.

والملاحظ هنا اِجتماع علتين هما: علة الاستخفاف وعلة كثرة الاستعمال ؛ لأَن علة التخفيف جزء من كثرة الاستعمال بمعنى أنَّ التخفيف حاصلُ لشيوع هذا الكلام على أَلْسنةِ المتكلمين به، وأَمر بديهي أن ما شاع وتردد وكثر استعماله خُفف كي يزول ما فيه من ثقل على اللسان.

وقد شبه المبرد حذف الاسم من لا النافية للجنس لكثرة الاستعمال بقولنا: ((أفعل هذا إما لا، أي: إن كنت لا تفعل غيره فـ(ما) زائدة ، والتقدير: إن لا تفعل غير هذا ، فافعل هذا ، وكذلك قولهم: عندي درهم ليس غيرُ ، وليس إلاَّ))[3] .

وقد أخذ بذلك ابن يعيش فقال: ((اِعلم أَنَّهم قد حذفوا اسم (لا) النافية للجنس كما حذفوا الخبر فقالوا: لا عليك والمراد " لا بأس عليك " أي : لا شيء عليك ، وإَنما حذفوا الاسم لكثرة الاستعمال تخفيفاً ، وقالوا : لا كالعشية عشية ، والمراد لا عشية كالعشية الليلة ، ومثله: لا كالعشيةِ كزيدٍ رجلُ ، والمراد: لا أحد كزيد رجلُ ، فالاسم محذوف والجار والمجرور في موضع الخبر، وعشية مرفوع؛ لأَنَّه عطف بيان على الموضع))[4].

ويقال ذلك في التعجب وقد جاز فيه الرفع والنصب على الموضع وعلى اللفظ وقد نبّه سيبويه على أن الحذف يقعُ في المواضع التي يعرفُ المخاطب فيها المحذوف[5] . ومن أجل ذلك فقد لخص المبرد ما يقع من الحذف لعلم المخاطب

(1) كتاب سيبويه : 2/1 .

(2) المصدر السابق : 2 / 295، وينظر: 289/3 من المصدر نفسه .

(3) المقتضب : 151/2-152 .
(4) شرح المفصل : 114/2 .
(5) ينظر : كتاب سيبويه 294/2 .

بقولـه : ((فكـلُّ مـا كـان معلومـاً فـي القـولِ جاريـاً عنـد النـاس فحذفـه جـائزٌ لعلـم المخاطب))[1].

فالحذف لعلم المخاطب باب واسعُ تناوله القدماء بالشرح والتفصيل وقد ارتبط الحذف لعلم المخاطب بكثرة الاستعمال وشيوعه لديهم حتى صار ما حذف معلوماً لكثرتهِ في كلامهم.

3- ملازمة الاسماء (ذا ، ذي ، تا ، ألا ، أُلاء) للبناء

ذهب سيبويه الى أنَّ الاسماء المبهمة نحو : ذا ، وذي ، وتا ، وأُلا ، وأُلاء، لما كثرت في كلام العرب وشاع وقوعها على كل شيء خالفت ما سواها من الأسماء في تصغيرها وعدم تصغيرها ، وصارت بمنزلة الحروف في ملازمتها للبناء ؛ وقد ذكرها سيبويه في باب تغيير الاسماء المبهمة إذ صارت علامات خاصة بقولهِ: ((وذلك: ذا، وذي، وتا، وأُلا، وألاء وتقديرها اولاع. فهذهِ الأسماء لما كانت مبهمة تقع على كلَّ شيء ، وكثرت في كلامهم ، خالفوا بها ما سواها من الأسماء في تحقيرها ، وغير تحقيرها، وصارت عندهم بمنزلة (لا) و(في) ونحوها ، وبمنزلة الأصوات نحو: غاقِ وحاء ومنهم من يقول : غاقٍ وأشباهها ؛ فإذا صار اسماً عُمِلَ فيه ما عُمِلَ بـ(لا) ؛ لأنك قد حوَّلته إلى تلك الحال كما حولت لا))[2].

فمراد سيبويه أن الأسماء التي تكون على حرفين شابهت الحروف والأصوات فلزمها البناء.

ويرجعُ السبب في ذلك إلى كثرة استعمال هذهِ الأسماء في كلامهم حتى أشبهت الحرف في لزوم البناء ومنعت لذلك من الصرف الذي يدخل الأسماء المتمكنة ، لأنه دليل قوة على اسميتها.

4- ملازمة ما رُكِّبَ من جزأين وصار اِسماً واحداً للبناء مع إضافةٍ أو تعريفٍ لكثرة الاستعمال .

أطلق علماء العربية القدماء على ما رُكِّبَ من جزأين بالشيء الواحد أو الاسم الواحد[3] ، وقد يلازم البناء ما ركب من جزأين سواء أكان مضافاً أم معرفاً بـ(أل) لأن معنى الواو العاطفة قائمٌ فيه مع الاضافة والتعريف بـ(أل) كالواو في قولنا : خمسة وعشرون ديناراً ، قال سيبويه : ((واعلم أَنَّ العرب تدع خمسةَ عَشَرَ في

(1) المقتضب : 254/3 .
(2) كتاب سيبويه : 280/3-281.
(3) ينظر : المصدر السابق 3/ 298-299 ، والمقتضب 161/2 ، والأصول 311/1 ، والمذكر والمؤنث لابن الانباري 242/2 ، وأسرار النحو 194 .

الإضافة والأَلف واللام على حال واحدة، كما تقول: اِضربْ أيّهم أفضل، وكالآن ، وذلك لكثرتها في الكلام وأنَّها نكرة فلا تغيَّر))[1].

نلحظ من نص سيبويه السابق أنَّ البناء قد لازم الكلمتين حتى صارتا اِسماً واحداً ، وضرب لذلك مثلا قول العرب : خَمسَةَ عَشَرَ ، فمن المعروف أنَّ الأعداد المركبة تُبنى على فتح الجزأين[2] .

ويبدو للباحثة أن التركيب هنا لا يمكن لأحدٍ أنكاره، أما معاملتها تبعاً للنوع من حيث التذكير والتأنيث على وفق للمعدود لا يلغي كون هذه الأعداد مركبة فعلاً، وإنما يعني أن لها سمة خاصة عند التركيب هي مراعاة جنس المعدود أو نوعه، ، وقد أُختير بناءُ الجزأين على الفتح لأَن الفتحة أخف الحركات فتعادِلُ بخفتها ثقل العدد المركب الطويل والثقيل بالتركيب[3].وفيه لغات غير أن اعرابه بالبناء على الفتح هو الأشيع والأقيس ومثله مثل الخازِباز في ملازمتهِ البناء على الكسر، وقد نص سيبويه على أَنَّ السبب في ملازمة خَمْسَةَ عَشَرَ للبناء على الفتح والخازِباز على الكسر راجع إلى كثرة استعمال هذهِ التراكيب في كلام العرب[4] هرباً من الثقل في اللفظ وطلباً للخفةِ ؛ لأَن خَمسْةَ عَشَرَ - على سبيل التمثيل -مكونة من ستة مقاطع:

/ خ-َ م/ س-َ/ ت-َ / ع-َ / ش-َ / ر-َ /

وهو مقطع طويل فأُختير له البناء على الفتح .

5- بناء (أَمسِ) على الكسر

يرى الخليل أنَّ علة بناء أمسِ على الكسر مردُّها كثرة هذا الاسم في كلام العرب، فإن استعمل ظرفاً بُني على الكسر عند أكثر النحاة، وقد أكد ذلك سيبويه وهو ينقل لنا رأي الخليل بقولهِ: ((وسألته عن أَمسِ اسم رجل؟ فقال: مصروف؛ لأَن أمس ليس هاهنا على الحد ولكنه لمّا كثر في كلامهم ، وكان من الظروف تركوه على حالٍ واحدة ، كما فعلوا ذلك بابن ، وكسروه كما كسروا غاقٍ . إذ

(1) كتاب سيبويه : 3/ 298-299، وينظر: 283/2، 288 من المصدر نفسه .

(2) ينظر : المقتضب 161/2 ، وشرح ألفية ابن معطِ 101/2 ، وشرح التصريح 273/2 ، والنواسخ في كتاب سيبويه 247-248 .

(3) ينظر: النحو العربي نقد وبناء ، د. إبراهيم السامرائي 180.

(4) ينظر: كتاب سيبويه 3/ 299، وكتاب الحلل في اصلاح الخلل 232.

كانت الحركة تدخل لغير إعراب ، كما أنَّ حركة غاقِ لغير إعراب . فإذا صار اسماً لرجلٍ انصرف ، لأَنك قد نقلته إلى غير ذلك الموضع))[1] .

وأجاز الخليل لقيتهُ أَمسِ. أن يكون على تقدير . لقيته بالأمسِ . وقد حذفت كلّ من الباء وأل التعريف وكانت الكسرة كسرة إعراب.

أما الكسائي فرأى أَنه ليس مُعرباً ولا مبنياً ، وإَنما هو محكي شيء بفعل الأَمر من الإمساء ، كما لو حُكِيَ شيء بأصبح من الإصباح، وقد كثرت لفظة أمسِ في كلامهم وعلى السنتهم فلزمت حالة واحدة هي الكسر[2].

ويرى ابن خالويه إنِ علة بناء أمسِ هي وقوعه قبل كل يوم نحن فيه ، ولا يخص يوماً بعينه ، فصار مبهماً فزال الإعراب عنه.

أما الزجاجي فزعم أنّه يجوز بناءُ امسِ على الفتح[3]، ونلحظ أن الكسائي وإنِ اختلف مع النحاة في إقرار البناء إلا أَنَّه لم يخالفهم في أنَّ العلة وراء ذلك هو كثرة الاستعمال ذاكراً ذلك بقولهِ : ((وكانوا كثيراً ما يقولون ذلك للزور والخليط إذا أراد معنى الانصراف عنهم...فكثرت هذهِ الكلمة على السنتهم حتى صارت اسماً للوقت))[4].

ويرى الجرجاني أنَّ السبب في بناء امسِ هو تقدير الألف واللام فيه لأَنهم وصفوه بالمعرفة ، ولما تضمن معنى الحرفية صار بمنزلةِ (مَنْ وكمْ) في أنهما لما تضمنا حرف الاستفهام بُنيا، فلو زال تقدير الأَلف واللام لزال البناء نحو قولنا: إنّ أمسَكَ قد مضى، لأَننا عند الإضافة لم نقدر الألف واللام ؛ لأَن الإضافة والألف واللام لا يجتمعان في النحو[5].

أما صاحبُ النكت فيرى أَنَّ الأصلَ في المبنيات كلها أنه إذا سُمي بشيء منها رجلُ أُعرب ولم يغير حُكمه أَن أصله مبني فأَمس مبني على الكسر فإذا سمينا به رجلاً أعربناه ، والذي أوجب له البناء قبل التسمية تضمنه معنى الإشارة لليوم الذي ثانيه يومك ، فإنِ انقضى اليوم لم يلزمه هذا الاسم فصار بمنزلة شيء حاضر نشير إليه بهذا ، وإنْ زال منه الحاضر لم نقل ذا ، فهو بمنزلة الضمير كونه لا يعرف إلا باليوم الذي نحن فيه فأشبه الضمير الذي لا يضمر[6]، إلا بأن يجري ذكره أو يكون حاضراً[7]، فإن سُمي رجل بأمس فهو رجل مصروف في لغة أهل الحجاز وبني تميم.

---

(1) كتاب سيبويه : 3/ 283 .
(2) ينظر: همع الهوامع 2/ 67.
(3) ينظر: شرح جمل الزجاجي 400/2 ، وهمع الهوامع 209/1 .
(4) ينظر: رأي الكسائي في همع الهوامع 208/1 .
(5) ينظر: المقتصد للجرجاني 141/1.
(6) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه 858/2.
(7) ينظر: علة بناء امسِ في المقتضب 3/ 173، والآمالى الشجرية لابن الشجري 260/2، وشرح المفصل 4/ 106؛ وشرح الكافية 2/ 152.

المبحث الثاني

علة كثرة الاستعمال في الأفعال عند سيبويه

تقسم الأفعال في العربية على قسمين : المعربةُ وهي الأفعال المضارعة التي لم تباشرها نون النسوة أو احدى نوني التوكيد ، وما سوى ذلك من الأفعال يعَّد مبنياً .

والأصل في الأفعال البناء لأَن الأَفعال ثقيلة كما ذكرنا سابقاً[1]، والحكم على اللفظة بأنها خفيفة أو ثقيلة متعلق بأسباب يعود بعضها إلى اللفظة نفسها كأن تكون كثيرة الحروف فيحكم عليها بالثقل ؛ لذلك عُدَّ الثلاثي أَخف الابنية لقلة حروفه. في حين عُدَّ الرباعي ثقيلاً لكثرة حروفهِ وكان الخماسي هو الأثقل لإفراط طولهِ[2] ، بل إنَّ هناك تفاوتاً في الخفةِ والثقل في أبنية الثلاثي نفسه ، وذلك تبعاً لحركاته، ولذلك كان (فَعَلَ) أخف أبنية الثلاثي لفتح أَوَّله وفتح ثانيه ، كذلك توسعوا في استعماله فلم يختص بمعنى معين[3].

ونجد أحكاماً أُخرى لم تكن مستقاة من الكلمة نفسها بل جاءتها من أَشياء أُخرى خارجة عنها. فمن ذلك عَدُهُم الكلمة التي ظنوا أَنها أصل خفيفة ، وعُدَّ الفرع عليها ثقيلاً ، للسبب نفسه ،وعدَّ الاسم خفيفاً لأَصالتهِ ، وعُدَّ الفعل ثقيلاً لفرعيته عليه وكذلك لم يلحقه التنوين ولا الكسر ، غير أَن ابن يعيش رأى أن الفعل أثقل لكثرة مقتضياتهِ، إذ يستلزم فاعلاً ومفعولاً فصار كالمركب منها، أما الاسم فمفرد والمفرد أخف من المركب[4].

ومعنى ثقل الفعل أنَّ مدلولاته ولوازمه كثيرة فمدولاته الحدث والزمن ، ولوازمه الفاعل والمفعول والتصرف وغير ذلك[5]، والثقل من صفة ما لزم محله ولم ينقل عنه لغيره ، فمالزم مكانه فهو الثقيل ، وما تجاوزه وتعداه فهو الخفيف لفظاً ومعنى[6].

وينقسم الفعل على جامد ومتصرف ، فالجامد هو مالزم حالة واحدة ، والمتصرف ما لم يلتزم صورةً واحدةً وقد يكون تام التصرف أو ناقص التصرف.

وقد يلجُ مستعمل اللغة أسلوب الحذف بقصد الإيجاز والتخلص من التكرار وذلك بالغاء أحد أجزاء الجملة على ألاَّ يكون الحذفُ مُخلاً بنظام الجملة فيترك أثراً

(1) ينظر : صفحة 76 من البحث .
(2) ينظر : الخصائص 1/ 61، والخليل أعماله ومنهجه ، د. مهدي المخزومي 161.
(3) ينظر: شرح الشافية 70/1.
(4) هو ابن يعيش في شرحه للمفصل ، ينظر : شرح المفصل 57/1.

(5) ينظر: مسائل خلافية في النحو ، لأبي البقاء العكبري 119.

(6) ينظر : حاشية الصبان 58/1، ونحو التيسير ، د . احمد عبد الستار الجبوري 119.

ذا بال في دلالتها ، أي : أن تؤدي الجملة بعد الحذف ، المعنى الذي تؤديه قبل الحذف[1].

وقد يكون الحذف ((أولى وآنس من النطق به))[2] ونراه شمل حذف الفعل في مواضع متعددة نص عليها سيبويه وأطلق عليها مصطلحات منها (الإضمار)[3]، و(الترك)[4] ، للتعبير عن ظاهرة الحذف ، وقد يربط كل موضع من مواضع الحذف بملابسات السياق[5] .

وفيما يأتي تبيين للأفعال التي أصابها بعض التغيير والتبديل بسبب كثرة الاستعمال كما ذهب إليه سيبويه في الكتاب :

1. حذف الفعل لكثرة الاستعمال

أ- في باب التحذير والإغراء

يرى سيبويه اِطِّراد حذف الفعل في أسلوب التحذير بـ(إياك) لكثرة استعمالهم إياه في الكلام نحو: إياك والأسدَ. حتى صار (إياك) بدلاً من فعل التحذير فقال: ((حذفوا الفعل من إياك لكثرة استعمالهم إيَّاه في الكلام، فصار بدلاً من الفعل ، وحذفوا كحذفهم ((حينئذ الآن)) فكأنه قال: احذرِ الأسدَ، ولكن لابد من الواو لأنَّه اسم مضموم إلى آخر . ومن ذلك: رأسه والحائطَ ، كأنّه قال: خلِّ أَودَعْ رأسه والحائط. فالرأس مفعول والحائطَ مفعول معه فانتصب جميعاً))[6].

ومذهب السيرافي فيما يروي أبو حيان عنه أنَّه معطوف على إياك والكلام جملة واحدة والتقدير : إياك باعدْ من الأسدَ ، والأسدَ من نفسك ، فكلاُهما مُباعدُ[7].

وذهب ابن خروف إلى أنَّه منصوب بفعل آخر وأنَّ الكلام جملتان على تقدير : إياك باعدْ من الأسدِ واحذر الأسدَ . كما تقول: نفسكَ والشرَّ، ورأسك

---

(1) دلائل الإعجاز : 117.

(2) ينظر: كتاب سيبويه 2/ 163.

(3) ينظر : المصدر السابق 163/2.

(4) ينظر : نفسه 280/1- 281.

(5) ينظر: الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه ، الدكتور نهاد موسى، مجلة حضارة الإسلام 176.

(6) كتاب سيبويه : 1/ 274.

(7) ينظر: ارتشاف الضرب 3/ 1478 ، والتراكيب غير الصحيحة نحوياً في (الكتاب) لسيبويه ، دراسة لغوية، د. محمود سليمان ياقوت 246، ومنهج كتاب سيبويه في التقويم اللغوي، د. محمد كاظم البكاء 342، ودراسات في النحو والصرف ، د. طارق نجم عبدالله 131.

والجدارَ[1]. على حين أنَّ ابن مالك يرى أنَّ إيَّاك والأسدَ ليس من باب عطف جملة على جملة بل هو من باب عطف المفرد على تقدير: اِتّقِ تلاقي نفسك والشَّر فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه[2].

وفي جميع ماتقدم سواء أكان عطف جملة على جملة أم عطف مفرد لابد من وجود الواو في نحو ذلك . وهذا ماأكده سيبويه بقوله : ((ولكن لابد من الواو لأنَّه اسم مضموم إلى آخر)) [3]، ولابد للفعل من وجوب الإضمار ولا يحسن إظهاره فقد كَثُرَ في كلام العرب استعماله في التحذير فاكتفوا بإياك عن الفعل.

ويشبه سيبويه المحذوف في إياك والأسدَ بحذف الفعل من جملة ((حينئذ الآن))[4] على تقدير : واسمع إلي الآن ، فقد حذف الفعل لكثرة الاستعمال.

أما قوله: إياي والشرَّ فهو لا يخاطب نفسه ولا يأمرها وإنما يُخاطب رجلاً فيقول : إياي من الشرَّ فينصب إياي على تقدير: باعدْ وما هو في معناه، ويحذف حرف الجر من الشرَّ ويوقع الفعل المقدر عليه ثم يعطفه على الأول[5]. ومما ذكره سيبويه في باب ما جرى منه على الأمر والتحذير قوله :((ومن ذلك قولهم: " مازِ رأسَك والسيف" كما تقول: رأسَك والحائطَ ... وإنما حذفوا الفعل في هذهِ الأشياء حين ثنوا لكثرتها في كلامهم، واستغناءً بما يرون من الحال وبما جرى من الذكرِ وصار المفعول الأوَّل بدلاً من اللفظ بالفعل ، حين صار عندهم مثل: إياك، ولم يكن مثل: إياك لو افردته ؛ لأنَّه لم يكثر في كلامهم كثرة إياك ، فشبهتْ بإياك حين طال الكلام وكان كثيراً في الكلام)) [6].

أراد سيبويه ترخيم مازِن بقولهِ مازِ رأسك والسيف. ولم يكن (مازن) اسماً لرجلٍ ، بل كان من بني مازن واسمه خِدام وقد أَسَرَ بجيرًا القشيري فجاء قَعْنَبْ اليربوعي ليقتله فمنعه المازني منه فقال للمازني: مازِ رأسَك والسيفَ ، وترتيبه على أحد الوجهين الآتيين: أما أنْ يكون سمّاه (مازن) إذ كان من بني مازن، وهذا معروف عن العرب في بعض المواضع ، ثم جاء به مُرخَّماً على ذلك. وأمّا أنْ

(1) ينظر: رأي ابن خروف في شرح التسهيل 161/2 ، وأسرار العربية 138 ، وشرح المفصل 25/2.
(2) ينظر: رأي ابن مالك في شرح التسهيل 161/2.
(3) كتاب سيبويه : 1/ 274.
(4) ينظر: المصدر السابق الصفحة نفسها.
(5) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه 1/ 345 ، والنحو الوافي ، عباس حسن 4/ 125-126 ، ودراسات في النحو والصرف 131.
(6) كتاب سيبويه: 1/ 275 ، وينظر: 292 من المصدر نفسه.

يكون ترخيماً بعد ترخيم على تقدير: أنَّه رخَّم مازنيًّا على ذلك فصار مازناً ثم رخَّم مازناً فصار مازٍ[1]. وقد حذف الفعل منه لكثرة الاستعمال على تقدير : نحِّ رأسك.

فسيبويه يرى أنَّ الحذف هنا كان لكثرة ترداد التحذير في كلام العرب مضافاً إليه الاستغناء بالحال الدالة على هيأة صاحبها لقيام الدليل على حذفه والاستغناء عنه. وهو يشبهه بـ(إياك) وفروعه في حذف الفعل منه في غير حالة الإفراد، ويريد بذلك العطف ، إذ لو أردت - على سبيل التمثيل- أن تقول: رأسك كما تقول : إياك لم يفهم المقابل المراد منه على حين أنَّ إياك يكون على تقدير: إياك أُحذر فحذف الفعل لعلم المخاطب به وكثرة تردده في الكلام . على حين أنَّ رأسَك في حال الإفراد لم تكثر ولم تتردد ترد رأسك والحائط فلم يحذف الفعل منها لكثرته في الكلام ، وإنما كان الحذف مشابهاً لـ(إياك) والأسدَ، أي: مع العطف على جملة اِحذر واتقِ الأسدَ ، لأن هذا أكثر في الكلام فحذف استغناءً ؛ لأن المخاطب عالمٌ به.

ومن الشواهد القرآنية التي ساقها سيبويه دليلاً على حذف الفعل لكثرة الاستعمال في باب ما جرى منه على الأمر والتحذير قوله تعالى: ﴿ **انتَهُواْ خَيْراً لَّكُمْ** ﴾[2] ، إذ عدَّ نصب (خيراً) بعامل محذوف[3] ، فقال: ((وإنما نصبتَ خيراً لك وأوْسعَ لك ، لأنَّك حين قُلْتَ : (اِنْتَهِ) فأنت تريد أن تُخرجه من أمْرٍ وتدُخِله في آخرَ)) [4].

وعضد رأيه بقول الخليل : ((كأنك تحمله على ذلك المعنى ، كأَنك قلت: انْتَهِ وادخلْ فيما هو خيرُ لك ، فنصبتهُ لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له : انْتهِ أنك تحمله على أمر آخر ،فلذلك انتصب ، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيَّاه في الكلام ، ولعلم المخاطب أَنَّه محمولٌ على أمر حين قال له : انتْهِ ، فصار بدلاً من قوله: اِئتِ خيراً لك ، وادخلْ فيما هو خير لك)) [5].

---

(1) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه 1/ 346 ، والتوطئة 350 ، وشرح المفصل 26/2.

(2) سورة النساء : 171 .

(3) ينظر: معاني القرآن للكسائي 122.

(4) كتاب سيبويه : 1/ 283.

(5) المصدر السابق : 1/ 283- 284.

يتضح مما تقدم أنَّ سيبويه قدّرَ في الآية الكريمة فعل أَمر محذوفٍ وجاراً ومجروراً متعلقين به ، والتقدير: انتهوا من هذا وأْتوا خيراً لكم ، وإنما حذف الفعل المقدر ومتعلقه لكثرة الاستعمال ، ولم يبقَ من أصل الكلام سوى ((اِئْتَهوا خيراً لكم)).

إلا أن الدكتور علي عبد الفتاح لم يرتضِ مثل هذا الحذف وقال بعدمهِ، ورأى في تقدير المحذوف في القرآن الكريم تجاوزاً للحد المقبول في تحليل النصوص القرآنية. و أنَّ الجمل أو التراكيب في القرآن الكريم تأتي في نظم مقصودة - هيأة يكتفى فيها – بضميمة السياق، وظروف القول بنظمٍ خاص دونما حاجة الى سواه ، لا ذكراً ولا تقديراً [1].

ويرى أنَّ الحذف غير مقبول لأنَّه يشعر بأنَّ ما كان محذوفاً قد كان أصلاً ثم طُرِحَ أو أُزيل من النص. ولا معدى لنا بعد ذلك من التعبير بـ (الاكتفاء) أو (الاقتصار) بدلاً من الحذف . ومادام الأمرُ هكذا فنحنُ من وجهة نظره لا يمكن لنا تحت أي عنوان كان – أن يكون لنا شأنٌ – ونحن مُخلَقُوْن – أو تدخل في الحكم على كلامه تعالى من وجهة القول بحذف شيء منه [2].

وقد ذكر الأنواع الأربعة للقول بالحذف نقلاً عن السيوطي، ورأى أنَّ كل ما ذكر لا ينطوي تحت مضمار الحذف ، واستشهد في إثبات ما ذهب أليه من عدم جواز تقدير محذوف بنصوص من القرآن الكريم منها قوله عزَّ وجل: ﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ** ﴾[3] على تقدير : أَهل القرية ، فقد رفض الدكتور هذا التقدير : وقال بدلالة الاكتفاء هنا[4]، فهو يرى الأمر من باب المجاز وليس من باب الحقيقة لأنَّه لا يستدعي ولا يطلب جواباً[5]. وقد تناول العديد من آي الذكر الحكيم مما قُدِرَ فيه حذفٌ كقوله تعالى:﴿**وَلَوْلا فَضْلُ اللَّـهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّـهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ** ﴾[6] وقوله تعالى: ﴿ **وإذا السماءُ انشقت** ﴾[7]. وقوله تعالى: ﴿ **وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ** ﴾[8]. والكثير من الآيات القرآنية التي تناولها الدكتور بالتحليل والتفصيل ليستدل بها على عدم جواز تقدير محذوف في القرآن الكريم[9] ، إلا أنَّه لم يذكر

(1) ينظر: دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية،دراسة للقول بالحذف والتقدير،علي عبد الفتاح ، (اطروحة دكتوراه) مخطوطة،كلية التربية،جامعة بغداد 2.

(2) ينظر: دلالة الاكتفاء 14.
(3) يوسف : 82.
(4) ينظر: دلالة الاكتفاء 62.
(5) ينظر: المصدر السابق 62.
(6) سورة النور:10.
(7) سورة الانشقاق: 1.
(8) سورة البقرة: 93.
(9) ينظر: دلالة الاكتفاء 20 ، 120.

الآية الكريمة ﴿ **وانتهوا خيراً لكم**﴾، والتي نص العلماء على وجود محذوف فيها ! فهل إنَّ عدم ذكر هذهِ الآية الكريمة ينهض دليلاً على ضرورة تقدير محذوف ؟

فقد اختلف النحاة في تقدير المحذوف في هذهِ الآية الكريمة ، فذهب الكسائي إلى أنَّ (خيراً) نصب بـ (كان) المحذوفة ؛ لأنَّه وقع خبراً لها. والتقدير: ((انتهوا يكن الانتهاء خيراً لكم))[1].

وأجاز الفراء (ت 207 هـ) أنْ يكون خيراً في قوله تعالى ﴿ **انتهوا خيراً لكم** ﴾ صفة لمصدر محذوف، أي: انتهاءً خيرًا لكم[2]. وإنَّ اختلاف العلماء في تقدير نوع المحذوف دليلُ على اتفاقهم بوجود المحذوف وإلا لما اختلفوا فيه؟

وترى الباحثةُ أنَّ ما ذهب إليه علماء العربية القدماء كالكسائي والفراء في تقديرهم محذوفاً في الآية الكريمة ينهض دليلاً على وجود المحذوف في القرآن الكريم. أما قبولنا بمبدأ دلالة الاكتفاء فلا يمكن اطلاق القول به بل يمكن الآخذ به في مواضع معينة تبعاً لطبيعة السياق الذي وردت فيه.

وللحذف حملاً على كثرة الاستعمال نصيبٌ واسعٌ في كتاب سيبويه ، إذ تصدى لهذهِ العلة في عدة مواضع قياساً على مواضع العلل الأخرى التي بين فيها الحذف حتى أَنَّه أدرج أبوابا وضعها تحت هذا العنوان نحو: ((بابُ يحذفُ منه الفعل لكثرتهِ في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل))[3].

فهو يوردُ بعض الأمثلة التي تردُ على ألْسُن المتكلمين العرب معللاً اِختصار الكلام لكثرتهِ ؛ ولأَن المعنى المراد منه قد بات معروفاً لدى السامع والمتحدثِ فدلالتهُ معروفة لديهما فقد شاع استعمالها بينهم الأمرُ الذي اضطرهُم الى الإيجاز والاختصار؛ لأَن الأمثال عرفت بالإيجاز الشديد وبكثرة استعمالها وتداولها بين المتكلمين .

وفي العربية مواضعُ كثيرةٌ يحذف منها الفعل لدلالة ما قبله عليه نحو: لا كيداً ، ولا رغماً ولا هماً ، على تقدير : لا أفعلُ ولا كيداً ، اي: لا افعله ولا اكيده كيداً ، أي : لا أقاربه[4].

قال سيبويه في باب ما يحذف منه الفعل لكثرته في الكلام : ((هذا ولازعماتك، أي : ولا أتوَّهمُ زعماتك، ومن ذلك قولُ الشاعر ذي الرُّمَةِ ، وقد ذكر الديار والمنازل:

ديارَميَّـــــة إذ مَـــــيُّ مســـــاعفة[1] ولا يرى مثْلها عُجمُ ولا عَرَبُ[2]

---

(1) ينظر: معاني القرآن للكسائي 122.
(2) ينظر: معاني القرآن للفراء 1/ 295.
(3) كتاب سيبويه : 1/ 280.

(4) ينظر شرح جمل الزجاجي : 419/2.

كأَنَّه قال: أُذكر ديارَميَّة . ولكنه لا يذكرُ (أُذكر) لكثرة ذلك في كلامهم ، واستعمالهم إياه ، ولِما كان فيه من ذكر الديّار قبل ذلك، ولم يذكر : ولا أَتوَّهم زعماتك. لكثرة استعمالهم إياه ، ولاستدلاله مما يرى من حالهِ أَنَّه ينهاه عن زعمه. ومن ذلك قولُ العرب:((كليهما وتمرا))[3] فهذا مثل قد كَثُرَ في كلامهم واستعمل ، وتُرِكَ ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام كأنه قال :((أعطني كليهما وتمراً))[4].

ويقولُ ايضاً: ((ومن ذلك قولهم: " كلّ شيء ولا هذا" ، و" كلّ شيء ولا شتيمة حُرّ" أي : ائتِ كل شيء ولا ترتكب شتيمة حُرّ، فحذف لكثرة استعمالهم إياه ، فأجرى مجرى ولا زعماتِك))[5].

أَراد سيبويه أنهم حذفوا الفعل وهو أتوهم أو أزعم لكثرتَهِ في الكلام ، ولأَن المخاطب عالم به. وهذا ما أكده الزجاجي بقولهِ:((وأما هذا ولا زعماتك، فمنصوب بفعل مضمر من لفظه فإنك قلت: ولا أزعم زعماتك ، أي : هذا هو ولا أزعمُ زعماتك ، ولم يظهر الفعل لأنَّه جرى مجرى المثل في كثرة استعماله))[6].

وقد عرض ابن يعيش لمثل هذا الضرب من الحذف في بعض الأمثال العربية في قولهم: هذا ولا زعماتك ، وكليهما وتمراً ، حيث قال: ((وأمَّا قولهم : هذا ولا زعماتك ...أي :هذا هو الحق ولا أتَوهَمُ زعماتك، أي : ما زعمته والزعم قول من اعتقاد ، ولا يجوز ظهور هذا العامل الذي هو أتوهم وشبهه ؛ لأنَّه جرى مثلاً ، والأمثال لا تغير ، وظهور عامله ضرب من التغيير ، وقالوا : كليهما وتمراً ، ويروى كلاهما وتمراً ، وكثر ذلك في كلامهم حتى جرى مثلاً))[7].

ويرى أبو حيان أنَّ (("هذا ولا زعماتك " يقال: لمخاطب كان يزعم زعمات، فلما ظهر خلاف قوله قيل له ذلك ، أي : هذا الحق ولا أزعم زعماتك أو لا أتوهم زعماتك))[8].

وقد شبه سيبويه حذف الفعل من جملة كليهما وتمراً بحذف الفعل من جملة هذا ولا زعماتك ، ووجه الشبه بينهما هو كثرة الاستعمال حتى صار مثلها في

---

(1) مساعفة : تعني مؤاتية وهي المساعدة والمواتاه والقرب، ينظر : لسان العرب 9/ 152 مادة (سعف).
(2) ينظر: ديوانه 3، كتاب سيبويه280/1، خزانة الأدب 378/1.
(3) مجمع الأمثال : 3/38-39.
(4) كتاب سيبويه : 281/1.
(5) المصدر السابق : 1/ 280-281.
(6) شرح جمل الزجاجي: 2/ 418.
(7) شرح المفصل : 27/2.
(8) ارتشاف الضرب: 3/ 1474.

الاختصار والإيجاز ، وهو يقالُ لمن خُيِّرَ بين شيئين فطلبهما وطلب معهما زيادة على تقدير: أعطني كليهما وزدني تمراً ، لكنَّه حذف لكثرته في الكلام[1].

وقد علل سيبويه حذف الفعل وهو إئت بكثرة الاستعمال ولزم الاختصار والحذف فيه لكثرة تردده على ألْسُن المتكلمين به.

ب- في باب الحال

ذكر سيبويه مواضع يحذف فيها الفعل لكثرة الاستعمال ونراه في باب ماينتَصبُ على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأَمر والنهي يوردُ لنا شواهد أُخرى من كلام العربِ حُذِف فيها الفعل لكثرة استعماله ، فهو يقول : ((وذلك قولك: أَخذته بدرهمٍ فصاعداً ، وأخذته بدرهم فزائداً ، حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه ، ولأنَّهم أَمِنوا أَنْ يكون على الباء، لوقلت: أَخذتهُ بصاعدٍ كان قبيحاً ؛ لأَنَّه صفة ولا تكون في موضع الاسم ، كأَنّه قال: أَخذتهُ بدرهمٍ فزاد الثمنُ صاعداً ، أو فذهبَ صاعِداً))[2].

فقد حذف الفعل من جملة أَخذته بدرهمٍ فصاعداً، ويقالُ لمن يشتري أشياء بأثمانٍ مختلفة أدناها درهم فإذا قلنا: أَخذتُ كلّ ثوبٍ أو غيره من الاشياء بدرهمٍ فصاعداً كان أَدنى الثمن درهماً ثم نزيدُ عليه. فالتقدير: أَخذتُ ثوباً بدرهمٍ فزاد الثمنُ صاعداً فصار بعضها بدرهمٍ ، وبعضها بدرهمٍ وقيراطٍ ، والفعل ها هنا محذوف لكثرة استعمالهم إياه ، وقد حُذِفَ صاحبُ الحال والعامل فيه زادَ.

ونصب سيبويه صاعداً على الحال وأوضح أنه لا يجوز أن نجعل صاعداً صفة للثوب وقد نعته بالقبيح ، وقد علله السيرافي بقوله : ((لا يحسن أن تقول : أخذته بدرهم فصاعد ، لأنَّ صاعداً نعت ولا يحسنُ أنْ تعطف على الدرهم إلا المنعوت ، ولأَنَّ الثمنَ لا يعطف بعضه على بعض بالفاء ، لا تقول : أخذت الثوب بدرهمٍ فدانقٍ ، لأنَّ الثمنَ يقع جملة عوضاً عن المبيع ، فلا يتقدم بعضه على بعض ، وإنما يعطف بالواو لأنَّها للجميع))[3] .

وإلى مثل ذلك ذهب ابن الوراق بقوله :((وأما قوله: أخذته بدرهمٍ فصاعداً فمعنى هذا الكلام أنك أشرت إلى عدلِ متاعٍ وقع سِعْرُ ثوب منه بدرهم، ثم غلا السعرُ فزاد على الدرهم، فيكون التقدير : أخذتَه بدرهمٍ فزاد الثمن صاعداً، ونصب صاعداً على الحال ، والعامل فيه زاد))[4] .

وقد ذهب الشنتمري إلى ما ذهب إليه السيرافي في عدم جواز مجيء (صاعداً) نعتاً بقوله: ((ولا يُحسن أن تقول : أخذته بدرهمٍ فصاعدٍ من جهتين:

---

(1) ينظر: المصدر نفسه الصفحة نفسها، وشرح جمل سيبويه 188/1 ،وظاهرة بلى الألفاظ 165.

(2) كتاب سيبويه : 1/ 290 .

(3) شرح السيرافي في هامش كتاب سيبويه 1/ 90 .

(4) علل النحو: 514.

إحداهما : أن صاعداً نعت ولا يجوز أن نعطف على الدرهم إلاَّ المنعوت ، والجهة الأخرى : أنَّ الثمن لا يعطف بعضه على بعض بالفاء))[1].

ويعلل سيبويه سبب عطف الجملة بالفاء ، وعدم جواز عطفها بالواو قائلاً: ((ولا يجوز أنْ تقول: وصاعدٍ ؛ لأنك لا تريد أنْ تَخبْرَ أنَّ الدرهمَ مع صاعدٍ ثمنٌ لشيء ، كقولك : بدرهم وزيادة ، ولكنك أخبرت بأدنى الثمن فجعلته أوّلاً ثم قَروْت شيئا بعد شيء لأثمانٍ شتى ، فالواو لم ترد فيها هذا المعنى ، ولم تُلْزم الواو الشيئين أنْ يكون أحدُهما بعد الآخر))[2]وأراد سيبويه بقوله :((ثم قروت))[3] الزيادة بتدريج فيها، لأنَّه مأخوذ من قروت الأرض إذا أتيت قطعة منها بعد قطعة على جهة التتبع لشيء فيها[4].

وتكون في الشيء الذي يبين زيادة في المقدار أو نقصاً بتدرج فيهما كقولنا: تصرفت بدينار فصاعداً ، أو اشتراه بدينار متسافلا[5].وقد عطف الجملة بالفاءِ ولم يعطفها بالواو لأَن الفاء تأتي للترتيب والتعقيب وقد أفادت هنا التدرج في الزيادة بترتيب فيها وضرب لذلك مثلاً قولنا: مررتُ بزيدٍ وعمرو، ليس بالضرورة أن نكون مررنا بزيدٍ قبل أن نمر بعمرو في حين أنَّ الفاء أَفادت الترتيب المتعاقب في زيادة الثمن فلم تفد الواو ذلك المعنى الذي أفادته الفاء.

وإنما جاز حذف الفعل لكثرة الاستعمال حين جاءت الحال مفردة دالة بلفظها على زيادة تدريجية أو نقص تدريجي كقولنا: تصدقتُ على المحتاج بدرهم فصاعداً ، فصاعداً حال وعاملها وصاحبها محذوفان على تقدير: فأَذهب بالعدد صاعداً ، والمحذوف جملة إنشائية عطفت بالفاء على نظيرتها[6]، ولا بد من اقتران هذهِ الحال المفردة بالفاء العاطفة أو ثم العاطفة.

ويعلل سيبويه السبب في ذلك ، أي : إمكانية أَنْ تبدل (ثُمَّ) مكان الفاء بقولهِ: ((وثم بمنزلة الفاء ، تقول: ثم صاعداً ، إلا أَنَّ الفاء أكثر في كلامهم))[7].والسبب في ذلك أنَّ (ثُمَّ) بمنزلة الفاء إلا أنَّ استعمال الفاء في الكلام أكثر من استعمال ثم، لذا كان مجيء الفاء مع الحال الدالة على الزيادة أو النقص التدريجي أكثر من مجيء (ثم) لكثرة استعمال الفاء معها.

ت- في باب النداء

(1) النكت في تفسير كتاب سيبويه : 1/ 355.
(2) كتاب سيبويه : 1/ 290-291.
(3) المصدر نفسه : 291/1 .
(4) ينظر : لسان العرب 174/15 مادة (قرا).
(5) ينظر: العلل في النحو لابن الوراق ، تح : مهما مازن المبارك 231 ، وشرح التسهيل 1/ 343 ، والتعليل اللغوي في كتاب سيبويه 257 .
(6) ينظر:النحو الوافي : 382/2.
(7) كتاب سيبويه : 291/1.

يرى سيبويه أنَّ باب النداء من أوسع الأبواب التي تجلت فيها ظاهرة الحذف لكثرة الاستعمال؛ ذلك أَنَّ النداء مما يحتاج إليه الناس كثيراً ؛ لأنَّه أَوَّل كلامهم ، فلما كثُر وكان الأَول في كلِّ موضع حذفوا منه تخفيفاً ؛ فقال: ((وإنما فعلوا هذا بالنداء لكثرته في كلامهم؛ ولأَن أَوَّل الكلام أبدا النداء ، إلا أَن تدعه استغناءً بإقبال المخاطب عليك ، فهو أَوَّل كلِّ كلام لك به تعطف المتكلم عليك فلما كثر وكان الأول في كلِّ موضع ، حذفوا منه تخفيفاً ؛ لأنَّهم مما يغيرون الأكثر في كلامهم، حتى جعلوه بمنزلةِ الأَصوات وما أَشبه الأَصوات من غير الأسماء المتمكنة. ويحذفون منه كما فعلوا في لَم أُبلْ. وربما أَلحقوا فيه كقولهِم أَمَّهات))[1].

وقد تابع الزجاجي سيبويه في أنَّ مظاهر الحذف المختلفة في باب النداء إنما هي أثر من آثار كثرة الاستعمال ، فقال: ((فلما كثر النداء في كلا مهم هذهِ الكثرة أَجازوا تغييره وبناءه على الضم إذا كان مفرداً ، وحذف التنوين منه ، وترخيمه))[2].

يتضح مما تقدم أَنَّ الشيء إذا كثر في كلام العرب خففوه ، والحذف للتخفيف أثر من آثار الكثرة ، والكثرة تناسب التخفيف[3]. ويرى سيبويه أَنَّ الاسم المنصوب بعد أداة النداء منصوب على إضمار فعل محذوف وجوباً والاسم كالمفعول به لهذا (الفعل) المضمر ، فإن كان الاسم مفرداً، أي: علماً أو نكرة مقصودة بُني على ما كان يرفع به في محل نصب ، وإنْ كان الاسم نكرةً غير مقصودة أو مضافاً أو شبيهاً بالمضاف نصب.

قال سيبويه: ((اعلم أَنَّ النداء كلُّ اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره. والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب))[4].

ذكر النحاة أَنَّ الناصب للمنادى واجب الحذف لكثرة الاستعمال[5]، وإلى ذلك أشار ابن يعيش بقوله:((المنصوب باللازم إضماره: المنادى. قال صاحب الكتاب[6]: منه المنادى لأَنكَ إذا قلت ياعبد الله فكأَنكَ قلت : ياأُريدُ ، أو أَعني عبدالله ولكنه حُذِف لكثرة الاستعمال وصار بدلاً منه))[7].

---

(1) كتاب سيبويه :2/ 208.

(2) اللامات للزجاجي : 112.

(3) ينظر: الأُصول 1/ 415 ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه1/ 556 ، وشرح المفصل 11/2، والإيضاح في شرح المفصل 323/2.

(4) كتاب سيبويه : 182/2 .

(5) وينظر: رأي ابن كيسان في حاشية الصبان 1/ 39، وشرح ألفية ابن معطِ 2/ 1038 وشرح قطر الندى 202 ، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبدالله السليلي 801/3.

(6) يريدُ بصاحب الكتاب أبا القاسم محمود بن عمر الزمخشري. وينظر: المساعد 2/ 480 .

(7) شرح المفصل : 1/ 127.

وقد ذهب ابن مالك إلى ما ذهب إليه ابن يعيش في أنَّ الناصب للمنادى هو فعل مضمر وقد عزا السبب في ذلك إلى كثرة الاستعمال وقصدِ الإنشاء فقد قال :((وناصبه أُنادي ، لازم الإضمار لظهور معناه مع كثرة الاستعمال وقصد الإنشاء))[1].

ويعلل ابن هشام سبب حذف الفعل في النداء بقوله: ((قولك يا عَبْدَ الله، أصله: يا أدعو عَبْدَ اللهِ، فـ (يا) حرف تنبيه، وأدعو فعل مضارع قُصدَ به الإنشاء لا الإخبار وفاعله مستتر و (عَبْدَ اللهِ) مفعول ومضافٌ إليه ، ولما علموا أنَّ الضرورة داعية إلى استعمال النداء كثيراً أوْجبُوا فيه حَذفَ الفعل اكتفاء بأَمرين: أَحدُهما دلالة قرينة الحال، والثاني : الاستغناء بما جعلوه كالنائب عنه والقائم مقامه وهو (يا) وأخواتها))[2].إلا أنّ الدكتور مهدي المخزومي رفض هذا التقدير ورأى أنَّ الذي يسوغ للعلماء ذلك التقدير هو جعل النداء من جنس الجملة الفعلية, وتابعه في ذلك الدكتور علي عبد الفتاح فهو يرى أنَّ هذا مرفوض لأنَّ النداء من وجهة نظره أسلوب خاصٌّ يؤدي وظيفته بمركب لفظي خاص[3]. ويستشهد في إثبات ماذهب إليه بما ذكره عن الدكتور مهدي المخزومي بقولهِ: ((إنَّ حذف الأداة من النداء وإقامة الفعل الذي قدروه مقامه يذهب بالدلالة المقصودة من أسلوب النداء ، ويعود الكلام بعد التقدير وله طبيعة أخرى ودلالة أُخرى، ويتحول الكلام من كونه إنشاء إلى كونه خبراً))[4].

وذهب الدكتور علي عبدالفتاح إلى أنَّ قولنا يازيد لا يعدو أنْ يكون أداة للتنبيه ، ولفت نظر المنادى ولا يختلف عن أمثاله من الأدوات التي تؤدي ما يؤديه مثل هذا التعبير من وظيفة نحو: (ألا) التي للتنبيه ، و(ها) التي للتنبيه ايضاً وغيرهما. ويرى أنَّ تقدير (أُنادي زيداً) في (يازيد) لا يقوله أحدنا- وهو المنادي – لـ (زيد) ، وإنما نقوله لشخص قريب منا يلتفت إلينا متوهماً أنَّنا نناديه، فنقول له (ننادى زيداً) فانّنا أَخبرناه ، ولم نطلب منه ولا يمكن أنْ نقول لزيدٍ : أنادي زيداً ، ولا أدعو زيداً. فالمنادى مخاطب لا مُخبر[5].

وترى الباحثة أنَّ ما ذهب إليه الدكتور مهدي المخزومي وتابعه فيه الدكتور علي عبدالفتاح هو المذهبُ الخليقُ بالقبول ذلك أنَّنا لا يمكن أنْ ننادى شخصاً ما

(1) شرح التسهيل : 385/3 .

(2) شرح شذور الذهب ، لابن هشام الأنصاري 202.

(3) ينظر: دلالة الاكتفاء 45- 46.

(4) في النحو العربي نقد وتوجيه: 53.
(5) ينظر: دلالة الاكتفاء 46.

بقولنا. أنادي زيداً ونحن نخاطبه فلا يمكن أن يكون المنادى مخاطباً وغائباً في آن واحد.

ث- في باب التعجب

التعجب من المواضع التي يظهر فيها أثر كثرة الاستعمال، ويكون قياساً على صيغتين (ما أفعله ، وأفعل به) ، وله صيغ سماعية منها قولهم: لله دره فارساً أو شاعراً . ومثلهُ في الدلالة على التعجب قولهم: لله أبوك ، وقد ينال الحذف هذا الأسلوب الأَخير فيقولون لاه أبوك ، وقد سبق الكلام عليه في موضع متقدم من هذا البحث[1].

ومما جاء على معنى التعجب قولهم: تالله رجلاً ، وقد ذكره سيبويه بقوله:((كما قال : تالله رجلاً ، وسُبحان الله رجلاً ، وإنما أراد: تالله مارأيت رجلاً ، ولكنه يترك الإظهار استغناءً ، لأَن المخاطب يعلم أَن هذا الموضع إِنَّما يضُمر فيه هذا الفعل لكثرة استعمالهم إياه))[2].

ويقال ذلك عند التعجب وقد أضمروا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في نحو تالله رجلاً على تقدير: تاللهّ مارأيت رجلاً ، وقد أضمروا الفعل طلباً للخفة لأَن المخاطب يعلم أنَّ هذا الموضع يضمر فيه الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام.

ويرى الجرجاني أنَّ مثل هذا الحذف في الكلام كثيرٌ ويؤكد ذلك بقولهِ: ((ونحو ذا من الحذف كثيرٌ في الكلام))[3].

وقد استشهد سيبويه على حذف الفعل لكثرة الاستعمال بقول جرير[4]:

ياصاحبي دَناَ الرَّواحُ فسِيرا لا كالعشيةِ زائراً وَمزورا

فقد أُضمر الفعل وهو (أرى) لكثرة الاستعمال، فهو على تقدير : لا أرى زائراً ومزوراً كزائر العشية ومزورها.

والجملة فيها معنى التعجب ، لكنَّهم أَضمروا الفعلَ استخفافاً لأنَّه كثرُ في كلامهم وعلى أَلْسُنتهم فآثروا الحذف طلباً للخفةِ.

ج- من (أمّا) الشرطية

يسوق لنا سيبويه شاهداً آخر على حذف الفعل لكثرة الاستعمال بقولهِ:((أمّا لا يذكر بعدها الفعل المضمر، لأنَّه من المضمر المتروك إظهاره ، حتى صار ساقطاً بمنزلة تركهم ذلك في النداء ، وفي مَنْ أَنت زيداً : فإن أَظهرت الفعل قلت: أمّا كنت

(1) ينظر: صفحة 103 من هذا البحث.

(2) كتاب سيبويه : 2/ 293- 294 .
(3) المقتصد : ا/ 219.
(4) البيت لجرير ، ينظر: الديوان 290، وكتاب سيبويه 2/ 293، وخزانة الأدب 114/2، وشرح المفصل 2/ 114، ومنهج كتاب سيبويه 410.

منطلقاً اِنطلقت ، وإنما تريد: إنْ كنت منطلقاً اِنطلقتُ ، فحذفُ الفعل لا يجوز هاهنا كما لم يجز ثم إظهاره ؛ لأن (أَمّا) كثرت في كلامهم واستعملت حتى صارت كالمثل المستعمل))[1].

وقد اتفق الكوفيون والبصريون على وجوب حذف الفعل لكثرة الاستعمال في نحو: أما أنت منطلقاً اِنطلقت إلاّ أَنَّهم اختلفوا في المعنى ، فذهب الكوفيون إلى أَنَّه بمعنى (أَنَّ) وأَن المفتوحة للمجازاة عندهم ، ويستشهدون بقولهِ تعالى: ﴿ **أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى** ﴾[2].

وأما البصريون فالتقدير عندهم : لأَن كنت منطلقا اِنطلقت معك، أي : لانطلاقك في الماضي أنطلق معك، ولذلك شبهها سيبويه بإذن وجعلها كشيء واحد[3]. وقد حذف الفعل معها لكثرة الاستعمال حتى جرى مجرى المثل.

يقول سيبويه :((وليس كلُّ حرفٍ هكذا ، كما أنه ليس كلُّ حرف بمنزلة لم أَبَلْ ولمَ يَكُ ولكنهم حذفوا هذا لكثرته وللاستخفاف فكذلك حذفوا الفعل من أمّا))[4].

ومراده أَنَّ الفعل يحذف مع (أَمَّا) وهذا لا يسري على جميع الحروف ، وإِنَّما جاز في (أَمّا) لكثرتهِ في الكلام.

2- حذف لام الفعل المضارع أو تسكينه بتأثير أحد عوامل الجزم .

علل سيبويه سبب حذف لام الفعل بعد دخول أدوات الجزم عليه بكثرة الاستعمال والتي تغير هذا الفعل أما بقطع الصوت الذي فيه فيسكن نحو: لم أَقلْ ؛ أو بحذف حرف العلة منه أن كان معتلاً نحو: لم أرمِ، على تقدير : لم أرمي ، وإلى ذلك أشار بقوله: ((وغيروا هذا لأن الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله ، أَلا ترى أنك تقول: لَمْ أَكُ , ولا تقول: لم أقُ ، إذا أردت أَقُلْ. وتقول : لا أدر كما تقول: هذا قاضٍ ، وتقول: لم أُبلْ. ولا تقول : لم أُرَمْ تريد لم أرامِ . فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره))[5] وقد نبه المحقق عبد السلام هارون على تكرار هذا التعبير في غير موضع من كتاب سيبويه[6].

وهذا ما أكده أبو البركات بقوله: ((وهم أبداً يحذفون لكثرة الاستعمال كقولهم: لا أدر ، ولم أُبلْ ، ولم يكُ ، وخذ ، وكلْ ، وأشباه ذلك ، والأصل لا أدري، ولم أُبالِ

(1) كتاب سيبويه: 294/1.
(2) سورة البقرة: 282.
(3) ينظر : الإنصاف (مسألة - 10) 71/1 ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه 256/1-257 ، وشرح المفصل 98/2- 99
(4) كتاب سيبويه : 294/1، وقد تكرر مثل هذا الحذف لكثرة الاستعمال عند سيبويه في غير موضع ، ينظر على سبيل التمثيل : 294/1 ، 295 .
(5) كتاب سيبويه : 196/2.
(6) ينظر على سبيل التمثيل : 1، 25، 266، 294، 2، 140، 196، 204، 208، 256، 3/ 506، 4/ 184، 399.

، ولـم يكـنْ، وأ أخـذ ، وأ أكـل فحـذفوا فـي هـذه المواضـع ومـا أشـبهها لكثـرة الاستعمال))[1].

ويرى السيوطي أنَّ كثرة الاستعمال كانت مسوغاً للحذف في كثير من أبواب العربية ، وقد عقد لذلك بحثاً جاء فيه : ((ومما حذف لكثرة الاستعمال ياءُ المتكلمِ عند الإضافة والتنوين ومن : "هذا: زيدُ بنْ عمرو" ، وقولهم : أَيش، ولم أُبل ، ولا أدرِ ، ولم يكُ ، وحذف الاسم في: لا عليك ، أي : لا بأسَ عليك))[2].

فنراه في نص واحد ذكر جملة من الأسماء والأفعال التي أُعلت بالحذف لكثرة الاستعمال كان سيبويه قد عالجها في مواضع متفرقة من الكتاب.

3- إضمار ضمائر الرفع في (نِعْمَ وَبِئْسَ) وجواز اتصال تاء التأنيث بهما لكثرة الاستعمال:

اِختلف النحاة في هذين الفعلين إذ رأى البصريون أنهما فعلان[3] في حين ذهب الفراء وكثير من الكوفيين إلى أنهما اِسمان. إلا أن ابن عصفور أنكر مثل هذا الخلاف بينهما ورأى أَنَّ الخلاف في إسنادهما إلى الفاعل[4].

وذهب الفراء إلى أن الأصل : رَجُل نِعْمَ الرَّجُل زيْدُ ، وقد حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه ، فارتفع زيدُ بنعم[5] .

ولابد في باب نعم وبئس من ذكر شيئين : أحدُهما الاسم الذي يستحق به المدح أو الذم ؛ والآخر الممدوح أو المذموم ، فلابد من الإتيان بهما، جميعاً إلا أن يتقدم ذكر الممدوح أو المذموم فيحذفان لما جرى من ذكرهما.

وقد ذكر سيبويه امتناع اسنادهما إلى ضمائر الرفع المتحركة بقولهِ:((واعلم أنَّك لا تظهرُ علامة المضمرين في نِعْم ، ولا تقول: نِعْموا رجالاً ، يكتفون بالذي يفسّره كما قالوا: مررتُ بكلّ ، وقال الله عزَّ وجلَّ : ﴿ **وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ** ﴾[6]. فحذفوا علامة الإضمار والزموا الحذف ، كما ألزموا نِعْمَ وبِئسْ الإسكان))[7] . ويقول : ((ففعلوا هذا بهذه الأشياء لكثرة استعمالهم هذا في

(1) الإنصاف: (مسألة- 92) 2/ 646.
(2) الأشباه والنظائر :1/ 266.

(3) ينظر: الأمالي الشجرية 2/ 147، والإنصاف (مسألة – 14) 1/ 97، وارتشاف الضرب 2041/3.
(4) ينظر : شرح جمل الزجاجي 598/1.
(5) ينظر : رأي الفراء في المساعد 261/2وعدت إلى معاني القرآن ولم أجدهُ، والتصريح 94/2.
(6) سورة النمل : 87.
(7) كتاب سيبويه : 2/ 179.

كلامهم))[1].إلا أنَّ سيبويه ذكر ذلك في باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمراً وقد استشهد بما هو ظاهرٌ ، ورد عليه المبرد وألزمه المناقضة فيها لأنَّه قد ذكرها في باب المضمر ثم جاء بعده بنعم الرجلُ عبد الله ، فجاء بالرجل مظهراً[2].

وأراد سيبويه بذلك أنَّ هذين الفعلين لا يقعان إلا على مضمر يفسره ما بعده والتفسير لازم، أو على معرّف بالألف واللام على معنى المبني ثم يذكر بعدهما الممدوح أو المذموم .

وهذا ما أكده المبرد بقوله:((واعلم أنَّه لا يجوز أَنْ تقول: " قومك قاموا" ولا " قومك بئسوا رجالاً" ولا " أخواك بئسا رجلين" كما تقول : " أخواك قاما" لأن " نعم" و" بئسْ" إنما تقعان مضمراً فيهما فاعلاهما قبل الذكر يفسرهما ما بعدهما من التمييز ، ولو كانا مما يضمر فيه ،لخرجا إلى منهاج سائر الأفعال))[3]. ويقول : ((فإنما موضعهما أنْ يقعا على مضمر يفسره ما بعده أو على مرفوع بالألف واللام لتعريف الجنس))[4].

ونراه يكرر عبارات سيبويه ويؤيده وقد علل سيبويه ذلك بكثرة الاستعمال ، إلا أنَّ أبا البركات الانباري رأى أنهما أشبها الأفعال المتصرفة في حديثه عن أفعل التعجب فهو يقول:((ذلك أنهما وإنْ كانا لا ينصرفان فهما أشبه منه بالأفعال المتصرفة – يعني أفعل- وذلك من ثلاثة أوجه، أحدها: اتصال الضمير بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف نحو قولهم . (نعما رجلين) و(نعموا رجالاً) ، والثاني : اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما نحو: (نعمت المرأة وبئست الجارية) ، والثالث : أنهما يرفعان الظاهر والمضمر كالفعل المتصرف))[5].

ويشرع سيبويه في تفسير ظاهرة أُخرى لهذين الفعلين وهي حذف تاء التأنيث منهما بقولهِ: ((وأمّا قولهم : هذه الدارُ نِعمتِ البلدُ فإنَّه لما كان البلدُ الدار أقحموا التاء ، فصار كقولك مَنْ كانت أُمَّكَ ، وما جاءت حاجتك.

ومن قال نِعْمَ امرأة قال نِعْمَ البلدُ، وكذلك هذا البلدُ نِعْم الدارُ لمّا كانت البلد َذُكِّرَتْ ، فلزم هذا في كلامهم لكثرتهِ ؛ ولأنَّه صار كالمثل، كما لزِمت التاء في ما جاءَتْ حاجتكَ))[6].

ذكر سيبويه جواز الأمرين مع نعم وبئس ، أي : اتصال التاء بهما: وحذفها منهما لكثرة الاستعمال وقد فسره المبرد بقولهِ :((ومن قال نعم المرأة وما أشبهه

(1) المصدر نفسه الصفحة نفسها.
(2) ينظر: المقتضب 149/2.
(3) المقتضب :149/2.
(4) نفسه الصفحة نفسها.
(5) الإنصاف : (مسألة – 15)1/ 143.
(6) كتاب سيبويه : 179/2.

فلأنَّهما فعلان قد كثرا وصارا في المدح والذم أصلاً والحذف موجود في كل ما كثر استعمالهم إياه))[1].

نلحظ من نص سيبويه ثلاثة أمور أولها: حذف تاء التأنيث من فعلي المدح والذم لكثرة الاستعمال ، والثاني : إضمار فاعلهما بشرط تفسيره ، لكثرة ذلك في كلامهم ، والثالث : الحذف في نعم وبئس وتسكين وسطهما وإلزامهما ذلك ، لأن الأصل نَعِمَ وبَئِسَ[2]؛ فمن وجوه ما أصابهما لكثرة الاستعمال كثرة لغات العرب فيهما لأن فيهما أربعة صور[3]، وقد شبه سيبويه حذف التاء من نعم بضرورة إثباتها مع الفعل المتصرف في قولنا : ما جاءت حاجتك.

(1) المقتضب: 146/2.
(2) ينظر : كتاب سيبويه2/ 179، والمقتضب 2/ 140.
(3) هذه الصور الأربعة هي: " نَعِمَ ، وبَئِسَ " يفتح الأول وكسر الثاني، و " نَعْمَ وبئْس " بفتح الأول وسكون الثاني ، و " نِعِمَ وبَئِسَ " يكسر الأوّل والثاني وباتباع الأول للثاني و" نِعْمَ وبئسَ " بكسر الأوّل وسكون الثاني بعد اتباع الأول للثاني، ينظر : المقتضب2/ 140 .

المبحث الثالث

علة كثرة الاستعمال في الحروف عند سيبويه

الحرف كما عرفه سيبويه ما ((جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل))[1] وقد مثَّل له بنحو: ثم ، وسوف ، وواو القسم ، ولام الإضافة ، ونحوها[2]، وعلى هذا فالحرف يفتقر إلى ما يتم معناه ويعرفه ، ولا بد له من جملة لأنَّه يدلُّ على معنى غير مستقل بالفهم ، وإنما يظهر من وضع الحرف مع غيره في الكلام.

وقد ينال هذه الحروف التغيير والتبديل لأسباب كثيرة منها: كثرة استعمال هذه الحروف ، وكثرة ترددها في الكلام ، فينالها لذلك ما ينال الاسماء والأفعال من التغيير .

وفيما يأتي بيان لبعض الحروف التي أصابها التغيير بسبب كثرة الاستعمال مما نص عليها سيبويه في كتابه:

1- حذف الألف من (لا) وفتح (لن) لكثرة الاستعمال

بين سيبويه نصب الفعل المضارع في باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء وذكر عن الخليل أنَّ (لن) أصلها (لا أن) قال: ((فأما الخليل فزعم أَنها (لا أَن) ، ولكنَّهم حذفوا لكثرته في كلامهم كما قالوا وَيلُمِّه يريدون : وَىْ لأمِّهِ))[3].

وقد رد سيبويه على الخليل رأيه بما ذكره في هذا الباب بقوله : ((ولو كانت على ما يقولُ الخليل لما قلت: أَمَّا زيداً فلنْ أضرب لأنَّ هذا اسمٌ والفعل صلةٌ فكأَنَّه قال: أَما زيداً فلا الضربُ له))[4].

وذهب الفراء إلى أن أصلها (لا) ثم أبدلت ألفها نوناً[5] .

ورأى المبرد أنَّ قولنا : لن أضرب زيداً كلام تام لا يحتاج إلى إضمار شيء، وإذا قلنا : لا أن أضرب زيداً . لم يتم به الكلام ، لأن (أَن) وما بعدها بمنزلة اسم مبتدأ لا خبر له , ويرى أن لفظ (أَنْ) ليس وفقاً للفظ (لا أَن) وليس معناها كمعنى (لا أَنْ) ، فلا يمكن أَن تكون لن ، هي (لا أَنْ)[6].

وقد رفض أبو البركات الانباري أيضا ما ذهب إليه الخليل ولم يرضَ التسليم بالقولِ أنَّ (لن) أصلها (لا) و(أن) ، واستشهد بما ذهب إليه سيبويه في إثبات أنَّ (لنْ) حرف غير مركب[7] ،وهو بهذا قد وافق سيبويه فيما ذهب إليه.

---

(1) كتاب سيبويه : 12/1.
(2) ينظر: نفسه الصفحة نفسها، والفوائد الضيائية 172/1.
(3) كتاب سيبويه : 5/3.
(4) المصدر السابق الصفحة نفسها .
(5) ينظر: معاني القرآن للفراء 3/ 274 .
(6) ينظر: المقتضب 2/ 8، ورد عليه في الجنى الداني 271، ومغني اللبيب 314/1.
(7) ينظر: الانصاف (مسألة -25) 216/1.

وترى الباحثة أن (لن) حرف غير مركب وأنَّ ما ذهب إليه سيبويه ومن تابعه هو المذهب الخليق بالقبول لأن ما بعد أن لا يجوز أن يعمل فيما قبلها. ولا نرى أي أثرٍ لكثرة الاستعمال هنا وفقاً لكلام الخليل ؛ لأنَّ سيبويه اثبت أَنّ (لن) حرف غير مركب ولم ينلْه الحذف أو التغيير لكثرة الاستعمال .

2- حذف الجار من أنَ مفتوحة الهمزة وإبقاء عمله لكثرة الاستعمال

رأى الخليل أنَّ " أَنَّ" مفتوحة الهمزة إذا قدمت وقبلها حرف جرّ مقدر فإنّها في موضع نصب بالفعل الذي بعدها فإذا قلنا : جئتكَ أنك تريد المعروف فـ(أنك) في موضع نصب بجئتك ، فلما حذفنا اللام وصل الفعل إلى ما بعدها وكانت اللام في موضع نصب[1] .

وأجاز سيبويه حذف الجار من أنَّ مفتوحة الهمزة وإبقاء عمله ، وقد علل ذلك بكثرة استعمال هذا الحرف في كلام العرب ، وشبه حذف الجار وإعماله مضمراً بحذف رُبَّ وإعمالها مضمرة قال : ((وتقول : لبيك إن الحمدَ والنعمةَ لكَ، وإن شئت قلت: أَنَّ . ولو قال :إنسان : إنّ "أَنَّ" في موضع جرّ في هذه الأشياء ، ولكنه حرف كثر اِستعماله في كلامهم فجاز فيه حذف الجار كما حذفوا رُبَّ في قولهم[2]:

وبلدٍ تحسبه مَكسوحاً))[3] .

أما الكسائي فرأى أنها في موضع جرّ ، وقد قوى سيبويه ذلك من غير أَنْ يبطل قول الخليل[4].

إلا أنَّ المبرد رآه منصوباً ، وخالف سيبويه حيث جعل الواو في : وبلدٍ بدل من رُبَّ مغنية عنها، فما بعدها ينخفضُ بها كما ينخفض بربَّ[5].

وقد ذهب الشنتمري إلى ما ذهب إليه سيبويه ورأى أَنَّ الأقوى هو عدها في موضع جرّ، لأَن حروف الجرّ تحذف مع (أنْ ، وأَنَّ) مخففة ومشددة ، لأَنهما وما بعدهما بمنزلة اِسم واحد، وقد طال فحسن الحذف منه كما يحسن حذف الضمير العائد إلى الذي[6].

وهذا يعني أنَّ حرف الجر وإنْ لم يذكر فكأنَّه موجود في الحكم كما أنَّ الضمير وإنْ حُذف فهو كالمثبت في التقدير.

(1) ينظر: كتاب سيبويه 126/3، والنكت في تفسير كتاب سيبويه 2/ 769.
(2) البيت مجهول النسب في كتاب سيبويه ، ينظر: 3/ 128، ونسب إلى ابن أبي النجم العجلي في شرح أبيات سيبويه 2/ 179.
(3) كتاب سيبويه : 3/ 128.
(4) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه 2/ 769.
(5) ينظر : المقتضب 2/ 348.
(6) ينظر النكت في تفسير كتاب سيبويه 769/2، وشرح المفصل 2/ 117- 118.

ومن نص سيبويه الذي أوردته سابقاً يكون التقدير : لبيك لأن الحمدَ والنعمةَ لك ، وحذفت اللام التي هي الجارة لكثرة الاستعمال كما تحذفُ ربُّ لكثرة الاستعمال في نحو:

وبلد تحسبهُ مكسوحاً على تقدير : وربَّ بلدٍ.

(1) المطبوع

(أ)

القرآن الكريم
1. أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، د. خديجة الحديثي ، ط1, مكتبة النهضة العربية ، بغداد، ط1، 1385هـ - 1965م.
2. ارتشاف الضرَب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي(أثير الدين محمد بن يوسف بن علي) (ت745هـ) ، تح: د. رجب عثمان محمد ، ورمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، مطبعة المدني ، ط1، 1418هـ-1998م.
3. أسرار العربية ، أبو البركات الأَنباري (عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد) (ت 577هـ) ، تح: بركات يوسف هود، دار الأرقم ، بيروت – لبنان، ط1، 1420هـ- 1999م.
4. أسرار النحو، ابن كمال باشا (شمس الدين أحمد بن سليمان) (ت 940هـ) ، تح : د. احمد حسين حامد، دار الفكر العربي، عمان ، (د.ت).
5. أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط في رحاب القرآن الكريم، علي أبو القاسم عون، منشورات جامعة الفاتح ، طبع اديتار إحدى مؤسسات الشركة الليبية - الجماهيرية العظمى - ليبيا ، 1992م.
6. الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي (أبو بكر جلال الدين عبد الرحمن) (ت911هـ) تح: احمد محمد قاسم ، مطبعة السعادة ، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1395هـ-1975م.
7. الاشتقاق، عبد الله أمين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، ط1، 1376هـ-1956م.
8. أصوات العربية بين التحول والثبات ، د. حسام النعيمي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، (د، ت) .
9. الأصوات اللغوية ، د. إبراهيم أنيس ، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، ط5، 1975م.
10. الأصول في النحو ، ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل البغدادي) (ت 316هـ) تح: عبد الحسين الفتلي ، مطبعة النعمان، النجف الأشرف ، ج1 ، 1973وطبعة بيروت مؤسسة الرسالة ، ط2، 1407هـ- 1987م.
11. إعراب القرآن ، أبو جعفر النحاس (أحمد بن محمد بن إسماعيل) (ت 338هـ)، تح: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ط2، 1405هـ- 1985.
12. إعراب القرآن وبيانه ، محيي الدين دروس ، مطبعة سليمان زاده، إيران، كمال الملك ، ط1، 1425هـ.

13. الأغاني ، أبو فرج الأصفهاني (أبو فرج علي بن الحسين) (ت 360هـ) تح: عبد الستار أحمد فراج، دار الثقافة، بيروت ، 1960.
14. الإقتراح في علم أصول النحو، السيوطي (أبو بكر جلال الدين عبد الرحمن) (ت 911هـ) ، تح: محمد حسن محمد إسماعيل الشافعي ، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان ، 1418هـ - 1989.
15. ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، ابن مالك (جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله) (ت 672هـ). دار الكتب المصرية ، القاهرة ، 1930م.
16. الامالي الشجرية ، ابن الشجري (أبو السعادات هبة الله بن علي) (ت 542 هـ) ، مطبعة حيدر اباد الركن ، ط1 ، 1349 هـ .
17. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، ابو البركات الانباري (كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد) (ت 577 هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، مطبعة مصطفى محمد ، مصر ، ط4 ، 1380 هـ - 1961 م .
18. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله بن يوسف) (ت 761 هـ) ، تح : أميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط2 ، 1424 هـ - 2003 م .
19. الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب النحوي (ت 646 هـ) ، تح : د. موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد ، (د.ت) .

(ب)

20. البحث النحوي عند الاصوليين ، د. مصطفى جمال الدين ، دار الرشيد للنشر ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، جمهورية العراق – سلسلة دراسات (228) ، 1980 م .

(ت)

21. التبصرة في القراءات ، مكي بن أبي طالب (أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي) (ت437 هـ) ، تح : محيي الدين رمضان ، المنظمة العربية للترجمة والثقافة والعلوم ، الكويت ، 1985 م .
22. التبيان في تفسير القرآن، (ابو جعفر محمد بن الحسن الطوسي) (ت 460 هـ) ، تحقيق وتصحيح : احمد حبيب قصير العاملي ، النجف الشرف : مكتبة إحياء التراث العربي ، مكتب الإعلام الإسلامي ، 1309 هـ .
23. التحفة الطرفية في توضيح وتكميل شرح الاجرومية في النحو ، الشيخ (محمد الشيخ إبراهيم الطرفي) ، مطبعة الآداب ، النجف الاشرف – حي عدن ، ط2 ، 1986 م .
24. التذكرة في القراءات ، الشيخ (أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون) (ت 399 هـ) ، تح : د. سعيد صالح زعيمة ، دار الكتب العلمية ، الناشر دار ابن خلدون ، الاسكندرية – مصر ، ط1 ، 1422 هـ - 2001 م .

25. التراكيب غير الصحيحة نحوياً في (الكتاب) لسيبويه – دراسة لغوية ، محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية – مصر ، ط2 ، 1988 م .
26. الترغيب والترهيب من الحديث الشريف ، الإمام الحافظ زكي الدين عبد العظيم بن القوي المنذري (ت 656هـ) ، ضبط احاديثه : مصطفى محمد عمارة ، دار الحديث ، القاهرة، 1407هـ -1987م.
27. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك (محمد بن عبد الله جمال) (ت 672 هـ) ، تح : محمد كامل بركات ، الجمهورية العربية المتحدة ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ،مصر، 1387 هـ - 1967 م .
28. التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، الطيب البكوش ، تقديم: صالح القرمادي ، الشركة التونسية لفنون الرسم ، تونس ، 1973 م .
29. تطور الآراء النحوية عند ابن هشام ، د. حسن موسى الشاعر ، دار البشير ، مركز جوهرة القدس التجارية ، الأردن ، ط1 ، 1415 هـ - 1994 م.
30. التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ، د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، جامعة عين شمس – القاهرة ، ط3 ، 1410 هـ - 1991 م .
31. التطور النحوي للغة العربية ، برجشتراسر ، مطبعة الخانجي ، القاهرة ، ط4 ، 1423 هـ - 2003 م .
32. التعليل اللغوي في كتاب سيبويه ، د. شعبان عوض محمد العبيدي ، جامعة ليبيا ، دار الكتب ، بنغازي ، 1999 م .
33. التفكير الصوتي عند الخليل ، د. حلمي خليل ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية – مصر ، ط1 ، 1988 م .
34. التكملة ، الفارسي (أبو علي الحسن بن احمد بن عبد الغفار) (ت 377 هـ) ، تح : كاظم بحر مرجان ، ساعدت جامعة بغداد على تعضيده ، مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، 1401 هـ - 1981 م .
35. تنقيح الالباب في شرح غوامض الكتاب ، ابن خروف (ابو الحسن علي بن محمد الحضرمي الاشبيلي) (ت 609 هـ) ، دراسة وتحقيق : خليفة محمد خليفة بديري ، منشورات كلية الدعوة الاسلامية ولجنة الحفاظ على التراث – طرابلس ، ط1 ، 1425 هـ - 1995 م .
36. التوطئة ، الشلوبين (أبو علي عمر بن محمد بن عبد الله) (ت 645 هـ) ، تح : يوسف احمد المطوع ، مطابع سجل العرب ، الكويت ، 1401 هـ - 1981 م .

(ج)

37. الجمل في النحو ، الزجاجي (ابو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق)(ت 338هـ)، تح : د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط1 ، 1404 هـ - 1984 م .

38. جمهرة اللغة ، ابن دريد (أبو بكر محمد بن الحسن) (ت 321 هـ) ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1987 م .
39. الجنى الداني في حروف المعاني ، المرادي (الحسن أم القاسم) (ت 749 هـ) ، تح : فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1413 هـ - 1992 م.

(ح)

40. حاشية الشيخ محمد ابو النجا، على شرح الشيخ خالد الازهري (ت 905 هـ) على الاجرومية في النحو ، لابن اجرم (محمد بن محمد بن داود الصنهاجي) (ت 723 هـ) ، تحقيق وتعليق : محمود نصار ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1427 هـ - 2006 م .
41. حاشية الصبان على شرح الاشموني ، الصبان (احمد بن محمد بن علي) (ت 1206 هـ) ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي ، مصر ، (د.ت) .
42. الحجة في القراءات ، ابن خالويه (الحسن بن احمد) (ت 370 هـ) ، تح وشرح : د. عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق – بيروت ، ط4 ، 1401 هـ .
43. الحجة في علل القراءات السبع ، لأبي علي الفارسي النحوي (أبوعلي الحسن بن احمد بن عبد الغفار)(ت 377 هـ) تح : علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الفتاح شلبي ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، 1403 هـ - 1983 م .
44. الحجة للقراء السبعة ، الفارسي (ابو علي الحسن بن احمد بن عبد الغفار) (ت 377 هـ) ، وضع هوامشه : كامل مصطفى الهنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1421 هـ - 2001 م .

(خ)

45. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، البغدادي (عبد القادر بن عمر) (ت 1093 هـ) ، تح: عبد السلام محمد هارون ، المطبعة العربية الحديثة ، القاهرة ، (د.ط) ، (د.ت) .
46. الخصائص ، ابن جني (ابو الفتح عثمان) (ت 392 هـ) ، تح : محمد علي النجار ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، ط1 ، 1991 م .
47. الخليل بن احمد الفراهيدي اعماله ومنهجه ، د. مهدي المخزومي ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، 1960 م .

(د)

48. دراسات في علم أصوات العربية ، د. داود عبده ، مؤسسة الصباح ، الكويت – الصفا ، (د.ت) .

49. دراسات في علم اللغة ، د. كمال بشر ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1998 م .
50. دراسات في كتاب سيبويه ، د. خديجة الحديثي ، وكالة المطبوعات ، بيروت ، 1980 م .
51. دراسات في النحو والصرف ، د. طارق نجم عبد الله ، دار الكرام ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1416 هـ - 1996 م .
52. الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ، د. حسام سعيد النعيمي ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد ، بغداد ، 1400 هـ - 1980 م.
53. الدر المصون ، للسمين الحلبي ، تح : احمد محمد خراط ، دمشق ، ط1 ، 1406 هـ - 1986 م .
54. دروس في المذاهب النحوية ، د. عبده الراجحي ، دار المعرفة الجامعية – الاسكندرية ، مصر ، 1992 م .
55. دور الكلمة في اللغة ، ستيفن اولمان ، ترجمة : كمال محمد بشر ، المطبعة العثمانية ، ط3 ، 1972 م .
56. ديوان جرير ، بشرح محمد بن حبيب ، تح : د. نعمان محمد أمين طه ، دار المعارف ، مصر ، 1969 م .
57. ديوان ذي الرمة، دار النهضة ، 1982.
58. ديوان رؤبة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (د.ت).
59. ديوان زهير بن أبي سلمى ، دار الكتب ، 1363 هـ .
60. ديوان العجاج ، برواية عبد الملك بن قريب الأصمعي ، شرح وتحقيق : د. عزة حسن ، دار الشرق – بيروت ، 1971 م .
61. ديوان عمرو بن شاس الاسدي ، دار النهضة ، 1389هـ .

(ر)

62. رصف المباني في شرح حروف المعاني ، المالقي (احمد بن عبد النور) (ت 702 هـ) ، تح : احمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، 1975 م .
63. الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، د. مازن المبارك ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، 1974 م .

(س)

64. السبعة في القراءات ، ابن مجاهد (ابو بكر احمد بن موسى) (ت 324 هـ) ، تح : د. شوقي ضيف ، دار المعارف القاهرة- مصر ، ط2 ، 1988 م .
65. سر صناعة الاعراب ، ابن جني (أبو الفتح عثمان) (ت 392 هـ) ، تح : مصطفى السقا ، ومحمد الزفراف ، وإبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ،مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، دار إحياء التراث العربي ، ط1 ، 1374 هـ - 1954 م .

66. السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، د. عبد المنعم فائز ، دار الفكر – دمشق ، سوريا ، ط1 ، 1402 هـ - 1983 م .

(ش)

67. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، د. خديجة الحديثي ، جامعة الكويت ، 1394 هـ - 1974 م .
68. شذا العرف في فن الصرف ، احمد الحملاوي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ط2 ، 2000 م .
69. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل) (ت 769 هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة اوفسيت منير، بغداد ، ط2 ، 1986 م .
70. شرح أبيات سيبويه ،أبوجعفر أحمد بن محمد النحاس(ت 338 هـ) ، تح: زهير غازي زاهد، ط1، النجف الأشرف ، 1974م.
71. شرح الاشموني على ألفية ابن مالك ، المسمى منهج السالك الى ألفية ابن مالك ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ، بيروت -لبنان ، ط1 ، 1375 هـ - 1955 م .
72. شرح الإعراب في قواعد الاعراب ، الكافيجي (ابو عبد الله محيي الدين محمد بن سليمان) (ت 879 هـ) ، دراسة وتحقيق : د. عادل عبد الرحمن الشنداخ ، 1427 هـ - 2006 م .
73. شرح ألفية ابن معطٍ، (يحيى بن عبد المعطي عبد النور الزواوي) (ت 628 هـ) ، تح : د. علي موسى الشوملي ، مكتبة الخريجي ، الرياض ، 1405 هـ - 1985 م .
74. شرح التسهيل ، ابن مالك (جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله) (ت 672 هـ) ، تح : محمد عبد القادر عطا ، وطارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1422 هـ - 2001 م .
75. شرح التصريح على التوضيح ، الازهري (خالد بن عبد الله) (ت 905 هـ) ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، دار إحياء التراث العربي ، (د.ط) ، (د.ت) .
76. شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) ، ابن عصفور (علي بن مؤمن الاشبيلي) (ت 669 هـ) ، تح : د. صاحب أبو جناح ، وزارة الاوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الاسلامي (42) ، دار الكتب ، الموصل ، 1400 هـ - 1980 م .
77. شرح جمل سيبويه ، د. محمود سليمان ياقوت ، جامعة طنطا ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ط1 ، 1992 م .
78. شرح الحدود النحوية ، الفاكهي (عبد الله بن احمد بن علي) (ت 972 هـ) ، تح : زكي فهمي الالوسي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، بيت الحكمة ، الموصل ، 1363 هـ - 1988 م .

79. شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي (رضي الدين الاستراباذي) (ت 686 هـ) ، تح : محمد نور الحسن، ومحمد زفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، 1395 هـ .
80. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ابن هشام الأنصاري (ابو محمد عبد الله بن يوسف) (ت 761 هـ) ، تح : محمد تامر ، مطبعة الزهراء ، الأعلام العربي ، 2004 م .
81. شرح قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله بن يوسف) (ت 761 هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة أمير ، منشورات الفيروزابادي ، قم ، ايران ، ط7 ، 1381 هـ - 1963 م .
82. شرح الكافية ، للرضي (رضي الدين الاستراباذي) (ت 686 هـ) ، طبعة جديدة ، تصحيح يوسف حسن عمر ، جامعة فاريونس ، 1398 هـ - 1978 م .
83. شرح الكافية الشافية ، ابن مالك (ابو عبد الله جمال الدين) (ت 672 هـ)، تح : محمد عوض ، وعادل احمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، 1420 هـ - 2000 م .
84. شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية ، ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله بن يوسف) (ت 761 هـ) ، تح : هادي نهر ، مطبعة الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ط1 ، 1397 هـ - 1977 م .
85. شرح اللمع في النحو ، الواسطي (القاسم بن محمد بن مباشر الضرير) ، تح : د. رجب عثمان محمد ،و د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، الشركة الوطنية للطباعة ، مصر ، ط1 ، 1420 هـ - 2000 م .
86. شرح مراح الأرواح ، ابن كمال باشا(شمس الدين أحمد بن سليمان)(ت 940 هـ) ، دار الكتب ، بيروت ، (د.ت).
87. شرح المفصل ، ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي) (ت 643 هـ) ، تصحيح إدارة الطباعة المنيرية ، مشيخة الأزهر المعمور، (د.ت) .
88. شرح الملوكي في التصريف ، ابن يعيش(موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي) (ت 643 هـ) ، تح : فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية في حلب ، ط1 ، 1393 هـ - 1973 م .
89. شرح النظام ، النيسابوري (نظام الملة والدين الحسن بن محمد) (ت في القرن التاسع الهجري) ، مكتبة العزيزي ، مطبعة الامير ، قم ، ط5 ، 1382 ش – 1222 ق .
90. شفاء العليل في ايضاح التسهيل ، السليلي (ابو عبد الله محمد بن عيسى) (ت 770 هـ) ، دراسة وتحقيق : د. الشريف عبد الله بن الحسيني البركاني ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، السعودية ، ط1 ، 1340 هـ - 986 م .
91. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، ابن مالك (ابو عبد الله جمال الدين) (ت 672 هـ) ، تح : د. طه محسن ، الجمهورية العراقية ،

وزارة الاوقـــاف والشـــؤون الدينيـــة ، إحيـــاء التـــراث الاســـلامي (66) ، العراق ، 1405 هـ - 1985 م .

(ص)

92. الصـاحبي فـي فقـه اللغـة العربيـة ومسـائلها وسـنن العـرب فـي كلامهـا ، ابـو الحسين احمد ابن فارس بن زكريـا (ت 395 هـ) ، تـح : احمـد حسـن بسـج ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط1 ، 1418 هـ - 1997 م .
93. الصـحاح (تـاج اللغـة وصـحاح العربيـة) ، الجـوهري (ابـو نصـر إسـماعيل بـن حمـاد) (تـوفي فـي حـدود 400 هـ) ، تـح : احمـد عبـد الغفـور عطـار ، دار العلـم للملايين ، بيروت ، ط3 ، 1404 هـ - 1984 م .
94. صحيح البخاري ، (محمد بن إسماعيل بن إبراهيم) (ت 256 هـ) ، المطبعة الخيرية ، ط1 ، 1330 هـ .
95. الصرف الحديث في بيان القرآن والحديث ، احمد أمين الشيرازي ، مطبعة الإعلام الإسلامي ، ط1 ، 1410 م .

(ظ)

96. ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، د. طاهر سليمان حمودة ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، مصر ، 1403 هـ - 1982 م .

(ع)

97. علل النحو ، ابن الوراق (أبو الحسن محمد بن عبد الله) (ت 381 هـ) ، تـــح : محمـــود محمـــد محمـــود نصـــار ، دار الكتـــب العلميـــة ، بيروت - لبنان ، ط1 ، 1422 هـ - 2002 م .
98. العلل في النحو ، ابن الوراق (أبو الحسن محمد بن عبد الله)، تـح : مهـا مـازن المبارك ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ط1 ، 1421 هـ - 2000 م .
99. علم اللغة ، د. حاتم صالح الضامن ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد ، بيت الحكمة ، الموصل ، 1989م.
100. علم اللغة ، د. عبد الواحد وافي ، دار النهضة ، مصر للطباعة والنشر ، الفجالة ،القاهرة، ط7 ، (د.ت) .
101. عمدة الصرف ، د. كمال إبراهيم ، مطبعة النجاح ، بغداد، (د.ت).
102. العين، الخليل بن احمد الفراهيدي ،(ت 175هـ) ، تح: د. عبد الله درويش، مطبعة العاني، بغداد، 1386هـ.

(غ)

103. غاية النهاية في طبقات القراء ، ابن الجزري ، تح : برجشتراسر وبرتسل، القاهرة ، 1932 – 1935م .

104. غيث النفع في القراءات السبع، علي النوري الصفاقسي، (ت117هـ) هامش كتاب سراج القاري المبتدي وتذكرة المنتهي ، مطبعة حجازي ،مصر، 1352هـ-1934م.

(ف)

105. الفعل زمانه وأبنيته ، د.إبراهيم السامرائي، مطبعة العاني، بغداد، 1386هـ-1966م.
106. فقه اللغة ، د. حاتم صالح الضامن، وزارة التعليم العالي ، جامعة بغداد، (د.ت).
107. فقه اللغة وسر العربية ، الثعالبي (أبو منصور إسماعيل) (ت 429هـ)،تح:عبد الرزاق المهدي، دار الكتب العلمية ، لبنان، ط1، 1422هـ-2002م.
108. الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن الحاجب) ، الجامي (نور الدين عبد الرحمن) (ت 898هـ) ، دراسة وتحقيق ، د. أسامة طه الرفاعي ، وزارة الأوقاف ، بغداد، 1983م.
109. في الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المد العربية، د. غالب فاضل المطلبي ، دار الحرية للطباعة ، بغداد، 1984م.
110. في البحث الصوتي عند العرب، د. خليل إبراهيم العطية ، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1402-1983.
111. في علوم القراءات مدخل دراسة وتحقيق ، د. السيد رزق الطويل، مكة المكرمة ، 1405هـ- 1985م.
112. في اللهجات العربية ، د. إبراهيم أنيس ، المطبعة الفنية الحديثة، مكتبة الانجلو مصرية، ط1، 1973م.
113. في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، د. مهدي المخزومي ، مصطفى البابي الحلبي، وأولاده ، القاهرة ، ط2، 1986م.
114. في النحو العربي نقد وتوجيه ، د.مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، بيروت - لبنان، ط1، 1406هـ -1986م.

(ق)

115. القاموس المحيط، الفيروز أبادي (مجد الدين محمد بن يعقوب) (ت 817هـ)، مطبعة السعادة، مصر، (د.ت).
116. القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، د. عبد الصبور شاهين، دار العلم، 1966م.
117. القواعد النحوية ، إبراهيم علوان اللامي، مطبعة العاني، بغداد، 1409هـ-1988م.

(ك)

118. الكتاب ، سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر) (ت 180هـ) ، طبعة بولاق ، المطبعة الكبرى الأميرية ، ط1، 1317 هـ،وطبعة دار الجيل ، تح: عبد السلام هارون ،مكتبة الخانجي ، مصر، ط2، 1402هـ- 1982م.
119. كتاب الأفعال ،ابن القوطية (ت 376هـ)، تح: علي فوده، مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية ، القاهرة - مصر، ط1، 1371هـ-1952م.
120. كتاب الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل ، البطليوسي (أبو محمد بن عبد الله السيد) (ت 521هـ) ، تح: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد للنشر ، وزارة الثقافة والإعلام، الدار الوطنية ، بغداد، العراق، 1980م.
121. كتاب سيبويه وشروحه ، د. خديجة الحديثي ، ساعدت وزارة التربية على نشره ، دار التضامن ، بغداد، ط1، 1386 هـ- 1967م.
122. كتاب الكُتَّاب ، ابن درستويه (عبد الله بن جعفر بن محمد) (ت 346هـ) ، تح: د. إبراهيم السامرائي ، و د. عبد الحسن الفتلي ، دار الجيل ، بيروت ، ط1، 1412هـ- 1992م.
123. كتاب ليس في كلام العرب ، ابن خالويه (أبو عبد الله الحسين بن أحمد) (ت 370هـ) ، تح: د. ديزيره سقال ، دار الفكر العربي، بيروت ، ط1، 2000م.
124. كتاب معاني القراءات ، الشيخ الإمام محمد الأزهري(أبو منصور محمد بن أحمد) (ت 370هـ) ، تحقيق وتعليق : الشيخ احمد فريد المزيدي ، قدم له وقرظه : د. فتحي عبد الرحمن حجازي، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، ط1، 1420 هـ - 1999.
125. كتاب المفتاح في الصرف، الجرجاني (عبد القادر) (ت 471هـ) ،تح: علي توفيق الحمد، جامعة أربد- عمان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط1، 1407هـ- 1987م.
126. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل ،محمود بن عمر الزمخشري(أبو القاسم جار الله) (ت 538هـ) ، تح: عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (د. ت) .
127. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، مكي بن أبي طالب القيسي(ت 437هـ) ، تح: محيي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط1، 1981م.
128. الكنز في القراءات العشر، ابن الوجيه الواسطي (عبد الله بن عبد المؤمن) (ت 740هـ)، تح: هناء الحمصيّ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، ط1، 1419هـ - 1998 م.

(ل)

129. اللامات ، الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق) (ت 337هـ) ، تح: مازن المبارك ، ط1، 1389 هـ- 1969 م.

130. اللامات، الهروي (أبو الحسن علي بن محمود النحوي) (ت 415هـ) ، تح: يحيى علوان البلداوي ، مكتبة الفلاح، الكويت ، ط1، 1400هـ ، 1980م.
131. لباب التأويل في معاني التنزيل ، الخازن (علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي الصوفي) (ت 720هـ) ، تح: خالد العك وزميليه ، الناشر : محمد أمين دمج وشركاه ، بيروت ، (د.ت).
132. لسان العرب، ابن منظور (جمال الدين محمد بن مكرم) (ت 711هـ) ، دار صادر ، بيروت، 1387هـ -1968م.
133. اللغة ، ج فندريس ، ترجمة : عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص ، القاهرة ، 1950م.
134. اللغة بين المعيارية والوصفية ، د. تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط1، 1421هـ -2001م.
135. اللمحة البدرية في توضيح وتكميل شرح الاجرومية ،ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبدالله بن يوسف) (ت 761هـ) ، بيروت ، (د.ت).
136. اللمع في العربية ، ابن جني (أبو الفتح عثمان) (ت 392هـ) ، تح: حامد المؤمن ، جمعية منتدى النشر ، مطبعة العاني ، بغداد، 1402 هـ -1982م.
137. اللهجات العربية في التراث ، علم الدين الجندي ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا ، 1398 هـ - 1987م .
138. لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، د. غالب فاضل المطلبي ، دار الحرية للطباعة ، منشورات وزارة الثقافة والفنون ، سلسلة دراسات (155) ، بغداد، العراق ، 1398هـ- 1978م.
139. لهجة قبيلة أسد ، د. علي ناصر غالب ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ط1 ، 1998م .

(م)

140. ما ينصرف وما لا ينصرف ، الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السري) (ت 311هـ) ، تح: هدى محمود قراعة ، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ، 1971م.
141. المتبع في شرح اللمع ، ابو البقاء العكبري (ت 616هـ) ، دراسة وتحقيق : د. عبد الحميد محمد الزوي، منشورات : جامعة قاريونس ، بنغازي ، ط1، 1994م.
142. مجمع الأمثال ، أبو الفضل الميداني، دار القلم ، بيروت ، (د.ت).
143. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، ابن جني (أبو الفتح عثمان) (ت 392هـ) ، تح: محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1، 1419هـ-1998م.

144. المخصص ،ابن سيدة (أبو الحسين علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي) (ت 458هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت –لبنان، (د.ت).
145. مدخل إلى علم اللغة الحديث ، د. قسطندي شوملي، ط2، 1986م.
146. مدخل إلى علم النحو والصرف ، د. عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1974م.
147. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي ، بغداد، دار الرائد العربي ، بيروت- لبنان ، ط8، 1406هـ-1982م.
148. المذكر والمؤنث ، ابن الانباري (أبو بكر محمد بن القاسم) (ت 328هـ) تح: د. طارق عبد عون الجنابي ، دار الرائد العربي، بيروت- لبنان، ط2، 1406هـ- 1986م.
149. مراح الأرواح في الصرف ، أبو الفضائل (أحمد بن علي بن مسعود) من علماء القرن السابع الهجري ، تح: محمد الطهراني، دار الصادقين ، قم - إيران ، ط1، 1315ق- 1373ش.
150. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن) (ت 911هـ) تح: محمد أحمد جاد المولى ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، ط4، 1378هـ -1958م.
151. المسائل النحوية والصرفية التي تحتمل وجهين أو أكثر في كتاب سيبويه ، رشيد بن حويل الحربي ، مكتبة الملك فهد، الرياض ، 1424 هـ.
152. المساعد على تسهيل الفوائد ،لابن عقيل ، تح: محمد كامل بركات ، جامعة أم القرى (طبعة دمشق) ، 1400هـ -1980م.
153. مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء العكبري ، تحقيق وتقديم محمد خير الحلواني، منشورات مكتبة الشهباء ، (د.ط) ، (د.ت).
154. المستصفى ، أبو حامد الغزالي (ت 505هـ) ، المطبعة الأميرية، بولاق ، مصر ، 1324هـ.
155. المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، د. عبد القادر مرعي الخليل ، جامعة مؤته، ط1، 1993م.
156. المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، د. عبد العزيز الصيغ، دار الفكر المعاصر، لبنان، ط1، 1421هـ- 2000م.
157. مشكل إعراب القرآن الكريم ، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ.) ،تح : حاتم صالح الضامن، منشورات وزارة الأعلام العراقية، (د .ط)، 1975م.
158. معاني القرآن ، الفراء (يحيى بن زياد)(ت 207هـ) تح: احمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار ، دار السرور ،(د.ت).
159. معاني القرآن، الكسائي (علي بن حمزة) (ت 189هـ) ، تح: د. عيسى شحاته عيسى ، جامعة المنيا، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، 1998م.

160. معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السري) (ت 311هـ) ، شرح وتحقيق : د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب ، بيروت ، ط8، 1408هـ- 1988.
161. المغني في النحو ، الإمام الشيخ تقي الدين (أبو الخير منصور بن فلاح اليمني النحوي)(ت 680هـ) ، تح: د. عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، آفاق عربية ، بغداد، العراق، 1999م.
162. مغني اللبيب من كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله بن يوسف)(ت 761هـ) ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت –صيدا، 1407هـ-1987.
163. مفتاح العلوم، السكاكي (أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي) (ت 626هـ) ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مؤسسة البابي الحلبي للنشر والتوزيع،ط1، 1356هـ-1937م.
164. المفضليات ، المفضل الظبي ، تح: أحمد محمود شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف ، مصر، 1964م.
165. المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) ، تح: كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد للنشر، سلسلة كتب التراث (115) ، وزارة الثقافة والإعلام ، المطبعة الوطنية ، بغداد، العراق، 1982.
166. المقتضب ، المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد) (ت 285هـ) ، تح: محمد عبد الخالق عظيمة ، مطابع الاهرام التجارية ، القاهرة - مصر، 1399هـ-1979م.
167. المقرب ، ابن عصفور الاشبيلي (علي بن موفق) (ت 669هـ) تح: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري ، ديوان الأوقاف ، إحياء التراث العربي، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1391هـ- 1971م.
168. المكتفى في الوقف والابتدا، أبو عمر الداني (ت 444هـ) ، تح: د. جايد زيدان مخلف، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، إحياء التراث الإسلامي(54) ، العراق، 1403هـ-1983م.
169. الممتع في التصريف ، ابن عصفور الاشبيلي (علي بن موفق) (ت 669هـ) ، تح: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط3، 1398هـ-1978م.
170. من أسرار اللغة ، د. إبراهيم أنيس ، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة- مصر، ط7، 1985م.
171. المنصف ، ابن جني (أبو الفتح عثمان) (ت 392 هـ) شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب الإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، تح: إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ط1، 1373هـ-1954م.

172. من أعلام البصرة سيبويه – هوامش وملاحظات حول سيرته وكتابه، د. صاحب جعفر أبو جناح ، جامعة البصرة ، دار الحرية للطباعة ، بغداد، 1394هـ -1974م.
173. المنهاج في القواعد والإعراب، د. محمد الأنطاكي، دار التربية للطباعة، مطبعة الزمان، بغداد، 1988م.
174. منهج الاخفش الأوسط في الدراسة النحوية ، د. عبد الأمير محمد أمين الورد، دار الحرية ، مؤسسة الأعلمي ، بيروت ، 1395هـ -1975م.
175. المنهج الصوتي للبنية العربية- رؤية جديدة في الصرف العربي ، د. عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1980م.
176. منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، د. محمد كاظم البكاء، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ط1، 1989م.

(ن)

177. نحو التيسير ، أحمد عبد الستار الجبوري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد ، 1984م.
178. النحو العربي – العلة النحوية نشأتها وتطورها، د. مازن المبارك ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، 1393هـ-1974م.
179. النحو العربي نقد وبناء، د. إبراهيم السامرائي، مطابع دار الصادق، بيروت ، 1388هـ-1986.
180. النحو الوافي، د. عباس حسن ، منشورات ناصر خسروا ، قم -إيران ، ط3، 1222هـ -1380ش.
181. النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي) (ت833هـ)، تح: علي محمد الصباغ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان، ط3، 1427هـ- 2006م.
182. النكت في تفسير كتاب سيبويه ، الأعلم الشنتمري (أبو الحجاج يوسف بن سليمان)(ت 476هـ) ، تح: زهير عبد المحسن سلطان، معهد المخطوطات العربية، الكويت ، ط1، 1407هـ -1987م.
183. النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري (سعيد بن أوس) (ت 215هـ) ، تحقيق ودراسة : د. عبد القادر أحمد، دار الشرق ، بيروت- لبنان ، ط1، 1401هـ -1981م.
184. النواسخ في كتاب سيبويه، د. حسام سعيد النعيمي ، ساعدت جمعية الأماني على طبعه ، دار الرسالة للطباعة ، بغداد ، 1397-1977م.

(هـ)

185. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن) (ت911هـ) ، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان ، ط1، 1418هـ - 1998م.

(و)
186. الوجيز في فقه اللغة ، محمد الأنطاكي ، مكتبة الشهباء ، 1969م.
187. الوقف في العربية ، د. محمد خليل مراد الحربي، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، ط1، 1427هـ- 2006م.

(2) الرسائل الجامعية
1. أل في اللغة العربية- دراسة لغوية نحوية، سعدون أحمد علي الربيعي، رسالة ماجستير ، كلية التربية الأولى (ابن رشد)/ جامعة بغداد، 1420هـ -1999م.
2. التعليل الصرفي في كتاب سيبويه ، إدريس حمد هادي (رسالة ماجستير) جامعة بابل/ كلية التربية ، 1428هـ-2007م.
3. التقاء الساكنين والتخلص منه في ضوء الدرس الصوتي الحديث، صباح عطيوي عبود، (أطروحة دكتوراه) ، كلية الآداب / جامعة بغداد، 1998م.
4. توجيه القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن حتى نهاية القرن الثالث الهجري – دراسة صوتية، جواد كاظم عناد، (أطروحة دكتوراه)، كلية الآداب / جامعة بغداد ، 1415هـ -1994م.
5. الخفة والثقل في كتاب سيبويه ، وسن عبد الستار مهدي، (رسالة ماجستير) ، كلية الآداب / جامعة بغداد، 1422هـ-2001م.
6. دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية – دراسة نقدية للقول بالحذف والتقدير ، علي عبد الفتاح محيي، (أطروحة دكتوراه)، كلية التربية الأولى (ابن رشد)/ جامعة بغداد، 1427هـ -2006م.
7. ظاهرة النيابة في العربية، عبد الله صالح عمر باب بابعير،(أطروحة دكتوراه) ، كلية الآداب / الجامعة المستنصرية ، 1997م.

(3) البحوث
1. الإبدال الصرفي وأثره في الاستخفاف ، د. صلاح كزارة ومولاي عبد الحفيظ طالبي، مجلة بحوث – جامعة حلب، ع (18)، 1990م.
2. ظاهرة بلى الألفاظ بين أصولها التراثية والدرس اللغوي الحديث ، د. أحمد إبراهيم هندي، جامعة عين شمس ، دار غريب القاهرة، مجلة علوم اللغة (29) ، المجلد الثامن ، ع (1) ، 2005م.
3. العلة النحوية ومدى ظهورها في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي ، مجلة كلية الآداب والتربية، جامعة الكويت ، العدد الثالث والرابع، 1973م.
4. نظرة في التنوين ومنع النون، د. مي فاضل الجبوري، بحث، مجلة جامعة ديالى ، 1997م.
5. الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه، د. نهاد الموسى ، مجلة حضارة الإسلام ، دمشق ، 1974م.

التصويبات

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
3	2	خمس	خمسة
	21	من العوامل الجزم	من عوامل الجزم
9	1	أما	فراغ قبل أما
15	4	صار كالمثل	صار بمنزلة المثل
32	5	لسانك	لسانه
43	11	(آلم الله)	(آلم ۞ الله)
46	7	ابتدؤا	ابتدءوا
60	7	الهاء هي	الهاء التي هي
68	4	تقول للذيَّا	تقول : اللذيَّا
78	7	كثرت	كثر
79	1	لكراهية	كراهية
87	5	فقال	فقال له
90	10	بمنزلة مّرانٍ	بمنزلة نون مّرانٍ
92	20	يالغلام	يا الغلام
93	1	اغفر لنا	اغفر لي
	14	اسم الاشارة ، ولا ينادى	اسم الاشارة ... ولا ينادى
	15	(إلاله)	(إله)
95	4	وترى	ونرى
	4	وتريد	تريد
	5	فااختلطت	فاختلطت
96	هامش 2	اللمح	اللمع
	هامش 3	344/1 ، 678.	344/1.
97	هامش 1	المصدر السابق	الإنصاف
100	1	أن الإضافة	لأن ياء الإضافة
	2	لا يكون كلاماً ، فحذف	لا يكون كلاماً ... فحذف
103	1	أن	لأن
	2	قد	وقد
104	15	ولم يحركه	ولم يحركها
	هامش 1	ولسان	لسان
111	12	الأعلام الحكاية لكثرتها في الكلام	الأعلام الحكاية ... لكثرتها في كلامهم
115	هامش 1	شح المفصل	شرح المفصل
116	هامش 4	المصدر نفسه	ينظر : المصدر نفسه
117	14	ويضاف	يضاف
	15	ذلك	ذاك
121	10	يقول	تقول
	هامش 2	2/1	224/1.

126	4	بابصح	باصبح
128	16	كذلك	لذلك
129	13	أطلق	وأطلق
131	14	رأسك والحائط ، وإنما	رأسك والحائط ... وإنما
137	9	من اعتقاد	عن اعتقاد
146	13	لم ارم	لم أرام
147	6	السماء	الأسماء
148	9	أن تقول : "قومك قاموا"	أن تقول : قومك نعموا رجالاً ، كما تقول : "قومك قاموا"
	17	ينصرفان	يتصرفان
149	6	امرأة	المرأة
	17	قد شبه	وقد شبه

الخاتمة

لكلَّ زرعٍ حصادهُ، ولكلَّ ثمر قطافُهُ. ولابد لي من عرضِ بعضً ما قطفتُ من رياضِ فكرِ سيبويه فكان الآتي:

1. عرفت الباحثة علة كثرة الاستعمال بأنَّها : علةُ استعمالية تُلزِمُ أو تجيزُ للمتكلم الخروج عن القياس بإحداث تغيير أو تبديل في اللفظ لشيوعهِ وكثرة ترددهِ على اللسان.
2. اتضح للباحثة أَنَّ ما أطلق عليه علماؤنا المحدثون (بلى الألفاظ) أو (بلى الكلمات) أو حتى البلى الصوتي يقابله ما درسه العلماءُ القدماء وعبروا عنه بالحذف لكثرة الاستعمال . وأن لكثرة الاستعمال النصيب الأكبر في حدوث البلى في الألفاظ.
3. تبين للباحثة صحة ما ذهب إليه سيبويه في عدهِ اللام من الحروف القمرية . وتعليله لإدغام لام المعرفة مع الحروفِ الشمسية على حين أنها تظهر واضحة جلية مع الحروف القمرية بكثرة الاستعمال وهذا ما أطلق عليه علماؤنا المحدثون التأثر الرجعي والذي يقع في أصوات العربية عامةً باستثناء أصوات الحلق لأنها ليست بأصل الإدغام لأن الأصوات القمرية لا تسمح بفناء الصوت فيها.
4. عرض سيبويه ما حصل من إبدال وإدغام في لفظة (ستّ) بشكل يسهل معه فهم ما أصاب اللفظ من تغيير ، وأرجع السبب في ذلك إلى كثرة الاستعمال فراراً من الثقل إذا ما التقت السينان.
5. أتضح للباحثة إن الإمالة ما هي إلا نوع من الاتباع الخاص لأنَّنا نتبع الكسرة _طويلة كانت أم قصيرة _ بمصوت قريب منها ليتحقق نوعٌ من المماثلة ومن ثم ليخف النطق ويحصلُ الاقتصاد في الجهد العضلي المبذول في عملية نطق الصوت لكثرة استعمال هذهِ الأصوات في الكلام.
6. آثر العرب الفتح نحو قولهم : مَنَ الله لكثرة الاستعمال وللتخلص من توالي الكسرتين ، إما في حالة قلة الاستعمال فلم يبال العرب بإبقاء الكسرتين ، وتبين للباحثةِ أنَّ هذا إنْ دلّ على شيء فإنما يدل على أنَّ لعلة كثرة الاستعمال الأثر الأكبر في مظاهر التحريك ولاسيما ما يتعلق منها بالتقاء الساكنين .
7. اتضح للباحثة صحة ما ذهب إليه سيبويه حين عدَّ (أل) ثنائية التركيب وإن همزتها همزة وصل زائدة ، لأنها تثبت في ابتداء الكلام وتسقط في الدرج، وهمزة القطع لا يعتورها هذا السقوط.
8. تبين للباحثة أنَّ حذف النون من لَدُنْ سببه تشكل مقطع مزيدٍ في الدرجِ لا يستسيغه العربي لأَنه ثقيل على اللسان فلجأ العرب إلى حذف النون طلباً للخفةِ لكثرة دوران هذا الاسم على السُن الناس ، وليس بسبب إلتقاء الساكنين كما ذهب إليه بعض اللغويين والنحويين .
9. تبين للباحثةِ أن العلاقة وثيقةٌ بين علة كثرة الاستعمال وطلب التخفيف ؛ لأن التخفيف فرع من علةٍ رئيسةٍ هي كثرة الاستعمال.

10. تبين للباحثةِ إن علة كثرة الاستعمال ليست وقفاً على حذف الحروف من أصل الكلمة وإنما قد يكون المحذوف اسماً أو فعلاً وقد يكون حرفاً وكل ذلك يحصلُ بسبب جنوح العربية إلى التخلص من الثقل في ما يكثر استعماله في كلام العرب .
11. اتضح للباحثةِ أنَّ جواز دخول (يا) على لفظ الجلالة (الله) يعود إلى أَن الألف واللام لا يفارقانهِ فأشبها الأصلي ، إلى جانب كثرة تصرف لفظ الجلالة على عدة وجوه نظراً لكثرة استعمال لفظ الجلالة في الكلام، لذلك انفرد بخصائص منها اجتماعه مع (يا) النداء، وإمكانية مجيئه بلفظ (اللهم) .
12. تبين للباحثةِ تفرد أسلوب النداء عن غيره من أساليب الطلب في العربية بخصائص منها حذف ياء الإضافة من المنادى وعده بدلاً من التنوين ، وجواز اتباع المنادى المفرد العلم الموصوف بلفظة (ابن) مضافً إلى علم ولم يفصل بينه وبين صفته المضافة بفاصل الاتباع على الفتح في محل نصب ، وأثبات الهاء في يا أبهْ ويا أمهْ، إلى جانب تفرده بالترخيم . وكلّ ذلك يعود في مجمله إلى علة رئيسةْ هي علة كثرة الاستعمال .
13. اتضح للباحثةِ إن جواز الحكاية بـ (مَنْ) وامتناعه مع (أي) في الاسماء يعود إلى أن السؤال بـ (مَنْ) عن من يعقل أكثر من السؤال بـ (ايَّ) وما كثر استعماله كثر تغييره عند العرب.
14. اتضح للباحثةِ إن تعدد اللغات في (أيمُن) إلى جانب تعدد اللغات في فعلي المدح والذم (نِعْمَ ، وبئْسَ) يعودُ إلى كثرة الاستعمال . فقد عرض لها ما لم يعرض لغيرها من التغيير والتحوير فصارت على صوراً مختلفة .
15. أطلق علماء العربية القدماء على ما ركب من جزأين بالشيء الواحد أو الاسم الواحد . وقد يلازم البناء ما ركب من جزأين وكان مضافاً أو معرفاً لأن معنى الواو العاطفة قائمُ فيه مع الإضافة أو التعريف بـ (أل) فهي كالواو في نحو قولنا – على سبيل التمثيل- خمسةٌ وعشرون . ومرد ذلك هو كثرة الاستعمال .
16. تبين للباحثةِ صحة ما ذهب إليه سيبويه حين عدَّ (لن) حرفا غير مركب ؛ لأن ما بعد إن لا يجوز أن يعمل في ما قبلها، واتضح للباحثة انتفاء وجود علة كثرة الاستعمال في (لن) خلافاً لما ذهب إليه الخليل – رحمه الله- حين عدَّ (لن) حرفا مركباً من (لا وأن) وأن الحذف قائمُ فيها لكثرة الاستعمال .
17. إن الحذف لعلم المخاطب بابٌ واسعُ تناوله القدماء بالشرح والتفصيل وقد ارتبط الحذف بعلم المخاطب فصار ما حذف معلوماً لكثرتهِ في كلام العرب .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين .